

مجلس دراسات الحكم الاقليمي - جامعة الخرطوم



# دراسات في الوحدة الوطنية في السودان

تحرير وتقديم: دكتور العجب احمد الطريفي



مجلس دراسات الحكم الاقليمي  
جامعة الخرطوم

## دراسات في الوحدة الوطنية في السودان

تحرير وتقديم :

دكتور : العجب احمد الطريفي

١٩٨٨

الناشرون - مجلس دراسات الحكم الاقليمي جامعة الخرطوم

١٩٨٨



الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم  
دور جامعة الخرطوم للنشر

## المساهمون (١)

- |   |   |
|---|---|
| <p>دكتور/ العجب احمد الطريفي<br/>استاذ مشارك في الإدارة العامة<br/>ومدير مجلس دراسات الحكم الاقليمي<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ بشير عمر محمد فضل الله<br/>محاضر بجامعة الخرطوم سابقا. وزير<br/>المالية وعضو الجمعية التأسيسية<br/>حاليا .</p> <p>دكتور خالد المبارك<br/>استاذ مشارك في اللغة الانجليزية<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ روفائيل كوبا بدال<br/>محاضر في العلوم السياسية جامعة<br/>الخرطوم .</p> <p>بروفيسر/ ميد حامد حريز<br/>مدير معهد الدراسات الافريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>دكتور/ عشاري احمد محمود<br/>محاضر في معهد الدراسات الافريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>بروفيسر/ عون الشريف قاسم<br/>بروفيسر/ مدثر عبدالرحيم الطيب<br/>بروفيسر/ محمد عمر بشير</p> | <p>استاذ مشاركة في اللغة الانجليزية<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>محاضر في العلوم السياسية جامعة<br/>الخرطوم .</p> <p>مدير معهد الدراسات الافريقية<br/>والآسيوية - جامعة الخرطوم .</p> <p>استاذ اللغة العربية - جامعة الخرطوم<br/>مدير جامعة ام درمان الاسلامية .</p> <p>استاذ الدراسات الافريقية - معهد<br/>الدراسات الافريقية والآسيوية -<br/>جامعة الخرطوم .</p> <p>استاذ الاقتصاد - جامعة الخرطوم<br/>مدير جامعة الخرطوم .</p> <p>بروفيسر/ محمد هاشم عوف<br/>بروفيسر/ يوسف فضل حسن</p> |
|---|---|

## المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تقديم	٦.....
الفصل الأول	
فكرة الوحدة الوطنية	١١.....
الفصل الثاني	
مفهوم الامة السودانية	
منظور تاريخي	٢٣.....
الفصل الثالث	
المواطنة والوحدة الوطنية	٢٥.....
الفصل الرابع	
اللامركزية والوحدة الوطنية	٢٦.....
الفصل الخامس	
السياسات الاقتصادية	
والوحدة الوطنية	١٠٠.....
الفصل السادس	
الدين والوحدة الوطنية	١٢٦.....
الفصل السابع	
جدلية الوحدة والتفتت في	
قضايا اللغة والوحدة الوطنية	١٤٠.....
الفصل الثامن	
التعليم والوحدة الوطنية	١٦٩.....
الفصل التاسع	
الثراء الشعبي والوحدة الوطنية	
في ظل الحكم الاقليمي	١٩٠.....
الفصل العاشر	
الآداب والفنون والوحدة الوطنية	٢١١.....
الفصل الحادي عشر	
اتفاقية اديس ابابا	
والوحدة الوطنية	
دكتور/ رفائيل كويا بـ دال	٣٤ - ١

## تقديم

### دكتور المحب احمد الطريفي

يحتوى هذا الكتاب على البحوث والدراسات المقدمة الى المؤتمر العلمى الذى نظمه مجلس دراسات الحكم الاقليمى بجامعة الخرطوم فى الفترة من ٧ الى ٩ يناير ١٩٨٤ . وواضح من تاريخ عقد المؤتمر ان كل هذه الدراسات كتبت قبل انتفاضة الشعب فى ابريل ١٩٨٥ وتشر هنا بدون تعديل او تبديل فى المحتوى .

شارك فى المؤتمر لفيك من العلماء والاختصاصيين من جامعة الخرطوم والجامعات والمعاهد الاخرى الى جانب مشاركين من الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية والمحلية . لقد كان لتلاقح افكار وآراء وخبرات الاكاديميين والممارسين اكبر الاثر فى اشرا' النقاش وتعميقه وبلورته بحوره ايجابيه .

تناول بحوث المؤتمر المضمته فى هذا الكتاب الجوانب التاريخية والسياسيه والادارية والاقتصادية للوحدة الوطنية ، كما ان هنالك فصلا تتحدث عن دور الدين واللغة والتعليم والتراث الشعبى والفنون فى بناء الوحدة الوطنية . كما يشمل الكتاب فصلا باللغة الانجليزية حول اتفاقية اديس ابابا والوحدة الوطنية . ولعل مجرد استعراض البحوث المقدمة للمؤتمر يوضح بطلا' ليس فقط تعدد تخصصات الباحثين وانما ايضا اختلاف منطلقاتهم . وفى تقديرنا ان هذا هو المنهج السليم لمعالجة قضية هامة تتسم بدرجة عالية من الشمولية والتمكيد كقضية الوحدة الوطنية . ان للوحده الوطنيه فى بلد نام كالمسودان جوانب متعددة ومتداخلة . وعليه يقتضى وضع استراتيجيه فعاله للوحده الوطنيه والبناء القومى تفاخر جهود الباحثين من تخصصات شتى ومنطلقات مده .

ولعلنا من المفيد ان نطرح القارى' فى جولة سريعة نستعرض فيها البحوث المقدمة بما يبرز هذا المعنى .  
فى الفصل الاول يناقش البروفسير مدثر عبد الرحيم المفهوم

والسمات العرثيمية للوحدة الوطنية والبناء القومي ، ويتعرض بعد ذلك الى العوامل المختلفة التي ادت الى ضعف الوحدة الوطنية في الكثير من دول العالم الثالث وفي ختام بحثه يتقدم ببعض المقترحات للخروج من حالة الضعف والتفكك ودعم مسيرة الوحدة الوطنية في هذه الدول.

يتناول البروفيسر يوسف فضل حسن في الفصل الثاني تاريخ الامة السودانية من اقدم العصور حتى الفترة المعاصرة وذلك بهدف استخلاص مفهوم القومية والوحدة الوطنية من خلال الحدث التاريخي ، ويخلص الى نتيجة هامة وهي انه على الرغم من وجود بعض مظاهر التباين العرقي والتنوع الثقافي فان الامة السودانية ( وهي جزء من الكيان العربي والافريقي ) قد خطت خطوات كبيرة في ارساء المقومات الاساسية للوحدة الوطنية والانتماء القومي الا ان درجة التفاعل بين هذه المقومات لم تكتمل بعد في كل انحاء البلاد. ومن هنا يتنادى الكاتب بضرورة تغافر الجهود لاكمال بنا الامة السودانية .

اما الفصل الثالث فيتعرض لموضوع هام الا وهو موضوع المواطنة وعلاقتها بالوحدة الوطنية . وهنا يوضح الدكتور بشير عمر محمد فضل الله انه على الرغم من وجود الكثير من النصوص الدستورية والقانونية في العهد المايوي المباد تؤكد على الحريات العامة فان البون شامع بين المكتوب في الدساتير والقوانين وبين واقع الممارسة والتطبيق . ويؤكد الباحث ان تساوي الفرص الاقتصادية وعدالتها وتوفير الحريات العامة من أهم دعائم الوحدة الوطنية . ان الشعور بالظلم والغبين والتمييز بين المواطنين له نتائجها السلبية فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط المواطن بالدولة .

في الفصل الرابع يتناول الدكتور العجب احمد الطريفي اللامركزية والوحدة الوطنية حيث يتحدث في بداية البحث عن مفهوم وانماط اللامركزية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الوحدة الوطنية . ثم يتطرق الى تطور سمات ومشاكل اللامركزية في السودان . ويركز الباحث على تجربة الحكم الاقليمي في ظل قانون ١٩٨٠ موضحا الاسباب والمميزات والانتقادات الموجهة للحكم الاقليمي .

وأكد ان الحكم الاقليمي قد يؤدي الى ضعف الوحدة الوطنية وتفتيتها  
ان لم يعالج علما. وفي الختام يوضح الاسس الضرورية لقيام  
حكم لامركزي سليم.

اما في الفصل الخامس فيتصدى البروفيسر محمد هاشم عوض الى  
السياسات الاقتصادية في البلاد فيقسمها الى ثلاثة مراحل . ويؤكد ان  
السياسات الاقتصادية المختلفة عمقت التمايز الاقتصادي بين المناطق  
والطبقات الاجتماعية . وقد ادى هذا الى احتدام الشعور بالفن بين  
المناطق الأقل تطورا وبين فئات الشعب الفقيرة الامر الذي  
يهدد الوحدة الوطنية ويؤجج نيران الحرب الاهلية . ان تمتين الوحدة  
الوطنية يتطلب اتباع اسلوب التنمية الاقتصادية المتوازنة . ويخلص  
الباحث الى ان هذه السياسة الاقتصادية من شأنها ان تشعر المواطن  
في كل موقع بان الدولة تسعى لرفاهيته وتقدمه فيقوى ولاؤه لوطنه .

في الفصل السادس يناقش البروفيسر عون الشريف قاسم اهمية  
الدين في البناء الوطني بحصانه يلعب دورا اساسيا في تطور  
المجتمع البشري ومقوما من مقومات البناء القومي ويسهم في نهاية  
المطاف في بلورة الشخصية القومية . ثم يتطرق للوضع في السودان حيث  
التفت المجموعات بمختلف ولااتها القبلية في بوتقة واحدة هي الدين  
الاسلامي . وأوضح انه لولا هذا الرباط لما كانت هناك وحدة وطنية .  
ويوضح ان الدين بقدر دوره الكبير في تثبيت دعائم الوحدة الوطنية  
له دوره الملبي هداما لاسي هذا البناء وتدميرا لمقوماته اذ انه من  
اكثر عناصر البناء القومي حساسية وأشدّها قدرة على الاشارة  
والالتهاب . وفي الختام يذكر ان في التسامح السوداني المعروف  
عصمة ضد كل تطرف وتصعب وتمزيق للوحدة الوطنية باسم الدين .

يشمل الفصل السابع للدكتور عشاري احمد محمود تطبيلا  
لقضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان . يتناول الباحث المرتكزات  
النظرية التي يقوم عليها التحليل ثم يتعرف للاشكالية اللغوية  
التي تخلق انماطا من اللامساواة اللسانية - الاجتماعية . بعد ذلك  
يتحدث عن عربية جنوب السودان بشيء من التفصيل ويتطرق للمواقف  
المعادية للغة العربية التي يقودها المعهد الصفي للدراسات



اللسانية في جنوب السودان . واخيرا يطرح الباحث رؤيته حول مسألة اللغات المحلية والوحدة الوطنية .

في الفصل الثامن يتناول البروفيسر محمد عمر بشير تطوير واهداف السياسات التعليمية المختلفة . ثم يتطرق للسياسة الاقتصادية فيوضح ان التركيز الاقتصادي في بعض المناطق ادى الى التركيز في التعليم في نفس هذه المناطق كما اشار الى انحصار التعليم في الجنوب . ثم تحدث عن تكافؤ الفرص في التعليم في مراحل المختلفة فبين ان هنالك تفاوتاً في توزيع الفرص بين الاقاليم . وناقش ضرورة اعادة النظر في المقررات الدراسية . ويخلص الى انه من الضروري الالتفات للتعدد والتنوع العرقي والثقافي في السودان عند رسم السياسات التعليمية ، وفي ذلك دعم للوحدة الوطنية .

ويغطي الفصل التاسع دور التراث الشعبي في بناء الوحدة الوطنية . والبروفيسر سيد حامد حريز في هذه الدراسة يستعمل عبارة التراث الشعبي لتعني الفلكلور في معناه ومضمونه الواسع الذي يشمل الادب الشعبي والمعادن والتقاليد والانماط المادية من الناحية الثقافية الفنية . ويوضح ان التراث المشترك بين اقاليم السودان وقبائله يمثل اطاراً للوحدة الفكرية والتقارب الوجداني بين فئات وقبائل المجتمع المختلفة . ويشير الى ان التراث سلاح ذو حدين اذ يمكن ان يعوق الوحدة الوطنية في بعض الاحايين . ويورد بعض العوامل الهامة لكي يلعب التراث الشعبي دوره الكامل في ظل الحكم الاقليمي .

في الفصل العاشر يتناول الدكتور خالد المبارك موضوع الآداب والفنون والوحدة الوطنية حيث يستعرض في البداية تجارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ومصر . ثم يتناول التجربة السودانية وما واجهها من ازدهار واخفاق خلال الفترة الاخيرة ثم خلص الى تجميع مراكز الثقافة المختلفة في مكان واحد لتصير مركزاً للنشاط الثقافي والتنسيق بين الوزارات الثقافية والإقليمية مع ضرورة مراجعة وثائق الحكم الاقليمي وتضمينها صراحة بثودا تهتم بالثقافة مع مراعاة الدعم المالي واتاحة فرص التدريب للعاملين بالاجهزة الثقافية المختلفة .

والفصل الحادى عشر يضم دراسة باللغة الانجليزية للدكتور  
رفائيل كويا بدال حول اتفاقية اديس ابابا والوحدة الوطنية .  
يتناول الباحث فى اسلوب تحليلى الخلفية التاريخية والسمات الرئيسية  
للاتفاقية . ثم يشخص ويحدد العوامل المختلفة التى ادت الى تمزيق  
الاتفاقية والوسائل الضرورية لبناء وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية فى  
البلاد .

كانت تلك جولة سريعة للتعرف على الملامح الرئيسية لما يحتويه  
هذا الكتاب بين دفتيه . ولاندعى انها بديل عن قراءة هذه الدراسات .  
بل قصدنا بها ان تكون فاتحة لهذا العمل . واذا ترتب عليها جذب  
القارئ الى تلك القراءة تكون قد حققت هدفها .

ولايفوتنى فى هذا المقام ان اشير الى المساهمات التى قدمها  
عديد من الافراد والهيئات فآلئهم جميعا الشكر الجزيل والعرفان .  
وتود ان نخص بالشكر البروفسير عمر محمد بليلى مدير الجامعة  
السابق لما اولاه من رعاية واهتمام لهذا المؤتمر والشكر لمؤسسة فورد  
لمساهمتها القيمة فى تمويل نشر هذا الكتاب ودار جامعة الخرطوم للنشر  
على قيامها بنشره . كما اود ان اقول كلمة شكر ممتحقة للاخ الدكتور  
عبدالوهاب عبدالرحيم المبارك المدير السابق لمجلى دراسات الحكم  
الاقليمى الذى قام بالتخطيط والاعداد لهذا المؤتمر .

واخيرا - وليس آخرا - اود ان اتقدم بأعتذارى الشديد للاخوة  
الاساتذة الذين لم تضمن بحوثهم فى هذا المجلد . ولعل السبب الاساسى  
فى ذلك الارتفاع الباهظ لتكاليف الطباعة والنشر . ونرجو ان توفق فى  
الحصول على المال اللازم لنشر هذه الدراسات الممتازة فى القريب العاجل .

## الفصل الأول

### فكرة الوحدة الوطنية

بروفيسور / مدثر عبدالرحيم

#### نظرات تمهيدية

من مسلمة الفكر السياسي والاجتماعي ان الانسان ، بفطرته توافق للاستقامة ، وانه ، بطبعه ، ميال للاجتماع محوّل عليه . وذلك ليس فقط ممّا لقوته وحماية لحياته ، واشياءاً لمختلف حاجاته ، بل انما سببه لمواهبه وملكانته وتحققاً لذلك لانسانيته وداته .

واذا تسوّعت النظم والجماعات الى ممكن ان يستمر اليها الانسان بسوء الوظائف والاغراض او اختلف باختلاف الزمان والمكان ، ثم ساءت من ذلك كله سعة وصفاً ، وقوة وضعفاً وما الى ذلك من صفات ، فلا شك ان الروابط القومية والوطنية قد اصبحت اهم الاسس التي يقوم عليها الولاء السياسي واكثر الاطر التي يتبلور فيها الاستقامة الاجتماعية شيوعاً في العصر الحديث - سواءً من ذلك احوال دول الشمال المتقدمة صاعياً واقتصادياً والقوية ، من ثم ، سياسياً وادارياً ، ودول الجنوب ( او العالم الثالث ) المتخلفة في جميع تلك الانواع . (١)

ولكن مرفوا هامة سميز روابط القومية و الوطنية القائمة في دول الشمال عن ظهيراتها في دول الجنوب وعمل من ابررها وابعدها اثرا اتصاف الاولى بقدر كبير من المساواة والوحدة والاستقرار بينما سراها ضعيفة تتهددها عوامل التمدد ونهبها نزعات التفتت والانفصال في معظم دول الجنوب . ولذلك اصبح تشخيص احوالها والتماس الوسائل المعينة على دعمها وتقويتها من اكبر هموم الباحثين المعنيين والقادة السياسيين والاداريين - ومن ابعدها مبالاً واشدها مسرا في ذات الوقت . (٢)

على انه سحدر بما قبل الاسطراد في معنى هذا الحاسب من الموضوع ان يلم , احوالا واختصارا , بمعنوي فكرتي القومية والوطنية وباهم السمات التي انبعا بها تشابها أو عاكسا في المجموعتين الشمالية والجنوبية , ثم ان نلظر - ثانيا - في العوامل التي صيرت الوحدة الوطنية في معظم بلاد العالم الثالث صفة بحيث اصبحت نستلزم الفحص والتشحيي واهية تفتقر للدعم والانعاش , بالرغم من ان الحركات الوطنية في تلك البلاد قد بلغت من القوة والفعالية من قبل درجة ارغمت بها المستعمرين على "الحلا" وبالت لعلها الحرية والاستقلال , ثم ختم - ثالثا واخيرا بأشارات موجزة لاهم الطرق التي بها يمكن الخروج من حالة الصعف والتفكك والمعنى قدما في سل الوحدة ودروب المعبة والسماك في اطار الرابطتين .

### حول القومية والوطنية

وعل اول ما تنعنى الإشارة اليه فيما يتعلق بأمر القومية والوطنية شيوع الخلط بينهما واسعمالها كما لو كان مدلولهما مترادفين متطابقين وفي جميع الاحيان . بل وشيوع الخلط بينهما وبين انماط اخرى من الاسماء الاجتماعية والولاء السياسي كالقبيلة وراطة الاسلام السياسي وذلك حتى في بعض الدراسات الجامعية . وربما كان سبب احتلاط الأمر على تلك الروابط والولاءات في بعض مراحل المقاومة الوطنية للهمة الاستعمارية , وان كان كل مها - بطبيعة ومن حيث المبدأ والعاية - مختلفا عن الآخر , بل ربما ماقصا له على حظ مستقيم . (٣)

هذا ويمكن ايجاز القول في هذا الحاسب من أمر القومية والوطنية بالإشارة الى انهما - وان بداخلا من معنى الوجوه وفي معنى الاحيان - يتمايزان تمايرا مدثيا هاما اساسا ان رابطة الوطنية انما تستبق اصلا عن الولاء لرقعة من الارض هي الوطن

ومن ذلك انها قد ارتبطت بدعوات انصاية تحريره كما حدث مثلا في مستدئ امرها اذ كانت سدا ومظلةا للثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية ثم اشاء القرن العشرين في محلك احياء الفارسين الايبوية والامريكية -حريرا للعقاد والسداد من قبود الاستعمار والقمه - ولكنها قد اتخذت صورا ماضية على خط مستقيم اذ ارسطت من ذلك المهدس بالدعوات الاستعمارية والبارية والفاشية .

هذا وقد كانت الدعوات القومية والوطنية وما رالت، تستخدم عبثه للطافات والامكانات الرامية لوحيد الامم والشعوب كما حدث اشاء القرن الماضي في الماسا واطالبا، وكما يرتجى ان يحدث عدا بالنسبة للعرب والافارقة ( او على الامل بالنسبة لمجموعات معينة منهم كالصوماليين، وبلاد المغرب الكبير، واهل وادي النيل ) - ولكنها قد استخدمت كذلك دعما لحركات انفصالية خلف حولها الاراء والاحكام كذلك التي انتهت بقوى اركان الدولة العثمانية وكادت ان يودي بنيجريا ايام استفحال الدعوة السيفارية .

هذا الى ان الدعوات القومية والوطنية في البلاد الآسورية والامريكية - وان استلهمت سانها الاوربة والامريكية وشابهها من عصر الوجود - قد نمزت او اخلفت عنها سمات معينة على رأسها :-  
أولاً:-

الوجه التحرري الذي يعتمد لا على تأكيد حقوق المواطنين من مواجده الدولة والحاكمين كما كان الشأن بالنسبة لرواد الثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية من المفكرين والسياسيين ، بل على معاداة الاستعمار ومدافة الهيمنة الاحية نحفا للاستقلال والحرية القومية والوطنية .

ثانياً:-

ارتباطها - لاسيما اشاء مراحلها الاولى - بنوع من العنصرية المتأصلة التي تبلورت ربا على المصحية العنصرية عند المستعمرين مسهدة اعادة الثقة الى شعوب المواطنين (وعلى اشهرها الرجح او السخرية التي كان الشاعر المارسيكي امين سرور اول الداعين اليها، ثم اسعه في ذلك الرثمن السفال المسائق ليوبولد شعور) .

اسى القومية وانزمت بتحرر موضوعه عند «محم» «سور» «سور»  
بذلك على اصول البحث العلمى الذى يتطلب الدقة والاتزان  
ويأتى التزيد والاسراف - وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا .

وإذا كان من الممكن التدقيق في بعض الحزليات المتعلقة بموضوع القومية والوطنية على الشاكلة المقدمة، فإن تعريف هذه الظاهرة الهامة تعريفًا جامعا مانعا من الأمور التي استحال التوصل إليها على المفكرين والباحثين وإن عذّب في سبيل ذلك محاولاتهم وانصت مبر الحس والاحبال وبشتى اللغات من مختلف أنحاء العالم . وبقود ذلك لأمرين أساسيين نوجزهما فيما يلي .

#### أولاً:-

إن الظاهرة المعينة، وإن أمكن التعرف على عدد من مكوناتها المشتركة الرئيسية (كاللغة، والأرض، والعصر، والدين، والراث التاريخي، وأصاليب المعاش، والسكان، الاجتماعية، والمطامح المستقبلية...) إلخ) لاخذ شكلا ثابتا ولاترك من عناصر ثابتة يمكن التعرف عليها في جميع الحالات التي سيلور فيها . بل إنها خفيف - شكلا وبركبا - من حالة إلى حالة مما يفتح الأنوار لسلسلة لاكاد تنهى من الاستثناء والإعراض ستحل معها التوصل لتعريف نظري محكم ينطبق على جميع الحالات (٤) .

ولذلك فإن بعض كبار الباحثين المحصين لم يروا أساسا للاعتماد - صراحة - على تعريفات دائرية المحي مؤداها أن القومية رباط يوحد بين مجموعة من الناس يشعر أفرادها بالانتماء لقومية واحدة - مثبرين، بحق إلى أن النهج الشائع الذي يقوم على تعديل العوامل المشتركة في القوميات مهافت مفص عليه بالفشل في موارد المنطق والعلم . لى فقط سبب الاستثناءات التي يمكن عددها أعراسا على كل واحد من تلك العوامل، وأما لأنه منهج آلى يجرى القومية عن طبيعتها الأساسية التي تتحدى التعريفات ويحاور مجموعتها منجوع العناصر التي سرك منها - شأنها في ذلك شأن الحبيب والكراهة وغيرهما من المشاعر الأساسية العصفه المعفده (٥) .

#### ثانياً:

إن الحركات القومية والوطنية قد أرسطب عبر تاريخها الحاصل رعم قصره السبي بأنواع منسيابه من التوجهات الفكرية والسياسات لعلمه مما أضى عليها ألوانا منسافعه من الأحكام الطلبة والإنحاسة اخلف كذلك اختلاف الناطرس من فادحين ومادحين .

### ثالثاً :-

ارسطو الدولة والحماهير في ظلها بالقيادات الطويلة على السط  
الاستورى الذى حدث عنه ماكس فيبر اكثر من اعتمادها على الاحهره  
والمؤسسات والقوانين .

### رابعاً :-

تجمع الولاءات القومية والوطنية بعد سحق الاستلاب وسمل  
الحرية ، وظهور حركات انفصالية متعددة النواحي والاهداف مساوئة  
للوحة الوطنية الجامعة ، في ذاب الوقت بالضرورة ، لفرق الروابط  
القومية .

وهذا جانب من الموضوع حطرت بسدعي النظر فيه مزيدا من  
التأمل والتفصيل .

### بين الوحدة والتعدد

من المصق على ان الوحدة الوطنية من اهم الاهداف الى  
تحياح الدولة والحكومات لضعفها والحفاظ عليها ومن اعصرها مالا في  
ذات الوقت .

وإذا صح هذا القول وانطبق على كثير من الدول التي نعمت بدرجات  
عالية من الاسقرار السياسي وسير قليل من التقدم الاقتصادي  
والاجتماعي عبر القرون ولكنها مارالب - رغم ذلك نواجه حركات  
انفصالية عيفة في بعض الاحيان اكما هو الحال في المملكة المتحدة ،  
فرنسا ، بلجيكا ، وكندا واساسا مثلاً . علاشك انه اكثر محنة  
وانطباعا على الدول الحديثة العهد بالاستقلال في القارتين الاسيويه  
والاقرمية كالسودان . دله ان الكثرة الكاثرة من تلك الدول ساستها  
امطار قليلة منها كالصومال وكورسا اللتين كانت لهما قبل الاستعمار  
ومعه كائنات جمعة بلغت درجات عالية من السوحد الثقافي والسياسي  
العمرى والترات الساريحي - قد امعدت ، ومارالب تمعد عوامل الوحدة  
الوطنية والاستقرار السياسي .

ومد راد الامر اشكالا وتعقدا - في السودان وغيره من البلاد  
حديثه العهد بالاستقلال - عوامل محيلفه ؛ من اولها ان الحدود  
السياسية الموروثة عند معظم تلك الدول لم تكن قد وضعت في مسدى  
امرها بعسرا عن اوضاع سياسية او جغرافية اجماعية ذاب دلالات  
السياسية او ساريحية معقولة او معقولة عند اهل البلاد المعيشين ،

بل اسما على عكس ذلك تماما - اما صيغت في معظم الاحيان على أسس  
حكيمه واعتباطية عرب اولا وقبل كل شيء من المطاعم والمطامع التي  
كان المحرك الدافع للدول الاستعمارية المتنافسة في سعيها لامتصاص  
البلاد وفرض سيادتها على القباد . وهكذا جمعت داخل حدود كثير من  
تلك الدول مجموعات من القبائل والشعوب لم تكن قبل ذلك مجموعة  
فيما بينها او متجانسة مع بعضها كما فسدت على عكس ذلك مجموعات  
متجانسة بل ومتحدة تماما في كثير من الأحيان بين دول وحكومات فعل  
سبها بحدود لم تكن للشعوب المعصية بل او دور في وضعها وتحديددها .  
بل فرصت عليها مرما واقتسارا من قبل حكامها المرءاء المستعمرين .

ثم ان اولئك الحكام المستعمرين قد عمدوا لسياسات استهدفت  
عميق الخلافات الموروثة بين شئ القبائل والجماعات كما رمت لاستحداث  
الكثير المصنوع منها اما - وذلك ممكنا لانفسهم في البلاد وصفا  
لهمفسهم على اهلها ووطنهم على مفدراتها ومواردها .

على ان ذلك كله لم يحل بين الحركات الوطنية وبين تحقيق ما  
كان يطمح اليه الشعوب (مع سامي الوعي فيها وارتداد الحارب  
والمقدرة المنظمة عند قادتها وبين صفوفها) ومن بعضه الجماعات  
المتاسة في محلة البلاد المستعمرة بصفة اسها الاخلال والاسفلال  
وظلما للحرية والاستقلال (٧) سواء ان كان الاعتماد في ذلك ساسا على  
الوسائل السياسية او الاساليب العسكرية . ولاشك ان وجود الاستعمار  
الاوربي وماكان بمثله في مختلف الاقطار الاسوية والافريقية من حد  
سوى ملموس للقيم والكيانات المحلية (دسية واجتماعية وثقافية  
وساسية) قد كان من اهم العوامل التي حفرت شعوب البلاد المعصية  
ومادتها على تحاور خلافاهم المسحده والتفليده . ومع صفوفهم حب  
الوية حركات وطنية تحريرية كانت هي الرد على الاستعمار والهمه  
الاوروبية .

ولكن ارياح السيطرة الاستعمارية عن كواهر الشعوب الاسوية  
والافريقية لم يستتبع استمرار الوحدة الوطنية التي كانت السبب  
الاول (٨) في حصول البلاد المعصية على الاستقلال والحرية السياسية بل  
اعبه - في العالسة العظمى من تلك البلاد ان لم يحل فيها حصفا -  
اسمها شئ الولا بل التفليده السافمة لعرى الوحدة الوطنية حتى صج



القول بأنه "ما كاد احتفالات الاستقلال تسبى حتى سحابت الغطر العفى  
عبراب انصالية سبى على القبله احياءا، وعلى العصفه الذسبه  
أحياءا أخرى، وعلى روح الانصبة والوطبه المحلّة باره شانه .  
وعى مريح من هذه وسلك خفعا من عفى الظروف وكأن الوجده القوميّه  
لن حلت البلاد الى اعصاب الاستقلال لم يكن الا حلقا مؤمنا او طوراً  
عائرا من اطوار سارح لك البلاد اسلمه، حاجات مقاومه الاستعمار  
واسهأسها" ذلك العهد وسلك البلاد استقلالها" (٩٠)

هذا وان مما سرب الاوضاع احتدادا واشتدادا عدت ظهور  
مخلت السارات والاحداث السبسه الاخرى المولده عن سبب انماط  
العلاقات الاقتصادية والاجتماعه المسحدثة بسبب عدد من العوامل  
الحدده المحليه والدوله المؤدبه، صورته حاصه لاسفحال العروى  
الاقتصاديه والمافسات الساسه من الاعاليم والافراد والطبقات  
الاجتماعه، اصاعه لما شهتد الدول الآسويه والاقرشه ومكاساتها  
سبه من عطفل الشركات العالميه مفعوطها واعراؤها الاقتصادية  
والماليه، ومن تدخل ساهر او مفع من مل المصالح والدول  
الاجنبية (١٠) .

ومن ثم نصح عمليه "سأ" القوميّه والوجده الوطبه" في الاطار  
الآسويه والاقرشه من اوجب واحبات الدول والحكومات ومن اعمرها  
تحقيقا في ذات الوقت كما تقدم (١١)

### دروب الوجدة والتوحيد

لعل امرب تعريف الوجدة الوطبه الى نصو اليها ثدول حديثه  
تعهد بالأسقلال وادساها للوفاء بحاجات بحثا الحالى القور ساهها  
عمليه اجماعه شامله نسهدى العرب - ثم، بعد ذلك ان امكن  
واريد المرح والصهر والتوحيد - "أفعبا" من الجماعات القبليه  
والاقلصيه والذسبه الح الى سكون منها الامه، ان لم يسق بها وجود  
مفرى من الساق على اس من التفاوت يسهم في المال والملطه والحاء  
كما عرى يسهم نظراسها "الافعبه" بسبب الاحلاف من الاعراى او  
اللعب او الاعاليم او الدياسات، وعموديا : اى من الطبقات  
الاجتماعه ان وحب، او سبب الشغرات التى يعكس لها بها ان سشكل  
وتنفذ الى كيان الامه .

وليس من قبيل العدى ان نميز الامم الاوربية التى فيها سولد  
فكرها الوطنية والقومية اول مرة بعد كبر من النحاس العرقى والنوحد  
الحصارى والثقاتى: اد ان لعابها - ساستشاه - اقليلة كالميليدى  
والهيمارى - يعود جميعها لاصول هندية - اوربية، كما ان المسحة  
وما احذر منها من سراث الرومان والاعاريق الاقدمين فقد اصعما  
عليها سوحفات فكرية وحصارية قرىه الاواصر خميمة العلاب .

ولاشك ان من اهم العوامل التى مكنت الاوربيين من التطور على ذلك  
النسق المنحاس الذى نفع عن فكرى الوطنى والدولة القومية، ان  
أوربا - ولاسيما المناطق الاسكندنافية والشمالية منها - قد عاشت حفا  
طويلة من العزلة النسبية كانت اثماها بصفحاء من الحفلات والعزوات  
الخارجية، مما اتاح لها فرصة اصاح مؤسساتها وطرائق حسابها بصورة  
متأنية متدرجة عبر القرون .

وعلى عكس ذلك كان حال المجتمعات الآسوية والافريقية: اد  
وجدت نفسها عرصة لاصاح العزاة والفتاحين، فى تاريخها الحديث  
والقديم .

ولذلك ولاسباب اخرى لاندخل من نطاق بحثنا الحالى - بعد وحدث  
نفسها اليوم متخلفة فى شتى المباديس، مفتقرة حتى للوحده الداخلية،  
محااجة بالتالى لصباغة خط واسرائحيات نسعين بها على نذارك ما  
فاسها من صوف التقدم والبناء، كما نسعين بها على تحقيق ما صو  
ليه وحجاجة اشد الاصاح من امر الوجود الوطنى "اعنيه" "وعمودة"  
كما تقدم، وفى اوجز فترة ممكنة من الزمان .

وبعد كان طبيعيا - من صو' ماقدم به الذكر من اعسارات ان  
انفعد اجماع معظم الدارسين على ضرورة سوحية فقط كسر من نلهم  
الجهود والاسرائحيات لتحقيق النوارن والتعادل بين الاقاليم  
والجماعات والامراد فى شئون المعاش والاقتصاد، ومى محال الادارة  
والحكم . فكان من اهم ثمرات ذلك النهج نزاد الاهتمام عندهم بقضايا  
النميه ولاسيما ما اتصل منها بالنسبية الريفية والاحصائية،  
وبالوسائل الممكنة من نميق الفروق الطبيعية وتحقيق العدالة الاحصائية  
- اضافة لتزايد النظر فى امور الحكم والاداره مما يحقق اشراك اكبر  
عدد ممكن من الناس فى اتخاذ القرارات وعمليات التنفيذ والاشراء على  
الصعيدين المركزى والاقليمى فى اطار من الحرية والمصئولية (١٢) .

وكل ذلك عدى هام من دأبه . وهام أيضا لما يرنى أن يحمى عنه من دعم للوحدة الوطنية .

وعلى أن ذلك كله مرهون من طي - ليس فقط بصناعة الخطط الحكيمة واتخاذ الإجراء<sup>ات</sup> البعيدة المتقدمة ، على خطوة هذ ، وتلك واهمها - بل بالروح لى عنها تصدر الأقوال والأفعال . ذلك أن الوحدة الوطنية فى آخر الأمر ليست ساجا إليها سمليات عبه وإداريه وإنما هى ، أولا وقبل كل شئ<sup>ة</sup> ، شعور أساسى يربط بين القلوب والأشخاص .

إذا اعدمت المتاعر الأساسية اللزيمه - وعلى رأسها تفدير المسئولية واحترام الإنسان لأخيه الإنسان ، وجب الخير والبرام العدى على كل حال - فلا يضمن أن تتمشى اللامركزية مثلا من التفكير ومواقف الفيلسوف والعشائرية وغيرها من الولاء<sup>ات</sup> الانعزاليه والإفصاليه بدلا عما أريد بها أصلا من دعم الوحدة برعاية التسوع . ولا يستغرب أن يعقب سهولة الاتصال والأسفال العريد من الاحتكاك والمداام عوما عما يرنى بها من سرايد الوثام والإنسجام . وهكذا الشأن فى سائر الترسبات الاداريه والإجراء<sup>ات</sup> البعيدة التى إنما تصاغ أصلا لدعم الوحدة والىوحد فلا يسع عنها - إذا ما اعدمت الروح الأساسية المطلوبه - إلا الخسران والتبديد .

ومن ثم كانت الأهمية العموى للتعليم والأعلام وما يربط بهما من شئون الفكر والفن ، وما يسهه كل أولئك من المبادئ والقيم وأسماط السلوك الإنسانى السوى الكريم .

## الهوامش

- (١) من الدراسات المقارنة الحيدة في موضوعي القومية والوطنية كتاب كارلتون هيز "القومية ديانة" - نيويورك ١٩٦٠ وكتاب هاسر كون "القومية - معناها وتاريخها" - برنستون ١٩٦٥ - وكتاب سويد صافر "وجوه القومية" طبع في لندن ونيويورك ١٩٧٢ - وكتاب الاي كدوري "القومية في آسيا وأفريقيا" - لندن ونيويورك ١٩٧٠ وجميعها بالانجليزية .
- (٢) من أول الدراسات التي خصصت للنظر في هذا الجانب من الموضوع الكتاب الذي حرره كارل دويتش ووليام فولتر وبشراه بعنوان "لأمة" - نيويورك ١٩٦٣ وكتاب روبرت اميرسون "من الامبراطورية الى القومية" - هارفارد ١٩٦٠ .
- (٣) اسطر في ذلك مقال مدثر عبد الرحيم: الاسلام والقومية في الشرق الاوسط . الذي نشر بمجلة "حوار البيروية" عام ١٩٦٣، ثم اعيد نشره في مجلة "حضارة الاسلام" الدمشقية في نفس العام .
- (٤) اسطر التفاصيل في الدراسات المذكورة في رقم "١" اعلاه وفي كتاب سويد صافر "القومية بين الوهم والحقيقة" - نيويورك ١٩٥٥ .
- (٥) روبرت اميرسون المذكور اعلاه ص ١٠٣ .
- (٦) معلوم ان كوريا والصومال تعثران نفسيهما بعدتس عن الموحد الوطني بسبب تقسيم الاولى الى قسمين والثانية الى خمسة اقسام .
- (٧) الدراسات التي عالجت شأنة الحركات الوطنية والاستقلالية في بلاد العالم الثالث أكثر من ان تحصى . وعلم من اشهرها - الى جانب كتاب روبرت اميرسون المذكور اعلاه - كتاب بيتز وورلي "العالم الثالث" الذي نشر في لندن عام ١٩٦٤ ثم اعيد نشره عدة مرات منذ ذلك الحين .
- (٨) إشارة لدور النزاعات الدولية في تسهيل حصول كثير من الدول الآسوية والأفريقية على أستقلالها السياسي .
- (٩) مدثر عبد الرحيم: مشكلة جنوب السودان : طبيعتها وتطورها ، نشر في بيروت ١٩٧٠ .

(١٠) كنت قد اشرت لهذا الجانب من الموضوع في المحاضرة التي ألقيتها عن التعاون العربي الافريقي بالمعهد البحري للعلاقات الدولية ببيروت في ساير ١٩٧٩ ثم نشرت صورة موجزة منها (بالعربية) في مجلة السياسة الدولية القاهرية في ابريل ١٩٨٢ واعدت نشرها في الكتاب الذي أشرف على تحريره الأستاذ ايليا حريق بعنوان "العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد" بيروت ١٩٨٣ .

(١١) ومن هنا كان شيوع العبارات السيارة حول هذا الموضوع ، من مثل قولهم : " توحد في أمريكا حركات وطنية ولكن لا توجد فيها كيانات وطنية " .

(١٢) من الدراسات الهامة في هذا الباب كتاب ديفيد سموك "البحث عن الوحدة الوطنية في افريقيا" - نيويورك ١٩٦٤ - وكتاب توحد الجماهير الساسة - فيلادلفيا ونيويورك ١٩٦٤ - وكتاب ارستيد رولسرم اقمة النظام الساس - شيكاغو ١٩٦٦ - ودراسة جابريل المود وحيص كولمان الشهيرة سياسات البلاد النامية - برنتون ١٩٦٠ .

وعلى من اهم الكتابات المتعلقة بالوحدة العربية خاصة دراسة رين سور الدس رين "نشأة القومية العربية " - طبع بيروت ١٩٦٨ ، وساطع الحمري ماهي القومية - بيروت ١٩٥٩ ، عبد الرحمن السزار : "هذه قومتنا" - بيروت ١٩٦٣ وميشيل عفلق : " في حيل البحث " - بيروت ١٩٥٩ ، ومعركة المصير الواحد " - بيروت ١٩٥٣ .

## المجلد الثاني

### مفهوم الأمة السودانية بمنهج تاريخي

بروفيسور يوسف فضل حسن

#### مقدمة تعريفية :

إن الحديث عن القومية يقتضي وصوح المذلول الفكري لهذا التعبير ، ويقتضي أيضاً وصوح مذلول المصطلحات الأخرى المتعلقة به كالأمة والوطن والدولة ، وذلك لتثقيف الأقرأ حول مذلول هذه المصطلحات ليس في السودان محسب ، بل في الفكر العربي والفكر الإسلامي والفكر الأوربي الذي غلب على اجزاء كبيرة من عالمنا المعاصر .

ومن التعاريف المتداولة في الفكر الأوربي أن الأمة هي مجموعة من الناس تجمع بينها وحدة الأصل واللغة والثقافة والتاريخ . والأمة بهذا المذلول ليس من الضروري أن تكون مطابقة للدولة . فالدولة عبارة عن وحدة اجتماعية سطحية يحكمها حكومة ذات سادة ، ومن ثم يمكن أن تكون الدولة من أمة أو مجموعة قبلية واحدة مثل الصومال أو تكون من عدد من الأمم كيوغوسلافيا ويمكن أن تشمل الأمة عدداً من الدول مثل الأمة العرسية أو أن يعيش أبناء الأمة الواحدة في أكثر من دولة مثل الأمة البولندية أو الألمانية .

وإن عملية التوحيد التي احتاجت القارة الأوربية اسدياً من القرن السابع عشر نتيجة وعين قومي وادت إلى ظهور الأمة - الدولة ( Nation State ) في القرن التاسع عشر بدا جلياً أن الأمة ( أو الأمة - الدولة ) هي عبارة عن كيان سياسي يعطى حيراً أرضاً ذات حدود معلومة ويقتطنه شر تجمع بينهم سمات أساسية مشتركة مثل الثقافة واللغة والاعتما العرقي ونهج حياة متشابهة يسع من نظام اقتصادي متماثل .

ولم يكن تطور المفهوم الأوربي للامة حدثا مفاجئا بل نتج من تراكم تاريخي يعبر بحدود عميقة في الماضي ويعتمد حيويته من ارتباطه بأرض ولغة وثقافة وسماع بخصوص اقتصادية واجتماعية معينة . وكان للثورة الفرنسية دور هام في بلورة مفهوم القومية الأوروبية (١) .

ليس قعدي مما استلقت في ابحار عن ظاهرة القومية الأوربية ان اعلل لها او أفعل في كيفية تطورها. ولكن يكفي ان اعول ان هذه الظاهرة قد أثرت في احرا كثيرة من العالم حتى عدت ظاهرة كوسه في القرن العشرين . وكان لفكر الثورة الفرنسية - خاصة ما اصرر منه "بالقومية" دور رائد في ابقاء قوميات اخرى للتعسر عن داسها ومكوساتها . وقد انتشرت ظاهرة القومية الأوربية في العالم العربي بعد ان اجتاحت تركيا مهد الخلافة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكتب الصحافة التركية عن القومية وسامش المتحمسون الاراك مقوماتها . وقد سحت كلمة "قومية" من لفظ قوم الى تعس في التركية (مثل العربية) قبيلة او شعب . وتطورت هذه الفكرة في تركيا حتى صارت دعوة علمانية بحته لامكان فيها للمعتقد الديني كما حدث في عهد كمال أتاتورك .

وقد تبع بعض المثقفين العرب في هذا النهج الأوربي . وقيل ان اول من دعا للقومية العربية هم المنشرون المسبحون الذين عملوا في سوريا في اواخر القرن التاسع عشر وكانوا يقعدون من تلك الدعوة الفصل من الترك والعرب حتى يعرفوا بينهم ويعصفوهم .

ومها كان اصل هذا التيار والاسباب التي دعت الى سسه بعد وجد البعض فيه متكاً وسلاحا لاسعادة مجد الامة العربية بعد عهد الاحتياط الذي غلب عليها وبعد ان وقعت فريضة للهجمة الاستعمارية .

وقد ظهرت كلمة القومية كمصطلح ساسي في اللغة العربية في مطلع القرن العشرين . وسأع استعمالها بعد ذلك . وصارت تعني الانتماء العربي الشامل . وقد وجد الفكر القومي العربي حاضرا مسلها رابطة اللغة والامداد الجغرافي لشعوب العربية وداعا لمقاومة السيطر العثماني والاستعمار الاوربي عبولا عند جماعه من المفكرين .

لكن البعض ظل يؤمن ان الدعوة للقومية كانت تهدف اساسا لاصعاد الاسلام وبفرض القضية السياسية والاجتماعية التي شغل بال الامة العربية من محتواها الاسلامي وادائها معتمد آخر .

دعا رائد الفكر القومي العربي عبد الرحمن الكواكبي ( ب ١٩٠٣ ) للحل عن الوطنية القطرية (المصغر) والسوء نحو القومية العربية (الشاملة) وقد سجع ساطع الحضري سحيا معائلا وكان يرى ان الامة تؤسس على دعائمي اللغة والحرية التاريخية المشتركة .

وقد اخذت المحوة القومية والشعور الوطني العظري طابعا علميا واسلاميا حيا آخر . فعند المفكرين المسيحيين مثل شليس شليس (ب ١٩١٧) وعمرح اسطون (ت ١٩٢٢ ) وعند لطفي السيد وعلى عبد الرزاق المسلمي (كان السوء الوطني القومي علميا . سيما كتاب مدرسة حصار الدس الاعالي ومحمد عبده تحي سحا اسلاميا يدعوا للجامعة الاسلاميه . ولعل فكر عبد الرحمن البرار حير من سمثل هذا الانحاء - اد أن مصمون الفكر الاسلامي والعرويه عبده شئ واحد والاسلام هو دس العرب القومي . وحدث صدى هذا الانحاء فيما كنه المفكر المسيحي مسيطرس رزق اذ يقول فالاسلام "تراث مششترك بين العرب اجمعين" . (٢)

وسظهر مما سلف ان الفكر القومي العربي . ورغم تأثيره العميق سافكر الاسلامي قد تأثير ككثير من الافكار الاوربيه في هذا الشأن .



وسبح من هذا التلافح بين الفكر الإسلامى والفكر الأوربى فى الساحة العربية احتلاف فى شرح مدلول المصطلحات التى وردت فى أول هذه الورقة . ودون نرجس تعريف على آخر فإن مساهمات ساطع الحصرى تحدد معالم تلك المصطلحات وتبين المفاهيم الكامنة وراء مدلولاتها بصورة مقبولة .

فالدولة عند الحصرى وحدة سياسة تتم مجموعة من البشر على أرض واحدة ذات حدود معلومة - كإفغانستان أو سوريا (الأمثلة من الكتاب) . والامة مجموعة من البشر ترتبط بعلائق محددة من اللغة والتاريخ . والوطن عنده أرض تسكنها مجموعة من تلك الامة . ولعله فى تحديده هذا قد تأثر بما يحدث فى البلاد العربية إذ يصير أحيانا من الوطن الحاض كنوس أو مصر والوطن المقام - وطن الامة - أى الامة العربية جمعاً التى تمتد ديارها من الخليج حتى المحيط .

والوطنية عند ساطع الحصرى هى الارتباط بأرض الوطن والقوميه هى الاسماء للامة . ويؤكد ساطع الحصرى فى كثير من المواضع ، كما نوهنا من قبل ، ان اللغة والتاريخ هما المقومان الأساسيان لاسماء امة وتكوين قومية ما ، إذ هما يؤدبان الى وحدة المشاعر والموال ووحدة الثقافة ووحدة الهدف (٢)

ولعل العبء الأساس لهذا التعريف هو توجهه توجها علمانياً ساهمنا له لمقوم المعتقد الدينى فى بناء الامة . كما انه سجاهل دور الاسلام فى تكوين الامة العربية وأرساء قواعدها العقائدية والحصارية . البس الاسلام هو الذى عمق مفهوم الامة المستندة الى العقيدة ، ومن ظله اكتمل تكوين الامة العربية . ويكفى ان نذكر ان الاسلام بغيره رواسط المجتمع على العقيدة والاحاء التام بين اتباعه دور اعتبار لاصولهم العرقية او لغاتهم او سابق تاريخهم ، ومن ساهم تميز القومية بغيرهما الاوربى الى اعتبارها من مقومات المجتمع الاساسية . ولاشك ان المبالغة فى التمسك بمقوم العرق قد يؤدى الى عنصرية بعيدة

ولا عناية في ان اجمع مفها' المسلمين في رفضهم لدعوى الشعوبية  
الاجمية كانت ام عربية . (٤)

ومذ من من الزمان اهتم المفكرون العرب بدراسة واقع الأمة  
العربية وآمالها . اسما' قوميا ووحدة مصرية وحررا سياسيا  
واجماعيا وكيفا عمريا . وقد صب هذا المسيرة الفكرية عبر الخلائق  
من الباحثين في يومئذ بذاته هذا الفكر القومي العربي . فالتعصب حرم  
بحداته شأنه كما هوها . ويرجع آخرون جذوره الى تاريخ العرب قبل  
الاسلام وبعده لمدى اربعة عشر قرنا . ومرجع هذا الخلائق للحلظ بين  
حقيقة الوجود العربي والتفسير عن حقيقة هذا الوجود في فكر ساسي .  
او حسب الحلظ بين كيون الأمة العربية في القرن الهجري الاول وبداية  
ظهور القومية العربية مؤخر . ففي ظل العقيدة الاسلاميه صار للعرب  
مفهوم اللغة الواحدة ، والوطن الواحد ووحدة التاريخ والعقيدة ومفهوم  
المصالح والتوجهات الواحدة . (٥)

وبل الاسلام كان للعرب شعور منهم سوحدة الاصل وكانت العروبة  
معروفة بالسب والانتماء القبلي . وجاء الاسلام بلغة العرب وحمل العرب  
رسالته وبالاسلام كيون العرب الدولة العربية الاسلاميه ، وفي كنف تلك  
الدولة عاشوا مع شعوب وامم اخرى في دائرة العقدة الاسلاميه . وفي  
اطار الاحاء' التام في الاسلام حددت العلائق بين هذه الشعوب ولكن ذلك لم  
يمح السروع القومي العربي ( المعلق بلساني العقدة ) من الظهور عن وقت  
آخر . ومن ملامح ذلك السروع الحديث عن العصبة العربية وعن الامامة في  
فريش والمعارضة للزعامة الشعوبية والاستقلالية . (٦)

وبأستشار الاسلام واللغة العربية بين الشعوب غير العربية واسماع  
دائره الاستعراب ، اسعت دائره التماقة العربية . وامرغ الاسلام  
العروبة من قبالها القبلي المرتبط بالسب فصارت العروبة هي عروبة  
الناس . والى هذا يشير حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " الا وان  
العربية ليبت لكم بأن ولا ام اسما هي لسان فمن تكلم العربية فهو  
عربي " . وبدرجيا نهضت دور النسب في الحياة العامة وصار مآله  
شخصية .

وتبجة لتفعلل الاسلام واستشاره بين شعوب اخرى سيع ذلك سحول  
اجتماعي اصغر عن اسهام غير العرب في ادارة الدولة . محاول  
المصاصون انشاء معاوي وسوارين بين العرب والفريش في ادارة الدولة .

ولكن الحرية لم تنجح . فظهرت الكنائس الفارسية المسيحية الى اهمية  
بالشعائر المحلية وشجعت الكنائس باللغة الفارسية . وكان ذلك كله  
بذاته لانقسام في الثقافة ( العاليه على المجتمع الاسلامي ) وسخس  
الهوية القومية . واحد هذا الصراع مظهرا سياسيا ودنيا وشعائريا  
ولكن من يمثلوا الثقافة العربية الاسلامية مثلا كاملا , فهو النظر عن  
اصولهم العربية , صدوا لهذا الخطر , فوكدوا ان اللغة العربية  
والثقافة العربية هما رمز الانتماء للامة .

واسهمت كل هذه التطورات في بلورة مفهوم "العروبة" بالحدث  
عن "امة" عربية . ذلك سأكد ان العرب الاصل والمستعربين امة  
واحدة على اساس وحدة اللغة والاخلاق والخصائص والثقافة . وبعد ان كان  
مفسر "الامة" وفقا على الرابطة الدينية صار بعض المفكرين كالحافظ  
وابي سمية والقاراس يظلمه على العرب ليمزجهم عن سواهم من  
المسلمين حتى صار الحديث عندهم , على حد قول الدكتور عبد العزيز  
الدوري , امة عربية مسمية في اطار الامة الاسلاميه . وبعت فكره  
الاساس الثقافي كأطار للامة هي السائدة وان ظلت فكرة السب والعروبة  
بشكل عام اساس المجتمعات القبلية . (٧)

يسمح مما سبق وجود سرباط عموي بين العروبة والاسلام . وكان  
هذا لسرباط يتمثل في دائرتين متداخلتين : دائره داخله هي دائره  
الامة العربية ( او العروبة ) وتكسها دائره خارجيه هي دائره  
الاسلام في منظوره العقدي والحضاري والسياسي ممثلا في الخلافة لعماسه  
ثم العثمانية .

وبدأ تلك الصلة ضعيف واصابها شيء من الساقط بسبب سراج  
النوم القومي العربي في ظل الخلافة العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر  
وصار امام العرب احد حارس اما ان يوحدا صيغه تعاون حديده مع  
الاسلاك لظلموا في كنف الدولة الاسلاميه او ان يرسفوا فكره القومية  
العربية لشيد كمان سياسي بعيد عن الرابطة الاسلاميه سمفومها  
السياسي . وقد وجد البديل الثاني أسندا من المسيحيين العرب الذين  
معتشون في بلاد الشام . ولما فشلت محاولة العرب في إيجاد صفة من  
التعاون مع الاسلاك لسطوس عناصر المشاركة في الحكم لحماية الوطن

الإسلامي من الاستعمار الأوربي سادى على دعاة الحركة الوطنية بالاستقلال  
التام .

وشط دعاة القومية العربية ، وسلبوا الوعي القومي ووجدوا حايوا  
عدد عدد كبير من المفكرين والمهممين بالقضية العربية ، خاصة في  
مطبعة الشام ) وصار هدمهم الأول اسرار الذات العربية وتحقق الوحدة  
والتحريير من كل صور الهيمنة الأجنبية .

وبعد روال الحكم التركي ، ومع العرب فرصة للاستعمار الأوربي  
الذى قسم المنطقة وحرأها الى اقطار صغيرة . ولما نخلص العماطلون من  
سطره المستعمر الساسه والعسكره بقيت النحرثة ووجدت القومية  
العربية نفسها في مأزق . أولا بدأ الخماس لفكرة الوحدة ينقلني  
بدرجتها وثأسيأ احدث الاقليات ، التي كانت حتى مفهوم القومية  
العربية القائم على مجتمع اسلامي كبير ، باعمار ان يحرمها الحفاظ  
على كتابها ، احدث سسمل من فكره القومية بعد ان جعل اهدافها .  
وعليه سدو وكأ القومية العربية قد خسرت المعركة من اجل تحقيق  
الوحدة وازالة التجزئة وارضاء الاقليات .

ولعل مما أدى لهذه الساحة ان معظم هذه التفسيرات الساسية  
الحديثة يعكس مجمعات قديمة ذات حوايح محلية وأصول حصاره  
ساسية فقل استثار لثقافة العربية في منطقة الشرق الأوسط ، كانت  
المطلة بخر بكتابات ساسية ومجمعات وطنية مثل مصر ووسى وبلاد  
سونه سق وجودها ظهور الأمة العربية بمفهومها الاعم .

وأنصوب كل هذه المجمعات القومية في اطار الأمة العربية الأتمل  
حيث انصهرت في قالب القومية الشعامية ممثلة في العروبة والأسلام  
• تبديد صار من الممكن لحدث عن مفهوم الأمة أو القومية ذات المسوسى  
المسوى "مباشر والمسوى الاعم ، فالأمة العربية بمثابة الاطار اكسير  
وسمىل أطر صغرى هي المجمعات القومية أو الاوطان أو الدور الوطنية  
مثل الحرائر وسوريا ولبنان . وسى هالك ثمة ساقى سى هذه  
المجمعات ان الولاء لوطى والاسماء للأمة . ويؤكد الاسلام سى هذه  
الاوطان من مظهره المعدى والحصارى وبعدد الساسى والاسراسخى . (١٨)  
وكان محصلة الحركة الوطنية في العالم العربي بعد النخلص من  
الاستعمار ظهور أثير وعشرين دولة سمكتسا وضعها في اربعة اصماط .

الأول : دول فومسة ذات تقاليد قديمة تقوم على شرعه عاشائيه  
 ودينية لم تتأثر بالاسعمار كالمملكة العربية السعودية  
 واليمن

الرّاسي : دول قومية ذات تقاليد عتيمة سالت استقلالها بعد حركة وطنية خاصنها في اطار قومي محدد مثل مصر والمغرب .

الثالث : دول تشاء النعط الناس ولكنها مهددة سرعاً استعلاء  
داخلية تمودها حركات قومية غير عربية كالعراق والسودان

الراسم : دول اثنتا عشرة نسجه عسيم حمراني . ولكن دور الحركات الوطنية غير واضح فيها كالاردن وقطر .

ورغم ما لزم مسيره العمومه العربيه من عسبات (رسميا فافـ  
الاحاسيات) فان الفكره التي تطورت من مرحله التنقيح بالاحساسات  
والارسلات العاطفي بالاشعارات الى مرحله العمل الحاد والمداوم المسلح  
سبوح السوف لمراحله ما حقق بروح نقدية سائده . ولعل في هذه  
السوفه ما يحسن على ايجاد صيغه سبغ العمومه العربيه من ازمها  
لستطلق من عائق يجمع بينها وبين الاسلام الحضارى . صيغه تفاعل بين  
العرويه والاسلام . صيغه تجمع بين البعد الاسلامى والاحياء القومى  
الوحدوى . فالاشان متكاملان ولا يستعملان . وهما معا قادران سادس الله  
سعالى على استيعاب حقائق العصر ومواجهتها . وقادران على مواجهه  
الاستعمار والصهيويه وقادران على تحاور الطائفه والاعلمه  
والشعرزم . (٩)

## المسود أن

سفت هذه المعمدة الطويلة لأرسم صوره للعوامل التي ساعدت على نشأه الامه العربيه ويطور الاسماء القومي بين اسائها من الخليج حتى المحيط . والسودان كحرف من الامه العربيه . قد أثر الى درجه ما سالفكر القومي الدائر في الساحة العربيه وتفاعل معه واسهم الى حد ما في لوره معطيات تليه الحركه . ولكن العوامل التي اسحب السودان الحديث ولمفومات التي اسهم في ساء المجتمع السوداني وعميق المحتوى الفكري لاسمائيه . وسأؤكد شخصيه القوميه . لم يكن كلها وليده الباربي الاسلامي والعربي . كما هو الحال في كثير من البلاد العربيه . والسودان

مع ارتباط حل امثاله ارتباطا وثيقا بالامة العربية المسلمة فانه مرتبط ايضا بتيار الكيان الافريقى موطننا وعرقنا . وقد تأثر حل متفعية الذين عادوا حركة التحرر الوطنى بالفكر الاوربى مثل ماحدث لرمصاتهم فى العالم العربى والعارة الافريقية .

فالسودان شعب هجيب لم تكمل له عاصر الوحدة الوطنية والحاسى العرقى فى كل اجزائه بعد كما ينتم بسعدد الثقافات والسودان بصورته الراهنة محصلة عوامل حصارية كثيرة . فحل اسائه مسلمين دينيا ، وعربا ثقافا واسلوب حياة وهما افارقة نكوبيا ووجودا .

ومهما تحدث العرب من افطارهم التى نسظم الشرق الاوسط عن استماهم للامة العربية الكبرى او عن ولائهم للقومية العربية داب الرعة الوحشية فان اركان دولهم ودعائم الحكم فيها تسند على الولاء الوطنى قطرى ودوله داب حدود معتز بها يذود عنها حيث ويرمر لها علم وسفر وجودها الدستورى فى الاسرة العالمية عصوة الامم المتحدة . (١٠)

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذه الورقة هو : هل تكون جمهورية السودان امة واحدة ام انها تمثل تحملا لشعوب متعددة ؟ والطريف فى الامر ان مؤالا مماثلا قد طرحه احمد محمد صالح ، احد رواد الرعيل الاول من المثقفين السودانيين الذين سألوا قدرا من الثقافة الاوربية قبل خمسين سنة . قال : اصحيح ان هناك قومية سودانية ؟ ومع ان رده المباشر كان بالنفى ، الا ان احاسه المفصلة تشير الى العكس ، ويشير آرائه ان حيله كان على وعى تام بالسماات السمية والاجتماعية والحصارية التى تمر امه عن اخرى .

ويتحدث احمد محمد صالح عن حاجة الامة للشعور القومى الذى يسند سواته من تاريخها وتعالدها العربية . ويقول : اول مانعوربا هذا الشعور القومى فلسوجه العناية اليه ولسدل الجهد فى خلفه ولشعر اساءه لها كيانها الحاسى وتعالدها الموروثه ولها ساربحها وان لم يكن صغحاته اروع الصفحات وابعداها فى المحدثنا فهو على كل حال طبعها بطابع الشجاعة والنحوه ويسمها بسم الكرم والسماحة .

وبرى احمد محمد صالح فى الدين الاسلامى معوما من مقومات  
القومية ويدعو للاعتداف بهديه . (١١)

ولاشك ان التطورات الساسية التى شهدتها البلاد منذ الثلاثينات  
قد بلورت مفهوم الامة بين السوداسيين كما ان الدراسات التاريخية  
والكشوفات الاثرية والادعاءات الادبية جعلتهم اكثر ادراكا بحصائص  
امتهم واكثر وعيا بآمالهم القومية .

فالسوداسيون موجودون وجودا تاريخيا منذ الالف السنين ولم يكن  
وجودهم كأمة وحظهم "فتنة التاريخ" رد فعل لحدث طارىء او نتيجة  
لتغيرات جغرافية معطفة . فهم موجودون قبل ان نحت كلمات الامة  
والقومية ، وهم موجودون قبل الاستعمار وبعد ، وقد سحوا فى  
مقاومة المرو الاحسى فكريا كان ام عسكريا .

ومع هذا وذلك فان الاحاة على هذا السؤال تطلب طرحا  
تحليليا لمقومات الامة السوداسية وآمالها عبر تاريخها الطويل .

بمجرد مودان اليوم ساساع رفعتة وطول حدوده وسابى سئانه  
بين المحرأ الكسرى والعابات الاسوائية . وقد ساعد هذا التمرد فى  
السف على نأثره سحراب بشرية متعددة وسارات ثقافية وحضارية  
مساية . وسبحة لتفاعل هذه المؤثرات الخارجة وتلاعها مع  
الموروثات الوطنية تبلورت شخصية السودان .

وسين الكشوف الاثرية والدراسات الهرمية ان ثلاثة من اهم الشعوب  
التي تقطن القارة الافريقية قد اسوطى فى السودان منذ أزمان بعيدة :  
وهى "الروح" والحاميون "والساميون" . والروح او الحبى الاسود (او  
الإمارة) نصير مصفاى سسعمل فى غير دفة فى هذا البحث للدلالة على  
المكان الوطنى الاصل السودانى ربما وضعوا اللسة الاساسية فى  
تاريخ هذه البلاد ويطور ثقافتها . ومن المرجح ان ذلك الشعب الاسود ظل  
يعمر السودان فى الاحرأ الحوسية والحوسية العرسة كما ان مجموعات

منه قد ساعدت مع سكان المنطقة الشمالية والمنطقة الشرقية . ومن  
 الممثلين لهذا الشعب الاسود القبائل السودانية التي تسكن دارفور وجنوب  
 السودان والسوية في كردفان ، والسيلون "والسيلون الخامسون" في  
 جنوب السودان . وكان رواد هذا الجنس الاسود من سكان منطقة الخرطوم  
 وانهم صناعتهم للحجار قد وضعوا اللبنة الاولى للحضارة السودانية .  
 والخامسون أو الشعوب الساطفة سالبة الحامية من المجموعات  
 العرقية التي وجدت في السودان من زمن بعيد واستقرت في المنطقة  
 الشرقية والشمالية الشرقية حيث يمكن البحة . والشعوب الحامية لا تحل  
 في أصولها العرقية عن الشعوب التي كانت تغطي مصر قبل عهد الاسرات .  
 وربما كان بعض السويين ذوي صلة بشعوب البحر الاسود المتوسط خاصة  
 منطقة ليبيا .

وقد ظل سجل الثقافة السودانية حتى دخول المسيحية والعرب في  
 اعداد كبيرة يتأرجح في ساعد من ثقافات الروح والشعوب الحامية من  
 جهة وما طرأ عليها من مؤثرات خارجية كان الاثر المصري أغلبها .  
 وكان اول الاسماء التي عرفت بها هذه البلاد مصرية واولها  
 ساحسو وهو تعبير لا يحصل كثيرا عن التعبير العرس "بلاد السودان" وان  
 كان معنا على الحر الواقع جنوب مصر - مثل لفظ المريس الذي استعمله  
 العرب للدلالة على بعض المنطقة . وعرب بعض المنطقة بياض وكوش فيما  
 أطلق عليها اليونان اسم اثيوبيا (وهو يشمل كل المنطقة الواقعة جنوب  
 مصر بما فيها بلاد الحبشة ) . ومن بعدهم اسماها الرومان سواسيا اي  
 بلاد السوء . وهو الاسم الذي اشتهر به الحر الشمالي من السودان فترة  
 طويلة . وقد عرفت المنطقة باسماء محلية اخرى مثل سينا ومصرى  
 والفوس والمور وتغلي وكلها اسماء مما لك على اجزاء من البلاد .  
 ويعمل كلمة السودان التي استعملت للدلالة على هذه المنطقة في  
 مصور جغرافي سياسي بعد منتصف القرن التاسع عشر اكثرها دلالة على  
 سكان هذه البلاد لعلهم المواد على اسائها . والسودان بهذا التحديد  
 الجغرافي يشير الى المنطقة الشرقية من بلاد السودان وهو تعبير عرس  
 اطلقه الجغرافيون العرب على سكان منطقة السافانا الممتدة من البحر  
 الاحمر حتى المحيط الاطلس والواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال العاصم  
 الاسوانية . وتشمل المنطقة الشرقية منه بلاد البحة وبلاد السوية ،  
 واغلب كردفان ودارفور وتقتن جميعها شعوب سودا او شبه سودا



وسمى لفظ السودان للدلالة على المنطقة الشرقية في هذا البحث أما إذا أمضى السياق غير ذلك فسمي عبراً أكثر دقة .

قد أصهبت الهجرات والمؤثرات الثقافية الواحدة من الخارج في أحداث هجرات اجتماعية وثقافية يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل رئيسية : قديمة ووسطى وحديثة . ونسبة لقلّة محصولها العلمي عن السودان عامة فل تولع المؤثرات العربية الإسلامية فسأركز ملاحظتي على المنطقة السليمة الواقعة شمال ملقى النيلين الأزرق والأبيض . وهي منطقة سالت اهتماماً كبيراً من علماء الآثار والمؤرخين ربما لعظم تأثيرها على مجريات الأحداث في البلاد .

شمل المرحلة الأولى حصاره الشهيقاب السى امرى مولدها شعب أسود كان يقطن منطقة الخرطوم . وشمل أيضاً ثقافته المحمـسـوعـاب أ و ب و ح وهي رموز تشير إلى مجموعته بشرية امرى في كوكبها إلى محمـسـعـاب قبلية لأخرى عن حصاصها وممراتها الحصارية الكثير . وتتم هذه الفترة حصاره كرمه ومملكه سبا ومروى والمجموعة اكس (x) . وكان النظام القبلى عالياً على معظم هذه المرحلة السى بدأت من نحو ٣٥٠٠ قبل الميلاد . وكانت علائق المحمـسـعـاب بدائية سلب فيها اعتمادها كلياً على ملاحاة الأرض وربية الماشية . وسيمه لمرى رفعة الأرض المروعة على الشواطىء ولأعداد نظام رى دائم ، لم سجد هذه المنطقة تلك المرحلة البدائية لأجيال طويلة .

كان دخول المؤثرات المصرية في عهد الفراعنة لبلاد النوبة بداية لتحويل ثقافى كبير انتهى سلب الأثر المصرى على كثير من مظاهر الحياة وقد اعبر الفراعنة تلك المنطقة مصدراً هاماً للمسحبات الأقربى أو مدخلا لها فتوغلل الفواعل النحارية منذ عهد حرجوفى الدولة القديمة محملة بأدوات الريسة والأسلحة . وكانت عود بالمواد الحام كالذهب والعاج والرفيق . وقد ظلت ظاهرة مصدر المواد الحام مع سمر فى بعض المواد أو مسمياتها . هي السمة العامة على الاقتصاد السودانى ربما حتى وقتنا هذا ويعكس هذا النمو الاقتصادى المسخلف شتاً من السبعة بحيران أو دول أكثر شراً ١٠ .

سأردهار العلائق التجارية مع مصر نول بعض المصريين فى المنطقة الواقعة جنوباً محدثين تأثيراً حصاراً كبيراً جعل بعض الباحثين

مفروون ان تلك الطفرة الحضارية هي "كرمة" كانت سبعة وجود مسوطة مصرية الا ان سائح الحفريات الحديثة رجع ان حصاره كرمه السى بدأت فى العقود الاخيرة من الدولة القديمة يعكس ظهور مجموعته فويه رادت ثرونها سبعة لأردهار بحارنها وعكس حصاره كرمه بعض دلائل التحول من حكم قبلى الى قيادة سلالة حاكمة .

ويرجع ان تلك الحصاره السى لعب اوجها من حو الالف الناسه قبل الميلاد حصاره افريقية صمعة . فرغم تعرضها لمؤثرات مصره واصبائها منها الا انها ساج تطور داخل مصفل .

ومنذ ذلك المارح غلب اسم كوش ( الذى ورد ذكره فى العهد القديم ) على تلك المنطقة سياسيا . وقد اردات كوش قوة ومعه حتى سط نفوذها على كل بلاد السوء السفلى وانتهت سلطتها عند هرمسها على يد فراعمة الدولة الحديثة الدس سطوا نفوذهم حتى الشال الرابع . وقد أدى الفزو المصرى الذى تركز أثره على المدن والمراكز الإدارية والمعابد الى تحول ثقافى عظيم لعله أعظم تحول ثقافى من تاريخ بلاد النوبة قبل التحول العربى الإسلامى .

ومنذ تأثرت بلاد السوء سامط مختلفة من المؤثرات الثقافية والدينية . بل ان نظام الحكم فيها صار يحتذى السط المصرى . ومنذ لبع الاثر المصرى فمته عندما تمكن مروت سمته ( الحزب الشمالى من كوش ) من سط نفوذهم على مصر ذاتها مكوسى بذلك الاسره الحاميه والمشرس فى تاريخ الدولة الحديثة . وصار النظام الذى خلفوه سهمى على بلاد السوء فى عهدي سمه ومروى ( الحزب الحوى من كوش ) رغم عصر فترة عظمهم كدولة مالمبة . فقد صار الكهنة يمثلون الارسطراطيه الحاكمة ويسم ذلك النظام من مظاهر الحكم الاستبدادى المنعشة فى الشرق الاوسط فى ذلك الوقت ( ١٢٠٠ ) من مملكة مروى وحاصرته الحراوسمه سمفت الحصاره المروية ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية من تطور اجتماعى وثقافى عظيمى وكان هذا التطور هو الاساس المادى للمحجرات الفنية والعلمية التى خلفتها مروى . ولاشك ان عملية الاقتناسى والبدر من مصر لاسودى وحدها الى اردهار تلك الآثار العظيمة من اهرامات ومعابد وصاعات فخارية وزخاحية دون اساس حصارى متين وشرا عرسى . وفى عهد مروى تصاللت المؤثرات المصرية وغلبت المؤثرات المحلية .

وصارت مروي حصاره وطنيه ذات سمات خاصه وكان من اعظم محجرات مروي  
من اشرا' الحصاره الاساسه مهر الحديد بطريقه علميه ويطوير الكاسه  
الهر وعلوميه ذات الرسوم او المقاطع النحاشه المعقده الى أبجده  
سهلة لكتابة اللغة المروية ذاتها .

وسقوط مملكة مروي من منتصف القرن الرابع الميلادي حسب  
الانقسامات الداخليه وسبحة للعرو الاكسومي سرت البلاد الى شر' من  
القوى وعقدت مظاهر الازدهار التي حسب مملكة مروي التي استطاعت ان  
تسط عودها السياسي والثقافي على احرأ' كبيره من البلاد .

وكانت ابحاراب كوش وفرعها سما ومروي دليلا على مغبره  
السودانيين من خلق نظم سياسية متطورة ( بين سنة ٧٥٠ م و ٣٥٠ م )  
لاقل من رقبها عن مثلاتها في مصر والشرق الادنى . ومنذ ذلك التاريخ  
المعكر والذي بدأ بعبام حصاره كرمه وصعب اللسان الاولى من تاريخ  
الامه السودانية . وكان العهد البنى والمروي هو سواه الوحدة القومية  
السودانية التي احداث تسع في احياء حوضي حامعه للاطراف خاضيه لها  
حتى عمت سائر البلاد . ولعل من اسعمال القواصم من التركل الى  
البحراويه ثم عام مرمي وديفلا وسوبا وبعدها مري وسار ثم على  
والعاشر كمحاور لهذا التطور ما يدل على مراحل نمو هذه الامه .  
فعبام كوش دخلت الامه السودانية التاريخ من اوسع ابوابه .

### المرحلة الوسطى : (أ) العهد المسيحي

سحقى عن القوصى التي اغلب سقوط مروي امران هامان : اولهما  
ممام ثلاث ممالك هي المري اوثوباسا والمقرة ( وعد عرما بعد  
سوحدهما بمملكة النوبه ) وعلوة التي امتد نفوذها حتى منطقة سار .  
وثانيهما هو بداية دخول الديانة المسيحية الى السودان على ايدى  
المضطهدين من الاقباط الفارين من مصر .

وعند نهاية القرن السادس سمحت البلاد على أيدي المشركين  
الرسميين من الدولة البيزنطية وغيرها . واعتنق كثير من السودانيين  
المذهب الملكاني واليعقوبي ألا أن العلبة صارت لتتبع المذهب اليعقوبي  
اساع مذهب الطبيعة الواحدة - التابع لكنيسة الاسكندرية . وكانت

الطقوس الدينية تؤدي في اول الامر الييوسايس ثم يرجع الى اللغة السوبية ولكنها كتب بحروف يوسايس . ويلاحظ الباحثون ان اليوسايس الفسطية ظلت مستعملة في كتابه شواهد الفصور حتى عهد متأخر . وقد وملتنا بعض المحفوظات بالنوبية .

وقد ركز المشرون جهدهم في أول الامر على تسخير الملوك والرمما ولكن المسيحية أنتشرت تدريجيا بين عامة الناس حتى غلبت على سائر المنطقة السيلية من أقصى الشمال حتى منطقة سار وعرفت ايضا في اطراف بلاد النجة وفي بعض المناطق الأخرى . وسنبحث لذلك اعتبرت المسيحية في السودان بالاسر الحاكمة وصارت لصيغة بمؤسسات الحكم . وشجع الملوك الذين جمعوا بين السلطة الديسية والساسية تحويل المعابد القديمة الى كنائس . وصارت الكنائس وما تحويه من الرخاوي والقوش وصورة القديسين ، خاصة العذراء ، مظهرا للاذاع الفنى السودانى الذى اتم بصيغ محلية كثيرة . ولعل خير مايمثل ظاهرة هذا الانحار الراشح التحول الجميلة الى عشر عليها في كنيحة فرج .

وازدهرت الديانة المسيحية في الممالك الثلاث حتى غلبت على كثير من مظاهر الثقافة السودانية وصارت مظهرا من مفعومات القومية السودانية في ذلك الوقت . وهذه السمة عرف السوييون (وهو اسم يطلقه العرب دور دقة على سكان الممالك الثلاث ) عند العرب . وكانت لهم كنيسة خاصة بهم في القدس . ولاعرابة ان وصلت الممالك الثلاث للمسيحية وصارت تلك الصفة سمة ملازمة لاسماها : مملكة السوبية المسيحية او مملكة علوة المسيحية . (١٣)

وكان للمملكة السوبية وعلوة كثير من الاتصالات الخارجيه والعلائق الدبلوماسية مع الممالك المسيحية الأخرى والدول الإسلامية على حد السوا . وقد ظلت المسيحية تكون جزءا هاما من الكيان السودانى حتى القرن الخامس عشر حيث انتهى الكيان السياسى لها في المملكيتين عندما اندحرت امام التوغل الإسلامى .

### الهجرات العربية

أحد العرب المعلمون بـ ١٠٠ من العقد الثالث من الهجره السوبية الشريفة يسمون من مصر وعبر البحر الأحمر الى نفس المنطقة . وفي سنة

استمر بضعة قرون أدت تلك الهجرة إلى خلق درجة كسره من الحساس الثقافي والاجتماعي والوجداني حتى صارت تلك الملائد حرايا من العالم العربي الاسلامي يتحدث جل ابناءها العربيه ويديون بالاسلام .

وكانت بلاد النوبة والبيجة قد تأثرت بسفك الهجرات العربية الوافدة من جزيرة العرب قبل ظهور الاسلام . الا أن أثر تلك الهجرات كان ضئيلا إذ لم تترك بصمات واضحة على الكون البشري لسكان تلك الديار . وازدادت تلك الهجرة أهمية بظهور الاسلام الذي أعطاها السوجه الديني والدعم السياسي . وقد احل تلك الهجرات مورا متعددة بعمها بفصد التجارة أو التعديس أو طلبا للمرعى أو هروبا من مغوط الحكومات الفاشية على امر مصر .

وفي بدء الامر وقف المسلمون على اسوار النوبة والسحب . ثم اشبكوا بهم ليمعوا حدا لهجماتهم المتكررة على ديار المسلمين في مصر . وسار الجيوش العربية حتى بلغت دسقا . ولكنها فوسيت بمقاومة شديدة من السوييس وكان نتيجة ذلك العرو (٦٥١-٦٥٢م) ان دوح المسلمون مملكة النوبة المسيحية ولكن دون ان يقعوا على سلطانها مما ١ تاما . وعقد عبد الله بن سعد بن ابي صرح مع ملكهم معاهدة نظمت العلاقات بين العرب والنوبة في شئون السلم والسحاره . وظلت هذه المعاهدة التي عرفت بمعهد النوبة أو معاهدة السقط تمثل الركن الاساس في العلاقات بين المسلمين والسوييس لفترة عمار ابسة قرون . وفي فترة سرياسها تسربت المؤثرات الاسلامية وسدق الحار العرب في هدلي في سهايه الامر إلى تعيين مسار بلاد النوبة السياسي والاجتماعي والديني .

وتعكس المسلمون ايضا في عقد سلسلة من المعاهدات المعاشلة لعهد النوبة مع البيجة مكنتهم من التوغل في ديارهم واستغلال منابع الذهب والزمرد في الصحرا الشرقيه .

في حنى هذه الاتفاقيات ونتيجة لقرار المعصم بحرمان المسلمين العرب من العطاء واعادهم عن الحيش سدق العرب في أعداد كبيرة بلغت الذروة في العهد المملوكي . وأنفسح المهاجرون على المجموعات الوطنية معاشة واحتلا واستعلوا نظام الوراثة عن طريق الام الذي كان متفشيا في المودان فسقطوا بفوذهم تدريجيا على اجزا كبيرة من البلاد .

كانت إمارة همد الحميد بن عبد الله العمري أول مظهر لعلية  
السعود العرس في الصحراء الشرقية، وأعقبها قبيلة ربيعة التي  
صاهرت النجدة كما صاهر فرع منها النوبة في أرض المريس واصحوا  
قوة محلية يعتد بها، ويمكن استلواها من مصاهرة البيت المال في  
دقلا مهديين لأنفسهم باعلا\* عرش النوبة بعد أن اصغفه حملات  
المماليك في القرن الثالث عشر والرابع عشر.

كانت تلك الحملات من أهم العوامل التي أصعب الصياح  
السياسي لنظام الحكم في بلاد النوبة المسيحية ومهدت لعلية العرب  
الذي استطاع روادهم من بني الكير، إخماد قبيلة ربيعة التي  
صاهرت المويين في المريس، من اعلا\* عرش النوبة سنة ١٣٢٢.  
وبذلك انقلب السلطه داخل الاسره النوبية الحاكمة من فرع موسى  
يدس بالمسيحية إلى فرع مستعرب يدين بالاسلام. وسقوط مملكة  
النوبة المسيحية زال الكيان السياسي القوي الذي كان يعد لعدة  
قرون دور توغل العرب في أعداد كبيرة عن طريق وادي النيل.

صادف هذا الحدث قمة الصراع الدائر بين العرب والمماليك  
في مصر فصدّق العرب في مجموعات غفيرة عبر الصحراء الشرقية إلى  
كانت مسرحا لنشاط عرس اقتصادي كبير وموطنا للذي قدموا بسلك  
الجهات (أما من مصر أو عبر البحر الأحمر) حيث تروّجوا مع البحر  
وبشروا الألام وكثيرا من مظاهر الثقافة العربية وعلى رأسها السب  
ونظام الوراثة. وصار تلك الجماعات حتى بلغت السطوة وأرض الحرية  
ثم كردفان ودارفور. وهناك البقت بموجة أخرى كانت قد شاعت شاطئ  
السب العرس إلى دقلا فكردفان ودارفور حتى بلغت مملكه كام - سريو  
في أواخر القرن الرابع عشر.

استقر هؤلاء المهاجرون وجزهم من البدو في سهول أواسط السودان  
الغربية بالمراعي وانفتحوا على الوطنيين من سويس وجة "ورج"  
وعبرهم مكرريين بحرية السلام إلى بدأسها ربيعه في بلاد البحر والمريس  
منذ مئات السنوات.

وعندما بلغ العرب المساطق الجنوبية من كردفان ودارفور اضطروا  
بسبب غزاره الأمطار للنحس عن أبلهم واعتمدوا على البحر في سرحالهم  
ومن ثم عرفوا بعرب البهارة. ولكن بداية التمس تم إلى تؤدي البحر

حرم البقارة من الموئل جنوب بحر العرال وبحر العرب ومسطقة الموئل .  
هناك توقفت المؤثرات العربية الإسلامية . ولم يستطع تحطى ذلك الحاجر  
إلا في العهد التركي المصري .

كان لتلك الهجرات أثر كبير في الفضاء على مملكة علوة  
المسيحية . فلما كثر عدد العرب في الحرية وحول مدسه سوا .  
واردادوا صفة وقوة ظهور التكوينات العلية الكسرة وحدهم عبد الله  
جماع القاصص وقص على مملكة علوة في مستند القرن الخامس عشر . ومع  
ان سقوط علوة كان سيحة جهد عرسى إلا أن مدة نفوذ العرب والعبدلات  
(احمد عبد الله جماع ) بالسلطة لم يدم طويلا اذ سرعان ما سارع  
العبدلات جماعة من البدو السود عرفوا باسم الفووح . ولاعرف اصل الفووح  
البعيد لكن الراجح انهم تبع أسود قدم من اعالي النيل الاررى ومثل

الثقافة العربية الاسلاميه . وربما كانوا ملالة أب عرسى وأم سودانية .  
ومهما يكن أصل الفووح المهم ان ظهورهم في السارج ارتبط الى درجه  
كبيرة بانتشار المؤثرات الاسلاميه العربيه في تلك الميطقة . ويمكن  
الفووح سنة ١٥٠٤ من سط نفوذهم على العبدلات وعلى رعاباهم من العرب  
والمجموعات المسيحية وغيرهم من لوطنس حتى الشلال الثالث . وكلما  
اخرى سيطروا على كل الميطقة التي كانت تحت ادارته مملكتي المفرة  
وعلوه . وشملت سلطة الفووح الاسلاميه احرار كسرة من كردمان وبلاد  
البجة .

### ج/الممالك الاسلاميه

قيام مملكة الفووح والتي عرفت باسم السلطنة الزرقاء ( أي  
السودانية ) بدأ الميلاد الحقيقي لعلية الثقافة العربيه الاسلاميه . ففي  
سلطنة الفووح الاسلاميه التي أنشأها عمارة دوسفي سارج العصران  
العرسى والسودانى - الافريقى ونكاملا ثقافسا في بوسه الحضاره  
الاسلاميه . ونجد خير دليل على أصهار الشعبس ونكامل الثقافس في  
أسم مؤسس دولة الفووح . فعمارة رمر العرويه ودوسفي رمر الافريقيه .  
وفد تكررت هذه الظاهرة عند قيام سلطنة الفور في غرب السودان بقيادة  
سليمان سولوسى ( أى الاحمر أو العرسى ) وفي مملكة بقللى برعمره فلى  
( أى الاحمر ) أبو جريده .

ويعزى انتشار الإسلام بين الوطنيين وهم خليط من المسيحيين  
والوثنيين الى تحرب القبائل العربية في أعداد كبيرة واثى سوغل السجار  
عبر مثاب المنس . ولكن عمله السحول الى الدين الاسلامى كانت بطيئة  
والسبب فى ذلك ان الديانة المسيحية لم تدثر سقوط الكنان السيامى  
لمملكى النوبة وعلوه ، بل بقيت المسيحية فى بعض مظاهرها حتى وقت  
متأخر . ورغم أنصار الإسلام فى آخر الأمر فمن المرجح أن الإسلام  
والمسيحية ظلا يعيشان جنباً الى جنب ردحا من الزمن . والواقع أن نشر  
الإسلام لم يصاحبه عند من جات المسلمين بل جاء فى جو من الإحاء  
والترامح فى الله والوطن بعيداً عن جو الحروب والسحق ومارالب صفه  
السامح والإحاء . فكلب على السودانيين فى تصرفاتهم العامة وحماهم  
السياسية حتى يومنا هذا .

وأسم انتشار الإسلام بالندرج فقد دخل العرب المسلمون مروجى  
السليم الإسلامية واحلطوا بالسكان الوطنيين مصاهرة ثم توالدوا  
معهم وعبرت طسعة المجتمع لشعب تغلب عليه العقيدة الإسلامية  
والثقافة العربية (من لغة وعادة وتمثل للنسب) ويحمل فى أحشائه  
كثيراً من السمات الأمريكية ممثلة فى سخته وعاداته وممارساته  
وفسوفه . حدث هذا فى وقت كانت المسيحية فى السودان عد أصابها شىء  
من الضعف والضمور .

غير أن أنشار العالميم الإسلامية قبل قيام الممالك الإسلامية  
كان أسما فى كثير من مظاهره . فقد اهتم الرواد الأوائل وحلهم معى  
سقمهم المعرفة الذهبية سالفقة الإسلامى بشتر العبادى العامة للدين .  
علما اسفر الوضغ الساسى ، وكثير عدد الوافدين من العلماء ورجال  
الطرق الصوفية ستنشع من الملوك والرعماء ، وكثير عدد السودانيين معى  
سألوا تعليما رفيعا خارج البلاد راد الاهتمام بشتر العلم . وقد وجد  
النصوف مولا من عامة الناس أكثر من الفقه . بل ان كثيرا من العلماء  
جمعوا بين علمى الظاهر والباطن وصاروا من اتباع الطرق الصوفية . ولم  
يفق ح رجال الطرق الصوفية على العامة ، بل شاركهم فى ذلك الملوك .

بهذا التلافح بين السهجين الفقهى والصوفى ومعت السواة الأولى  
للخصائص المميزة للثقافة الدينية فى السودان . ولعل انتشار القباب  
والأصرحه وما جاء فى طبقات ابن سيبك الله خير دليل على هذا السيمر  
عملية .



وكان للطرق الصوفية دور كبير في أعمار روح المعصية والولاة العبدى ، التي غلبت على المجتمع ، وذلك بتخضع الاحياء والناس الى مريد الطريق الواحد الذين كثيرا ما يسمون أكثر من نسبة او شعب كان اولئك من العرب او الموداسيس المستعربين او غيرهم ممن اعتنقوا الاسلام . وقد أسهمت الطرق الصوفية أيضا في عمار حكومات مركزية قوية على سقوة الأطر الاجتماعية والدينية التي تؤلف من الناس في إطار القسم الاسلامية التي تساوى بين الناس . كما كان سفوذ بعض مشايخ الطرق من القوة بحيث يساعد في انتشار الأمن و الطمأنينة بين المسافرين في دائرة نفوذهم التقليدية . وكانوا فوق ذلك موضع تحلة واحترام من القبائل والحكام .

وما أن تم النصر للدين الاسلامي وأحررت عملية الاسعراء بقدماء ملحوظا في الجرح الثمالي من ملطبة الفوج وهو الحر الحاص لسفوذ ملوك العبدلات والذي يمتار بمصمور حصارى عريق . حتى نهيا لهذه المنطقة ان تحتل موضع الإدارة للاشعاع الاسلامي والحصارى لنامى امالهم السودان . فبعد ان تهيأت لهذا الاقليم العبادة الدينية والرعاية السياسية حتى بدأت هجرة العلماء ورحال الطرق الصوفية للعساطر حديثة العهد بالاسلام او الواقعة على أطراف دار الاسلام . وكان هؤلاء العلماء من المحس والدساقلة والركابية والشامية والحس . وبدل هذه الهجرة ان البلاد قد بلغت درجة رفيعة من النصح تفككها من الايمان صاحبها انما العالم الاخرى . كما ان بعض المدارس بلغت مكانة علمية مرموقة حتى صار ملنقى للطلاب من داخل البلاد وخارجها مثل دار طبع في اواسط بلاد السودان .

ومثلما كانت المسيحية عامل توحيد بين النوبيين ، بل مظهرا من مظاهر القومية عندهم فان الاسلام صار أهم مقومات القومية أد جمع بين كثير من السودانيين على اختلاف اصولهم العرقية .

اسهم انتشار اللغة العربية والثقافة العربية والنظام القبلى الذى لازم الهجرة العربية في دعم الاتجاه الواحدى ، الذى ارسم الاسلام دعائمه وقوته الطرق الصوفية . كما دعم عملية ربط العرب بعيرهم من الشعوب الوطنية . وقد تمثلت بعض المجموعات الوطنية الشافعية العربية تمثلا كاملا واختلطت بالعرب احتلاطا تاما حتى لم يعد ثم فرق بين عربى

اللغات الوطنية في الأطراف فإن اللغة العربية، لغة الدين الإسلامي، كانت متداولة كلغة تخاطب بين شعوب السودان المختلفة. وقد أدى هذا التحول الاجتماعي والثقافي والديني والذي استمر بحمة قرون إلى خلق نوع من الترابط والتماسك بين قبائل السودان وشعوبه وبممالكه المختلفة كما أسهم في نذر مقومات وحدة وطنية وثقافية وبداية لبلورة القومية السودانية وهي تدخل مرحلة الوحدة السياسية. وبهذا التطور صارت البلاد امتدادا للعالم العربي الإسلامي ولكنها تتميز عن سواها من دول المنطقة وتحتل فيها بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية (١٤) .

### المرحلة الحديثة

#### (أ) العهد التركي

في عام ١٨٢١ استهزت سلطة الفوج الإسلامية أمام الحيث التركي المصري المسلح عناد باري. وكان ذلك الفرو يمثل أول أنفهاك لحرمه البلاد وفرض حكم أجبي عليها منذ أماد سعيدة. هالسودان بأمره الشاسعة وصحرائه الكبيرة وغاباته الوعرة والسدود الشاسعة في حوبه كان حصا طبيعا ضد تلك المخاطر. فبسب تلك الموانع (ربما لفقره) لم يحج في غزوه عسكريا إلا الفراعنة والإحشائي في عهد مروى ثم الممانسك في القرن الثالث عشر. ولم تعد تلك العرواب أطراف البلاد. أما الفصح التركي المصري فقد توغل إلى قلب البلاد وظل يحكمها سبس عاما. ورغم نجاحه في كسر شوكة المعارضة التي بدأت بالشافيه تم المجلس، فإن فاعليتها لم تح. وظلت المعارضة تمير عن نفسها بأشكال مختلفة مما شجعت فيها الأحاسيس الوطنية وايفظ روح البطولة والاعتماد بالنفس. وقد لعب تلك الظاهرة قمتها في ثورة الإمام المهدي.

مهما كانت النتائج الملنية للفتح التركي المصري فقد سمير بعض النتائج الأيجابية. ففي البدء لم يحقق الفصح هدفه الرئيسي وهما الحصول على الرميح لأشجاده، حدا أوأكشاش الذهب أوتمويل العمليات الحربية. وهي أهداف لاختلف في مصونها عن الأهداف التي دفعت الفراعنة للتعول حاربيا في يمام. ففي العهد التركي المصري اتسعت رفعة السودان الجغرافية. شملت سلطة تقلى وكردفان، وديار البجة بما فيها كسلا وسواكن

(والتي كانت تخضع للإدارة العثمانية مباشرة) ثم فتح دارفور في عام ١٨٧٤ . وهذه المناطق قد بلغتها المؤثرات العربية الإسلامية منذ زمن بعيد . وأما الإضافة الكبرى فهي صم الأقاليم السودان الاسوائية الواقعة جنوب خط عرض ١١ شمال الذي توقعته عسده المؤثرات الإسلامية نحو ثلاثة قرون . وقد بدأ التوغل في الجنوب بعمليات الكشوف الجغرافية التي أسهمت فيها السفن البخارية والأسلحة النارية . وبهذا التوسع في قلب القارة الأفريقية شملت البلاد جزاً لم يتأثر بالتنظرات التي شهدتها البلاد منذ عهد نسطه و مروى ، فوق أنعمائه الى خلفيات ثقافية متعددة وأعراف متباينة . ومهما كانت نتائج هذا التوسع على المستقبل البعيد للأمم السودانية ، فإن العهد الجديد يصعد هذا قد حصي ظهر السودان من المطامع الاستعمارية المحدقة به ، وفسح ذلك الأقليم للمؤثرات الخارجية خاصة الوافدة من الشمال .

وتسع هذا التوسع توحيد الكيان السياسي الذي صم تلك الممالك والأقاليم تحت إدارة مركزية موحدة تدير شؤون البلاد من الخرطوم . وقد عرف هذا الكيان السياسي ذو الحدود الحضراية المعلومة بالسودان منذ اواسط القرن التاسع عشر . وقد استند العهد الجديد سبطاً ادارياً يحتلف عن النظام القديم وذلك بتقسيم البلاد الى مديريات .

كان هذا النظام أمتداداً لما يجرى في مصر . فقد أدخلت الحكومة بعض التعديلات المستوردة من أوربا مثل السلفراف والسفن البخارية والأسلحة النارية . وقد ساعد بعض هذه التعديلات في تحسن نظام المواصلات مما أدى الى أساسات الأمر في الأقاليم النائية . وقد أدخل نظام جديد للقضاء الشرعى والافتاء يحتلف عن النظام المعمول به من عهد الفوسح .

أدى فتح الأقليم الجنوبي للتجارة الى توغل اتباع الدولة العثمانية والأوربيين للسحت عن العاج . وكان لتوغلهم هذا اثران سيئان: أولهما تفتيت المجتمعات القبلية في الجنوب وثانيهما اتساع نطاق تجارة الرقيق وما أحدثته ترسانها من مزاورة .

بعضهم قد وفد إليها مسرا لاطوعا . وفي مدسه ام درمان اسع دلس .  
وكان من سن عادة المهديه من قدم من جنوب السودان - ولاعرانه اذ الهب  
ما حففت الثورة من استصارات رائحة الحماس الوطني .

ورغم بعض الوهن الذي اصاب الثورة بعد وفاة الامام المهدي والذي  
مثل في الصراع بين " اولاد العرب واولاد البحر " وهو يحكي صراعا  
حصاريا من منطقة السبل ذات المصمون السياسى العميق ومطغه العرب .  
فان الثورة قد سحت في مخاطبه وحدان السودانيين . ووجدت سيهم مد  
الحكم الاجسى . وعمف مبهم مفهوم الامة الى سأسى العيم وسملك سعم  
الاسلام وكان فى ذلك كله بلورة للقومية .

ومع أن ما حففت من السودان كان أحرارا أدى الى خلق دولة  
مسغله مؤسسه على تعاليم الاسلام وسبع المهديه داخل حدود معلومه  
فان عدى هذا السحاح كان عظيميا من الخارج . فقد كان سحاح دولة  
المهديه واسطلامها من السودان سمشه اعلان كبير عن هذا البلد المعصور  
الذى سألط عنه الشفاعة العربيه الاسلاميه حتى أحبب من يسعى لتحديد  
الدين وبعثه على اساس عالمي . (١٩)

ولاشك أن الثورة المهديه . بما حففت من احاسيات عظام وماصحت  
ذلك من سلبيات كاب معلما هاما من تاريخ الامة السودانية واصافة  
هامه من سببح الاحساس القومى . وبكى موى الاستعمار ماكتب لسمره  
هذا الشعب العظيم دون ان نوأد ثوره . ففي معركة كررى اسهب دولة  
المهديه . وسقط الاف الاسطال بعد ان صغوا التاريخ ورووا سراب هذه  
الأرض بدمائهم . وقد أحس بشرتل وصف تلك اللحظات بغوه : " وحث  
سقط العدو ( الاسمار ) لم نكن هاك مراسم للدفن او الموسقى  
ولا الاحتفالات الى سحد عظمة الرجولة الصامدة . وكلهم كانوا أشجع من  
مشى على وجه الارض . دمروا ولم يبهروا . بغوه الآلة " (٢٠) .

ولعل الحسفه عند الله كان سفير سداب روح الصمود عندما  
سماقطن فيه الامام من سرباب مدعمة كنشر أد هف قاتلا لاحول ولا  
عوة الا بالله هدموا العبه . ولم يحاموا الله . ولكن سرعان ما أستدركه  
قاتلا : " الفة سيباها من طبي وسسبها من طبي . " معمدن الامة سى  
وماكانت كررى الا اول الطريق فى محاربته المعسمر . (٢١)

## ج/العهد الثنائي

كان أرتفاع علمي مصر وبريطانيا على سارية قصر الحاكم العام في الخرطوم ايذاً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ البلاد . وكانت حكومة العهد الثنائي (الانجليزية فعلاً المصرية اسماء) في نظر عامة السودانيين امداداً للعهد التركي المصري ولذا عرفت بالتركية الشامية . وقد قاومها الناس في اول الامر مثل ما قاوموا الاحتلال الاول . ولكن مقاومتهم لم تطل . فسرعان ما نجح الانجليز في احتواء مقاومة الانصار وفي نذر شعور مساوي لشريكهم المصري . وبحجوا ايضاً في اسقطاب الرعماة الدينيين وفادة القبائل لتأييدهم وقد ظهر ذلك في سفر الولا حيث عبر بعض هذا السفر عن سخطهم على اتفاعة الحكم الثنائي التي لم يكتفوا طرفاً فيها . وذكروا ان السودان "وطن قومية مسفلة" الا انه يهتقد الثروة والسلم والوحدة والقيادة (٢٢) . وعلى هاتين الفئتين اعتمدت الادارة البريطانية في تحقيق بعض اهدافها .

ولكن جماعة اخرى . هي فئة المتعلمين . خاصة ممن سالتوا عليهما اورسيا حديثاً في كلية غردون (والعندسة الحربية) وقفوا بمضاً عن الفئتين . وكان هؤلاء المتعلمون هم طليعة الحريجين الذين انشأوا مؤتمر الحريجين . بهذه الفئة ارسبت نشأة الحركة الوطنية السودانية في مطلع العشرينيات وربما جاءت متأثرة ببعض افكار الثورة العربية التي اعلنت في ١٩١٦ . وعلى الأرجح كانت انعكاساً للمثل الحي الذي صر به الثورة المصرية في صراعها ضد الاستعمار البريطاني الحاثم على مصر . ومنذ البدء تبلورت الحركة الوطنية السودانية في محورين اساسيين : فكرة ندعو الى وحدة وادي النيل و اخرى استقلال السودان تحت شعار السودان للسودانيين (في صراع مع بريطانيا) .

ولنعذر تفصيل مشأ كل فكرة في هذه الورقة يكفي ان نذكر بعض الامثلة . ففي سنة ١٩٢٠ كتب حميد شريف محرر جريدة الحضارة التي يملكها السادة علي الميرغني . عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهدي اربعة مقالات بعنوان (المودان ومصر أو المسألة السودانية) رفع فيها (شعار السودان للسودانيين) وأكد فيها أن استقلال السودان ليس مرتبطاً باستقلال مصر . ودعا الى تخليص السودان من الحكم المصري والاعفاء على اقدر الشريكين حتى يخف على قدميه كدولة مستقلة .

ودكر ان من حق السودان بوصفه أمة إعادة النظر في وضعه الدولي في مؤتمر فرساي • (٢٣)

أما وحدة وادي النيل ، مع ايمان البعض بها ايمانا عقائديا ، الا ان الراجح انها كانت شعارا سياسيا رفع ككتبله مرحلي يمس على التعاون مع أعداء الشريكين للتخلص من العدو الأكثر ، وفي الغالب لم تتبلور هذه الفكرة عند الأغلبية خارج دائرة التعلق العاطفي بأدب مصر وفكرها وثقافتها (٢٤) •

وقد ظهرت بوادر الوعي الوطني بجلال في تنظيمات وطنية تعلب عليها السرية • ولعل أولها هي جمعية الاتحاد السوداني التي أسسها في عام ١٩٢٠ خمسة من المتعلمين أربعة منهم من خريجي كلية غردون • وكأسوا جميعها ممن يهتمون بالثقافة والأدب والفكر • وقد راوت الجمعية العمل السياسي والأدبي الا ان نشاطها السياسي تطور في هجوم مكثف على الاستعمار ومن تعاون معه من السودانيين خاصة من الرعماة الذين ينسب وشيوخ القبائل •

وفي عام ١٩٢٣ أسس مهدي حاح الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني جمعية اللواء الأبيض وهو تنظيم أكثر ثورية بدعو إلى خدمة المثل الوطنية في السودان ويرفض فكرة فصل السودان عن مصر • وقد طرحت جمعية اللواء الأبيض شعار استقلال السودان في إطار وحدة وادي النيل واحتج على عدم تمثيل الشعب السوداني في المفاوضات الإنجليزية المصرية • (٢٥) وكان من أهم أعضاء هذه الجمعية الحافظ علي عبداللطيف الذي ينتمي إلى قبيلة الديكا وقد سجن على لعام في سنة ١٩٢٢ بسبب أعدائه رسالة للنشر بعنوان "مطالب الأمة السودانية" دعا فيها أن تكون حكومة السودان للسودانيين وطالب بنهاية الحكم الأجنبي في لهجة ثورية • ويروي سليمان كشه عنه أنه اعترض على عبارة نصف الشعب السوداني بأنه شعب عربي كريم وطالب بتغييرها إلى شعب سوداني كريم غير أنه بعد خروجه من السجن انحرف عن جمعية اللواء الأبيض المباحة عن شعار وحدة وادي النيل ، وقاد ثورة ١٩٢٤ •

واشتد أوار الحركة الوطنية المتلازم مع حركة اللواء الأبيض في النصف الثاني من عام ١٩٢٤ فأُسرى القادة التقليديون بمعارضون هذا الاتجاه وامهروا وثيقة للحاكم العام يعمرون فيها عن ولائهم له

وبحكومته . وكان رد السارع عسيفا فخرجت المظاهرات تسدد بوشقة  
العصاة واعمل كثير من قادة الحركة الوطنية وكان من بينهم على  
عبداللطيف ثم خرج طلاب المدرسة الحربية الحكومية لإداء السحنة العسكرية  
على شرف المجاهد على عبداللطيف وبدخلت الحكومة واجبرت الطلاب على  
تسليم اسلحتهم وسوالب الاحداث واردات تعاقبا ولم تدخل فرق الجيش  
المصري المرابطة في البلاد لسرة الثوار كما كان يسوق دعاء وحسده  
وادي السل . وفي ٢٤/١١/١٩٢٤ أحرر المصريون ، عسكريون ومدنيون ،  
على الاسحات من السودان وقدم رمعا ثورة ١٩٢٤ للمحاكمة وأسمرد  
المريطانيون بحكم البلاد . (٢٧)

ورغم ان البريطانيين قد نجحوا في أعقاد نفوذ مصر سياسيا  
وعسكريا الا ان نفوذها الثقافي ظل كبيرا وفي تعاضد . فمن مصر  
العربية الاسلاميه مركز الشغل الفكري في الشرق العربي الاسلامي افصح  
السودانيون على تجرته البعث الاسلامي العربي الحثيث ومنها تعلموا  
وسائل العمل السياسي الحديث . (٢٨)

وظل المثقفون يابصرون نظورات الاحداث في البلاد العربية  
والاسلامية وكانوا يفرأون نتائجها الفكرية والثقافية .  
وكانت ردود فعل المثقفين السودانيين الذين رفعوا شعار وحدة  
وداي النيل من تجربة حركة اللواة الابيض واحداث نوفمبر ١٩٢٤  
متباينة . فمنهم من أنهم المصريون العذري لاسحابهم من المعركة  
واحداهم موقفا ملجيا منها ، ومنهم من ظل على مثاليته في انتظار  
مساح افضل ، تسده مصر ، حتى يحقق هدفه . ولعل نماذج المحاورات  
التي سؤرج لفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٠ كانت تشير الى هذه الفئة ان جاء فيها  
ان جل مطاع المثقفين رغم ما أصابه من حيلة أمل ويفكك كان في حالة  
ترغب حذر وبعض للإدارة الاستعمارية التي اجهت الثورة ، ولكنه ظل  
وميا لمصر أملا في مساعدتها له حتى يحقق جلا المسعمر . (٢٩) ولعل  
التطور الاساسي في ماضط هذا القطاع هو الاهتمام المتزايد بالانتاج  
الادبي والتعبير به عن مكونات الذاتية السودانية والكشف عن حواشها  
القومية .

ولعل خير ما يفسر "الإثكالية" التي وقعت فيها الحركة الوطنية  
السودانية بعد موقف مصر الملجبي منها . الطرح الواسع الذي قدمه محمد

أبو القاسم حاج حمد محمد ومع اختلاف مع بعض تفاصيل أطروحاته  
لما كتفى بذكر ملامحها العامة لوحاتها .

ألمحت فى مقدمة هذا البحث أن الشرق العربى حاول أن يستعمل  
مصر الى دعوة القومية العربية ولكن مصر وقفت بمنأى عنه . فمصر  
ذات النزعة القومية الواضحة والمتمثلة فى شعار مصر للمصريين لم تتجهس  
للاستماع العربى المطروح عبر فكره القومية العربية فى إطارها الكبير .  
ولكن مصر ذات الموقع الجغرافى الاستراتيجى المتميز كانت تسمى حادة  
للتوسع فى اتجاه السودان (البحر الأحمر) حيث تمداد على مفاد النيل  
فى عمقها الطبقي . وكان قادة مصر يتخذون من روابط الدس واللعنة  
والتاريخ مع أبناء حوض الوادى متكئا لتحقق هدفهم ولكن السودان  
الذى اتحد من مصر قبله الثقافية وافتدته الفكرية على العالم العربى  
الإسلامى ، بل وعلى كل حضارات العالم منذ مئات السنين كان يكر  
عليها أن تعهد للسودان عبر شعار "وحدة وادى النيل" الذى اعتمد  
فيه مصر على "حقها الشرعى" الذى اكتسبته بالفتح وأمرت على التمسك  
به حماية لمصالحها الحيوية . وسدو وكأن مصر كانت تعمل ذلك عبدا  
عن سائر التمسك العربى الإسلامى الذى يجمع بين السلدس ثقافة وعقيدة  
وتاريخيا ورباطا قوميا .

ولعل هذا المضى لم يكن حديدا فى العلائق المصرية السودانية .  
فالإمام المهدي لما أعلن ثورته على الحكم التركى المصرى ، كان يستهدف  
الحكم التركى المصرى الذى كان يسعى لإقامة امبراطورية بمساعدة بعض  
الأوربيين لتثبيت اقدامه فى البلاد ولإسغلال حيرائها وعليه لم ير  
الإمام المهدي فيه توجهات اسلاميا ، بل محبا للقسم الاسلامى .

ولم يكن هناك ثمة تكافؤ فى النظرة الوجودية بين الحكومة  
المصرية ، احدى طرفى العهد الشائى ، وجمعية اللوائى الأبيض . وكانت  
الجمعية فى بعض ممارساتها امتدادا لتيار موال لمصر الإسلامية  
العربية تمثل فى بعض العناصر التى عارضت الثورة المهدية (٣٠) . وكان  
المصريون ، على عكس جمعية اللوائى الأبيض ، يتخذون معركتهم ضد  
المستعمر من طريق المفاوضات .

وكاست محطة التحارب أن ظهر وكأن مصر ذات السرعة التوسعية  
ودات التوجه القومى القبطى لم تتحل عن مخططاتها . (٣١) فرجحت كفة من



كانوا يعارضون مصر ، والداعين لقفوية النعمة الفطرية في السودان ذي العمق التاريخي ، الفاضلين بشعار السودان للسودانيين .

وماء جماعة من الحريجين ماوصل اليه حال الامة السودانية من شت وسابي الاراء مرععوا شعار القومية كمخرج . وسعوا لخلق وعي مومن يحدد روى المستقبل ويحوى التمرق القلى والساحر الطائفى والحلف الفكرى . واقترحوا الحطول لبعض تلك الادواء . واتخذ هذا الفجر من الالب منهجا للاصلاح الاجتماعى ووسيلة لتحقيق الوحدة القومية . فامتثلوا قصايا الذابية السودانية والالب القومى الموداسى والشعافة المودانية وكاتب هذه القصايا فى مبداء الامر مجرد تعبيرات أدسية ولكنها سرعان ما اكتسبت مضمونا سياسيا .

وجه هؤلاء الكتاب عناية فائقة الى تاريخ الامة ودعوا الى اعادة كتابته ونسخه . وعربلته مما لحق به من العرض .

وكان التحدى لهذه القصايا الفكرية هو بداية لتأصيل ماهو سوداسى بالكشف من مكسونه . ولاتك أن الوعى بالذات هو المصطلق الاساسى لكل عمل قمى بالبناء . وسأدلل على بعض ما أوردته من موضوعات بأسلوب رواد الحركة الأدبية لأسير محى تفكيرهم .

كتب عرفات محمد عبد الله ، مؤسس مجلة الفجر وممن رفعوا راية القومية داعيا للكتاف القومى . "القومية تدعوا الى الاتحاد والى الانشلاق فيما يكون دعامة قومية لشعب دارح فى سلم الحياة . ولكن راسا فى فرق عظيم ... وحلف فى اسط الامور وركب هام بمصا كاسا من اجاس متباينة . رحاله ريب على امة ثلاث فى الحمومة " (٣٢) ويرى احمد يوسف هاشم ان العصبية القبلية شر ماميت به البلاد . ويكتب عن تأثيرها فى الكيان القلى . "وليس من شك فى ان اعظم مافقدناه بسبب العصبية القبلية المر الرهيب والقوة الفعالة التى نحفز كل امة للاحتفاظ بكياساتها والشعور بعوميتها . فلو لم تكسح الحياة العربيه بعصبيتها القبلية كل ماضى البلاد . ولو تحدث معها عاية واحدة فى الوطنية المودانية ، لما كا اليوم فى المؤخرة " (٣٣) وقد ترجمت هذه الدعوة الى واقع ملموس عندما امتنع طلاب كليه عربون عن ذكر اسماء قبائلهم ردا على سؤال فى هوسهم وأحناوا بأنهم سودانيون .

أما عن الثقافة السودانية والأدب السوداني فكشف أحمد يوسف هاشم "ولعل أرفع ما سمعوا إليه سموا ثقافة وأدب موسى حاي ، طبعهما بطابعها وسميها بكل صافي حيائها من معيرات حتى لفحات الهجير ، وعرف بهما في كل زمن ومكان وبعدة ومطر" (٢٤) . ويرى محمد ابراهيم السور "ان لكل امة وان اشركت مع غيرها في اللغة والدين والحس طابع حاي يمتاز به ادبها واساليب تفكيرها وطابعها الحاي بها" . (٢٥)

وكان محمد أحمد المحجوب من اشد المحمسين لدعوة الى الثقافة السودانية وحولها قال في مناظرة عقدت بساكن الحريجين في ام درمان في ٢٢ مارس ١٩٣٥ مع الصحفي المصري حس صبحي "ليس ادعى الى السرور والانساج من سماع لفظة الثقافة تصاد الى السودان فنكسنا معنى الحياة . انا لاشعر بشوة روحية حين اعرض للدفاع عن وجوب قيام ثقافتنا السودانية بذاتها منفصلة عن الثقافة المصرية لان في ذلك اصرح اعتراف باننا قد صرنا امة لها مكانها تحت الشمس وصرنا مبع فعل . ولا احبسى صاى بجديد اذا ساديت بان الشعب السوداني يح ان تكون له ثقافته الخاصة به فذلك شئ في عداد البديهيات ، لاسا ما سمعنا بشعب يطمع في ان تدمج ثقافته الخاصة في ثقافة اية امة اخرى الا اذا كان شعبا ضعيفا غير شاعر بحقه في الوجود" (٢٦)

ويدو لى ان المحجوب ورفاقه هؤلاء قد غلب عليهم الفكر الأوربي في عملية الكشف عن الذات اذ كان توجههم علمانيا الى حد ما بعيدا عن المكوّنات الاسلامية لها . وربما كان ما اشارته الاداره البريطانية من تحوير من بهت اسلامي جديد وتعصب ديني مبها في هذا الصمت .

الا ان محمد أحمد محجوب مع ابقائه على ذاتيه السودان المنميرة غير من موقفه قليلا في عام ١٩٤١ عندما وضع السودان داخل اطار حصارى اشمل يتكئ على الاسلام والعروبة فيقول : "المثل الاعلى للحركة الفكرية في هذه البلاد ان تكون حركة فكرية تحترم شاعر الديني الاسلامي الحيف وتعمل على هداة وان تكون عرسية المظهر في لغتها ونفاليدها واخلاق اهلها متسامية بكل ذلك نحو ايحاد ادب قومى صحيح .. وتنقلب فيما بعد هذه الحركة الادبية الى حركة سياسية تؤدي الى اسفلال هذه البلاد سياسيا واجتماعيا وفكريا" . (٢٧)

ورأى بعض الكتاب ان دعوة "القومىة" لاتخلو من غرض وقد قمد بها تحطيم فكرة وحدة وادى النيل . وقد عبر الشاعر محمد سعيد العباسى عن ذلك بقوله :

وماتريدون من قومىة هى فى

رائى المراب على القيهان رراق

لاتخدعوا ان فى طيات ما أبتكروا

معنى بغيضا وتشتيتا وارهاقا (٢٨)

ومع ان الاهتمام باشاء أدب قومى قد يبدو وكأنه تحصيل حاصل اذ ان الآثار القومية فى أدب أى امة امر حتمى وصرورى . . وعليه فان ادب أى شاعر سودانى تربى فى السودان وعاش فى مجتمع سودانى اسما يحمل الآثار القومية السودانية فى شيايه علم بذلك ام لــــم يعلم . (٢٩)

ومها كى أشار تلك الحركة الفكرية فى تعميق الوعي القومى . فلا شك انها قد اسهمت فى بلورة ذلك الوعي .

وحسب مطلع الاربعينات لم يمد دعاء القومىه السودانية جديدا على الفكر القومى والادبى الذى ملا' الصحف والمجلات الادبية فى العقدين الماضيين . وكان الجانب العملى المتمثل فى النضال السياسى اعقب على الساحة . فنتيجة للنضال السياسى المكثف الذى أسهم فيه قطاعات كبيرة من الشعب السودانى بعضى النظر عن معتقداتها الفكرية واحاساسها الحرة استقلالية كانت ام وحدوية حقق الاستقلال فى عام ١٩٥٦ . وما أنجز هو نتيجة وعى بالذات . والاستقلال فى جوهره سأكند شخصية السودان القومية فى انعادها السياسية واستهلال لكييونه المعبره فى الاسرة العالمية .

نمركز استاج رواد الحركة الادبية فى الكشف عن مفومات الجرح الشمالى من السودان حيث تهيم الثقافة العربية الاسلاميه . ولم ينعزى الكتاب الى التطورات التى لعب جنوب السودان الا سادرا (٤٠) . ومرد ذلك ان الجنوب كان قد عزل عزلا تاما عن مجريات الاحداث فى الشمال . وعليه كانت مساهمة الجنوبيين فى التعبير عن وحدان الامة السودانية غائبة تماما . كما كانت مشاركتهم فى بناء الامة السودانية مختلفة حتى نهاية الاربعينات .

## مشكلة الجنوب

المحت الى ان عوامل حفرافسة حالت دون سرب الاسلام والشفافه العربيه الى جنوب السودان . وعندما ازيلت بعض تلك العوامل سيسير سبل الاتصال بين الجنوب والشمال في العهد التركي المصري تسرب المؤثرات الاسلاميه العربيه على يد التجار والموظفين بين بعض القبائل المعبره في بحر العرال . ولكنها لم تسجح في التغلغل بين القبائل الكبرى كالدينكا والثلثه الانادرا .

وما ان بدأ العهد الثنائي حتى اصيبت عوامل مساسه وأدارية. فقد تعمد الاستعمار مذبذباً ان يحكم جنوب السودان ككيان مستقل سم تطويرة حصاريا في محور ثقافته الأفريقيه (الرحبه) , مع تشجيع نشر اللغة الانجليزية حتى أصبح لغة النخاطه. وعمدت الادارة البريطانية الى بسى سياسة العاطف المعمله محجوب المؤثرات العربيه الاسلاميه: كالدين واللغة والرى . وعمقت هذه السياسة التباين الشعافى والعرمى بين المسطفيين . فالجنوب يسمى معظم مكابه الى قبائل سيلية وسيله حاميه وسوداويه. ويتحدثون لغة لايفل عن المائه لغة وحلهم من اسباع دبابات محليه وقلة منهم تدين بالاسلام والمسيحية . وكانت المسيحية قد شعت طريقها الى الجنوب في العهد التركي المصري على يد المصيريين . وبسبب حاجت المؤثرات الاسلاميه في العهد الاستعماري سمح البريطانيون للمبشرين المسيحيين بالدعوة لديهم بين البوطيين مما ادى لخلق اقلية مسيحه متعلمة واستمرت هذه السياسه الانفصاليه حتى عام ١٩٤٧م عندما أعلن مؤتمر حوبا ان لامكانك بين مسفيل الجنوب والشمال جغرافيا واقتصاديا. وبكلمات اخرى فان مسفيل الجنوب المبرج مرتبط بمسفيل الشمال المستعرب . ودعا مؤتمر حوبا الى تخمس سبل الاتصال وتشجيع التبادل التجاري بين المسطفيين وتوحيد مساهم التعليم كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنيه .

وكان نتيجة سياسة التجزئة التى مارسها الادارة البريطانية نحو حميين عاما ان نلكت تطور الجنوب اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا مما راد من العجوة والحفوة بين الاقليميين . فلولا قتل فبواب الاتصال بين الشمال والجنوب ان تلك الفترة لستمرت عملية الاتصال ولحدث نوع

من الملاحم دون اكراه على نسق ماحدث بين العرب والسكان الوطنيين في الشمال . ونتيجة لاعداد التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بفجر الموقف عند بدء جلاء الجيوش الاجنبية . ففي ١٨/٨/١٩٥٥ تمرد الجيوش الحوسيون . واعتبر كثير من المثقفين الحوسيين ، وجلهم من حريحي المدارس التبشيرية الجنوب "الافريقي" امة مختلفة عن امة السودانيين العرب في الشمال ، ولم يقبلوا بمبدأ مركزية الدولة الوطنية وادوا سكيان خاص بهم . ويردئ الموقف الى حرب اهلية ظلت تفكر جو العلائق بين الشمال والجنوب قرابة السبعة عشر عاما .

وحاولت الحكومة العسكرية (١٩٦٤-٥٨) تكثيف نشر الثقافة العربية الاسلامية كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية . ثم لجأت لمقابلة التمرد بعمليات عسكرية اكثر ضراوة ولكن دون جدوى . وحاء الحل السياسي في اطار اعلان ٩ يوليو ١٩٦٩ وتمحض من ذلك الاعلان الذي أقر مبدأ الوحدة والتنوع أ اتفاق ادبيس ابابا في ١٩٧٢/٢/٢٦ ثم أعلن الحكم الاقليمي للجنوب في ١٩٧٢/٣/٣ .

بهذا الحل بدأت مرحلة جديدة في بناء امة السودانية بشعبها العربي والافريقي (او المستعرب والمتزنج) ان جار هذا التعبير . ومع ان جنوب السودان افريقي عرقا وثقافة ، فان مكان الشمال ليسوا عربا خلصا ، فالشماليون شعب هجس تغلب عليه الثقافة العربية . وقد وعى سودانيو الشمال هذه الحقيقة منذ امد ، فهم يعتبرون بانهم عرب وافارقة دون قلق او تساقض . بل ان حواد بشرتهم ، وهم اكثر العرب افارقة يجعلهم اقرب الى التكوين الثقافي والنفسى لحواسهم في الجنوب (٤١) . وظهرت هذه الحقيقة جلية واضحة عندما خرجت اجيال من السودانيين تطلب العلم في اوربا وامريكا وسائر البلاد العربية . وقد ذهبوا لشدة الشبه بينهم وبين الامريكيين السود ومواطني حرر الهذ العربية وكثير من الافارقة . ولاحظوا في نفس الوقت مايغفلهم عن يعني العرب شكلا ومحبرا (اوشحمية) . هذه بعض المؤثرات النفسية التي جعلت بعض من يسالعون في مراعاة عربيتهم يراجعون موقفهم (٤٢) .

ولعل مرجع هذا الاحساس المتطرف في الانتماء للعرب دون مواهم من جهة . ثم التمسك بالحضارة الاسلامية العربية من جهة اخرى كان محاولة لإيجاد سند حضاري يتكئون عليه بعد ان ان هزم الاستعمار

البريطاني ثورتهم - ثورة الامام المهدي - واعتصم بلادهم . اما وقد  
وعى السودانيون المستعربون حقيقة استماتهم بسى محورى العروبة  
والامريقية فليس هناك مايقنع فى حذور الامة السودانية السى يستمون  
اليها حصاريا وثقافيا او يقلل من قدر الارض التى تأويهم او يصف  
الكويس السياسى الذى يظلمهم . فالسودان بوصفه المتميز وثقافاسه  
المتعمده كان ومارال بوثقة تفاعل وتلاقح وتأثير . وهذه هى خلاصه  
التحرية السودانية التى بدأت فى سبأ وصروى وامدتت عبر السبل  
وروافده حتى صافحت جوبا . (٤٢)

وقد افصح بعض الشعراء عن مدلول هذا السحاس العرفى والتوافق  
الثقافى شعرا عربيا . (٤٣) ويعكس شعر محمد المهدي المخبوب لك الوحدة  
المنسابة فى كيان الامة بقوله :

تراش اصداف وريش ونخلة

اعانقها والهاب من حولنا يشلو (٤٤)  
عندى من الرنج امراق معاندة

وان تشدق فى انشادى العروب  
وفى قصيدته "فكر ملى ملوال " اودع صلاح احمد أبراهيم محمل  
سجل العلائق بين الشمال والجبوب . واوضح فيها تعقد الهوية السودانية  
والسحديات التى تواجه الامة فى هذه المرحلة (٤٥) .

ونقتطف منها الابيات الآتية :

وقبل ان سكرسى اسمع قمة الجبوب والشمال  
حكاية العدا والافاء من قدم

العربى حامل السوط المثل للجمال

حل على بادية السودان كالحرير بالسهو الكتاب  
يحمل فى رحاله طموحه ولوجه وتمرتين فى جراب  
وشجر الانساب

لاقيته فى قللى فى الترمعة الخفراء . فى كاكا وتيجان الاقمار والعلبيات  
تفتحت حقيقة سمراء فى أحشاء كل أم ولد مسهر من بسات جـــــ  
الأكبر مما بذرتة نطف الأعراب

فكان منها المور والموسج وكل سحة صاحمة . رسمة غليظة :

## وشرح للعامل ذو على أيها صاحب

حقبة كبيرة ، عارية كالفل ، كالتمساح كالصيف فوق كسلا سلطة الحواف  
كذاب الذى يقول فى السودان : اسس الصريح ، اسس النقى العرق اسس  
المحلى ، اجل كذاب .

ملوال صوت " راجح " يقول بلعاسى راس زينة حاشيك ، وفهد حورك الياة ،  
شبل لمنك

تعد الفصل "تمساح جزائر النيل ، وملب وطنى الحامد - ياملىــــــــــــــــوالـ  
أبن منك .

وكتريا " هذا الشعب ، عيه ، لسانه ، صميره ، "على العظم " فليدة  
قولك .

مكر معى معى ملوال اى محد سوف ننشبه معاه ، على صفات النيل

اى مجده لوصفت نياتنا الاثنين

ولتجب المكاتب لابد من دفع صم التفاعل التى بقوى المساح

الوطنى وتدمع بناء الامه فى تدرج دون مبالغة او قصر . ان ان  
تحقق هذا الهدى يحتاج الى جهود كبيرة تستند على خطه واعيه تأخذ  
فى اعتبارها ان الافليميين يواحيها مضمرا مشركا . وهذا ما تؤكد  
جنبه التاريخ وما يعبر عنه وفاق ادبي اساء . فمن اطار السودان  
الموحد كملت تلك الاتفاقية للحوب حرية التحرك سياسيا واقتصاديا  
وثقافيا . كما ان الدستور الدائم قد تضمن من المبادئ الاساسة  
مايكفل مروية الحفظ . فالمادة الاولى سس فى حلا ان السودان حر  
من الكيابين العربى والامريقى وسيسما نقرر المادة السادسة عشر ان  
الاسلام هو دس الاعلىبة تعترف ايما بالمسيحية وكرم المعصديات  
الروحانية

## خاتمة

يتمتع من هذا العرفى التاريخى الموحى ان نحرية الكويس القومى  
للأمة الموداسية قد بدأ منذ آلى السنين وقد وصفت سوانها الاولى فى  
عهد كوش ، وارست مكوناتها الثقافية والعقائدية الاساسة فى عهد  
الممالك الإسلامية ، واتصت رقعتها تدريجيا حتى بلغت اوجها فى العهد  
التركى المصرى ، وتفاعلت عناصرها الثقافية والعرقية فى الثورة المهدية

التي أعطتها مكانا متميزا في الأسرة العالمية , وقوى عودها في فترة  
ما بعد الاستقلال .

ورغم وجود بعض مظاهر التناقص العرقي والتنوع الثقافي فإن الأمة  
المودانية - وهي جزء من الكيانات الأمريكية والعربية - قد حطت خطوات  
كبيرة في تركيز المقومات الأساسية للإستعمار القومي , ولكن درجة  
التفاعل بين هذه المقومات لم تكتمل بعد على طول البلاد وعرضها .  
ولعل انعدام بعض مظاهر الإحصاء بين بعض المواطنين بالكيان القومي  
الذي ربط بين جريثياتها نسيج فريد عبر مسيرة السودان التاريخية  
سبب في ذلك . ولأنه أن السودان باستقطابه لكل هذه الأعراق  
المتباينة والثقافات المتسوعة في سوق واحدة وبما يملكه من حيوية  
قادر على تحطى كل ما يواجهه من تحديات لإكمال سائر الأمة .



## المراجع

- (١) انظر: E. Kameuka : Nationalism , London 1967
- (٢) الصادق المهدي: احاديث الفريه : عن الثورة والاسلام والعروبة . دار القضاء ١٩٧٦ ص ٦٦-٦٩
- (٣) الياس سحاب : ساطع الحصري المفكر والداعية والعمود . المستقبل العربي رقم ١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٨٣ - ٨٤ -
- (٤) مذكر عبد الرحيم : الاسلام والقومية في الشرق الاوسط ، مجلة حوار العدد السادس سبتمبر ١٩٦٣ ص ٧٣ .
- (٥) احمد مدني الدجاني : ملاحظات حول اشاء الفكر القومي وتطور المستقبل العربي ، العدد ١٨ أغسطس ١٩٨٠ ص ١٢٨ - ١٣٠
- (٦) المصدر السابق ص ١٢٩
- (٧) عبد العزيز الدوري : حول التكوين التاريخي للامة العربية ، المستقبل العربي رقم ١١ يناير ١٩٨١ ص ٣٧ - ٤١
- (٨) احسان عيسى نور عبد الملك ، عبدالقادر زيادية ووميفي عيسى : الاسلام والسفهة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ ص ١٢٢ - ١٤٢
- (٩) احسان عيسى وآخرون : المصدر السابق ص ١٤٢
- (١٠) الصادق المهدي : مرجع سابق ص ١٢
- (١١) احمد محمد صالح : المسألة القومية : مجلة الفكر السوداني عدد ٣ مجلد (١) ١٩٣٤ ص ١١٣ - ١١٤
- (١٢) يوسف فضل حسن : دراسات في تاريخ السودان (جزء اول) الخرطوم ١٩٧٥ ص ١١ - ١٥
- (١٣) نفس المصدر ص ١٦ - ١٧
- (١٤) يوسف فضل حسن : مقدمة في تاريخ الممالك الاسلامية في السودان الشرقي الخرطوم ١٩٧٣
- (١٥) مكي شبكة : تاريخ دول وادي النيل . دار الثقافة : بيروت ١٩٦٥ ص ٦٤٠
- (١٦) محمد اسراهم ابو طليم : منشورات المهدي ١٩٦٩ ص ٤٨
- (١٧) المصدر السابق ص ٧١

- (١٨) نفس المصدر ص ١١٧
- (١٩) نفس المصدر ص ٣٢٤
- (٢٠) الصادق المهدي : بسألوكم عن المهديّة بيروت ١٩٧٥ ص ٢٣٨
- (٢١) عصمت حسن زلفو : كرري (بقلا عن نشرثل) الخرطوم ١٩٧٣ ص ٥٥
- (٢٢) نفس المصدر ص ٤٠٢
- (٢٣) جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ بيروت ص ٨٨
- (٢٤) السيد حسن شريف : باكورة الوعى بالذات . سلسلة مقالات كتبت في جريدة الحضارة ١٩١٩ - ١٩٢٠ الخرطوم ١٩٨١
- (٢٥) محمد ابوالقاسم حامد : السودان المعأزق التاريخي وأفاق المستقبل بيروت ١٩٨٠ ص ٢٧٤
- (٢٦) نفس المصدر ص ١٣٨ - ١٣٩
- (٢٧) نفس المصدر ص ١٤١ - ١٤٦
- (٢٨) جعفر محمد علي بخيت معدر سابق ص ١١٦
- (٢٩) محبوب محمد صالح : الصحافة السودانية في نصف قرن الخرطوم ١٩٧١ ص ١١٥
- (٣٠) محمد ابو القاسم حامد , معدر سابق, ص ١٥٤ - ١٥٦ .
- (٣١) لم تتحل مصر عن حقها المكتسب في السودان الا لقام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . انظر محمد فاشق: عبدالناصر والثورة الافريقية . بيروت ١٩٨٠ , ص ٧ .
- (٣٢) عرفات محمد عبدالله : مجلة الفجر عدد ٦ , مجلد ١ , ١٩٣٤ , ص ٢٥٥ .
- (٣٣) احمد يوسف هاشم : مجلة الفجر , عدد ٩ مجلد ١ , ١٩٣٤ ص ٣٩٢ .
- (٣٤) نفس المصدر, ص ٣٨٩ .
- (٣٥) محمد ابراهيم السور : الادب القومى , مجلة الفجر , عدد ٤ , مجلد ١ , ١٩٣٤ , ص ١٦٤ .
- (٣٦) محمد احمد المحجوب: مجلة الفكر , عدد ١٨ , مجلد ١ , ١٩٣٥ ص ٨٥٧ .
- (٣٧) محمد احمد المحجوب: نحو القد , الخرطوم , ١٩٧٠ ص ٢٢٦ .
- (٣٨) عبدالمحيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان , (الطبعة الثانية) ١٩٦٧ , ص ٢٤٦ .
- (٣٩) نفس المصدر, ص ٢٤٨ .

- (٤٠) كتب محمد احمد المحجوب (الفجر، عدد ١٢، مجلد ١، ص ٥٢٠) "وواجب  
 الشك ان ينادوا بمحو القسائل وان يقولوا اننا سودانسون لا فرق  
 بين امودنا واسمنا ولا فرق بين ساكن الشمال وساكن الجنوب " .
- (٤١) يوسف فضل حسن: دراسات في تاريخ السودان، ص ٢١ - ٢٢ .
- (٤٢) F.M. Deng : Dynamics of Indentification,  
 Khartoum, 1973. p. 67
- (٤٣) يوسف فضل حسن: دراسات في تاريخ السودان، ص ٢٢ .
- (٤٤) Mohamed Abdulhal : Conflict and Identity,  
 Khartoum, 1976, p. 27
- (٤٥) محمد المهدي المحدثوب: نار المخاديب، الخرطوم، ١٩٦٩، ص ٢٨٧ .
- (٤٦) صلاح احمد ابراهيم: عضو الهماي، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٣ - ٤٦ .

## الفصل الثالث

### المواطنة والوحدة الوطنية

د. بشير عمر محمد فضل الله

#### المواطنة والإقامة

أما نجد من المجتمعات المنحصرة ، أن عضوية الدولة تقوم على عنصرين أساسيين هما عنصر المواطنة وعنصر الإقامة . فالأول رابطة شخصية ولثاني رابطة مكانية بين الفرد والدولة . هذا ينطبق على عرفنا بدولة على أنها كيان بشري ذو صيراف قانونية وحدانية وإقامة وساسية واجتماعية محددة . المواطنة أداة هي لعضوية بد دولة هي المجتمع السياسي ، بينما أن الإقامة هي اسم لعضوية بد دولة . بد دولة أي كيان - من المقام الأول - من كل أولئك الذين يقصر هذه اعرافه لشخصية ولدائهم يفسرون مواطنتها ورعايتها . اما عن المقام الثاني ، فالدولة تكون من كل أولئك - الذين في لوقت الحاضر ، يسمون في داخل حدودها السياسية والحدود - أنه من مصلحة المجموعة أن يوجد الدولة وأنه من مصلحتها أن تدعى بد دولة من لولاء لها طالما أنها تقوم بداء وظائفها في حماية القواني ويقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والساسية .

ان الأهمية القصوى لتمييز بين شكلين عضوية بد دولة هما من الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون (أو قسم من المواطنين دون آخر) ويرعاها . فالمواطنة هي اسم للحقوق التي لا يمتنع بها الغرباء والأجانب ، فالمواطنون هم أعضاء كاملين أو هكذا حتى أن يكونوا - سماء لغرباء والأجانب عادة يكونون من مستوى أقل مما يكونون بختيار الحق القانوني .

#### المواطنة والحقوق الاقتصادية

تبدو هنا مناسب أن ضرورة التمييز بين أشكال عضوية الدولة وصيغة الاسماء إليها حجم ضرورة التمييز بين تلك الفئات قسم - حتى الامتيازات والحقوق والخدمات التي تقدمها الدولة . ويرجم أغلب دول

للعالم هذا المزدوج - على المستوى النظري - في دساتيرها ونوعيات الأحرار التي تمنح حياة الناس بصفة عامة . أما على المستوى الفعلي ، فالعبرة أولاً في مدى عدالة ونظام تلك القوانين . وبعد صوراً كثيرة متعددة لهذا القصور لعدم الحاد في تطبيق القانون في بلدان العالم الثالث مما يستج عنه هضم حقوق المواطن فيها إلى درجة سرقة في حقوق الناس كثيراً من الإحساس بالظلم والقمع والفساد . وأسرى أوجع عدم العدالة هذه بخلاف عادة في الظلم السياسي وسفينة لحريات لغاية . وفي الظلم الاقتصادي ممثلاً في عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وحرمان العمالة والاستهلاك وحقوق الاستثمار وأملات الأرض والسكن والتمتع بالخدمات العامة مثل الماء والكهرباء والتعليم والصحة الخ وكذلك في الظلم الاجتماعي في صورة تمييز بين الأفراد والجماعات في الوطن الواحد .

ومع الشعور بالنظم والفساد بمسائل الإحساس القومي وسيأتي مجال

#### • الوحدة الوطنية •

فإذا أخذنا السودان مثلاً لاحتسار حقوق المواطنة على المستوى النظري والفعلي ، نجد أن دستور البلاد الدائم والقوانين الأخرى مثل قانون الجنسية السودانية لسنة ١٩٥٧ م (المعدل سنة ١٩٧٥) وكذلك قانون جوازات السفر والهجرة لسنة ١٩٦٠ (المعدل سنة ١٩٧٥) حوى كثير من المسائل التي تهم حقوق المواطن ونظم علاقاته بالآخرين والدولة وبين وأحيائه وما سرت عليه تحاة تلك القوانين . دعوت سوى بعض الأمثلة لتلك القوانين •

فصل المادة ٢ في الباب الأول للدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية أن السادة في جمهورية السودان الديمقراطية للشعب ويمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية لدستورية •

بحسب هذه المادة نظرياً تمت السادة في البلاد في يد المواطنين بعدد كبير وبمقدار لحق المواطنة السامي . لكنها إذا نظرياً إلى الواقع الفعلي لممارسة هذه السادة في السودان اليوم ، نجد سواً شاملاً من النظرية والتطبيق •

والمادة (٥) من نفس الباب تقول يمارس الشعب حقوقه الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات شعبية منتخبة وعن طريق الأسفيا وفق

ما يحدده القانون . فلكي يحس المواطن العادي من أفراد الشعب أنه يمارس حقوقه الديمقراطية تلك فعلا فلا بد أن يكون مشارك في تلك المحاسن والمؤسسات مشاركة فاعلة . لكن المبحور في عقول أغلب هؤلاء المواطنين لا يحد الفضاء بحدود المشاركة : أما لقصور في الممثل في تلك المحاسن وأما لحرها في التعبير عن طموحاته مما يحس أنه أحكام يكون في بعض الأحيان كسرا . ومثل هذا الأحكام يطمح سائر الحساس القومي والوحدة الوطنية بسببه لما قد يشعر به بعض الأفراد أو الجماعات من أن ظالما قد لحق بهم في هذا الخصوص .

ولعل أحد محال يمكن في أطواره مفاصله هذه البقعة التي يحس بعدد اسرارها هو المجال الاقتصادي . تقول العادة ٣٠ في الفصل الثاني من الدستور ان الاقتصاد السوداني يقوم على الاسس الاشتراكية تحفيا للكفاية والإنتاج والعدالة في التوزيع بما يكفل العيش الكريم لكافة المواطنين وبما يجمع أي شكل من أشكال الاستغلال والظلم . وهذه المادة شاملة ويطمحه في مضمونها النظري . ولكن ماذا عن الممارسة الفعلية ؟ ان عدالة التوزيع التي تحدث عنها العادة بمعنى توزيع الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج ومن بعد ذلك مكونات الإنتاج نفسه من سلع استهلاكية وأخرى إنتاجية . وبسطة ان سوى عدة أمثلة نوضح أن هذا ليس هو الحال . فعلى مستوى المدينة مثلا نجد ان هائل كاسيا كبيرا في فري العمالة وفي مستوى الدخل وفي استهلاك الخدمات وفي سهولة الحصول على المواصلات وفي توزيع المواد والسلع الاستهلاكية . هذا النقص ليس مصدره التفاوت في الكفاءة ومستوى الاستحقاق بقدر ما أن مصدره في كثير من الأحيان هو عجز جهاز الدولة في تحقيق العدالة الاقتصادية المنشودة . أما إذا شئنا ان نحارن الريف بالمدينة فبالا نجد أن النقص سرعان ونمهدد صوره . فمتوسط دخل الفرد في المدينة (١٩٨٠) هو حوالي ١٩٣ جنيها سودانيا بينما هو في الريف حوالي ٧٢ جنيها سودانيا فقط .

أما الحديث عن مسح أشكال الاستغلال والظلم الاقتصادي فبالا نجد أن هائل كثير من الممارسات في الريف ليس خاصا بسلامة تطبيق هذه المادة . ففي مشاريع الزراعة الآلية في منطقة المصارف في شرق السودان وفي منطقة هسلا في جنوب كردفان بمصارف

أصحاب هذه المشاريع - والذين غالباً ما يمشون تكديساً رأس المال في مدن السودان الكبرى - أنواعاً عدة من الظلم الاقتصادي . فالأجور التي تدفعونها للعمال مندسة وليست لها علامة بحجم العمل . ولا عدم أصحاب رؤوس الأموال أنه خدمات تذكر لأولئك العمال مما يعوض ضعف الآخر . وفوق هذا فإن هؤلاء الرأسماليس لا يدفعون كل المصروفات المستحقة لدولته مما يجسر نفوسها لمصار الاقتصاد السوداني . كما أن دولته لم تمول القطاع الرعوي العباسي الكافي علماً بأن هذا القطاع يضم حوالي ١٣% (١) من أهل السودان ويشارك في الدخل القومي في إطار القطاع الزراعي السوداني مشاركته تصل أحصائياً إلى ٤٠% (٢) .

لما كانت الأموال العامة هي سياج ما يدعفه المواطنون لحكوماتهم سواء كان عن طريق المصروفات أو عن طريق المشاركة في مصادر الدخل الأخرى ، أملياً بذلك أن يوظف تلك الأموال في مجالات الإصحاح والسمية أو إعداد الخدمات ، فإن ضرورة توظيفها توظيفا عادلاً يصبح من مقومات الدولة الحديثة .

تقول المادة ٣٥ من الفصل الثاني للدستور الدائم "للموال العامة حرمة والمحافظة عليها وحمايتها واجب على كل مواطن ، وسوءف الأموال العامة لرفاهية الشعب " . ولعل المسمى في مآلئ هذه العبارة بين الفرد والأموال العامة نصبه الحسد . فلم يعد للموال العامة حرمة كما نصت المادة سالف الذكر وأصبح الأصل في التعامل معها هو اهلاؤها واستغلالها استغلالاً شخصياً ومحاولة الأفراد سها عن الجماعة متى كان ذلك ممكناً . ولقد بدأت هذه الظاهرة البشعة وسط الفاشم على أمر الأموال العامة أولاً ، ثم استغل يدريحياً إلى جمهوره المواطنين عندما شعر الآخرون أن فهم الدستوري والطبيعي في تلك الأموال صار يسفله الأفراد في مواقع السلطة والجماعة الممصرة في قتل أولئك الأفراد ... مما كان يفترض أن يكون لكل المواطنين صغار حكراً لحبسهم فلعل منهم (٣) .

أما المادة ٣٦ من نفس الفصل فإنها تقرر أن "العمل حق وواجب وترك وعلى كل مواطن صادر أن يؤديه سامية نامة وعلى الدولة أن تمنى لتوفيره" . بالرغم من أن الإرامام الموجودة في سجلات مصلحة العمل سالحظوم لانعكس الحجم الحقيقي للطلب على العمل يتحصص الأشخاص

المختلفة (العمال ، خريجو المدارس والجامعات ، والمحصلون للدرجات) إلا أن أحد أهم من يحمل العدد الذي تقدم لعضلة العمل عليها فتح في شغلها سر أوج بين ١٧-٢٠ في المتوسط .

لقد غلبت في الأوساط الأخرى المطالبة من خريجي الجامعات . وسمح في هذا الوضع مراراً . الأول ستمثل في التأثير السلبي على السطح الأعلى من عدم شغل الشخص المحصل مثل خريجي الزراعة ولهذه وجوه ذلك ، والثاني ففي بعض الأحيان الخريجين أنفسهم مما عند حدود سيمتد لهم خارج البلاد وحدود البعض الآخر إلى المهنة على النوع الذي في استفسارهم عملياً بعد فترة الإعداد والتدريب .

### الحريات والحقوق والواجبات

تمثل الحريات العامة ومدى السمع الفعلي ممارستها ناسي أهم الاعتبارات في رفاهية المواطنين بعد الحقوق الاقتصادية ، ومثلما أن المساكن والمغرب والمعيشة والمسكن أنشطة ضرورية لحياة الناس ، فإن حرية الرأي وحرية السفل وحرية العقيدة وحرية المشاركة في الحياة العامة وما إلى ذلك من حريات لا تفر أهمية في حياتهم البشري ، فمن سحر وحده حياة الإنسان ، ويحترم دستور السودان (الذي) (في وجهه العامة) ، هذه الحريات ويورد عدة مواد في الباب الثالث مؤمن بحقوقها وسكن أوجهها ومبادئها . المادة ٣٨ تنص أن "الناس في جمهورية السودان الساعفة مسموحون أمام القضاء والسودان مسموحون في الحقوق والواجبات ولا يفسر منهم في ذلك حسب الأصل أو لعصر أو الموطر المحلي أو الحس أو اللغة أو الدين" . والمادة ٤٦ تنص أن "توفر للمواطنين حق المشاركة في الحياة العامة وشرائح أنفسهم لوزير الوظائف والمناصب العامة وفقاً لأحكام الدستور والقانون كما تنص المادة ٤٨ أن "حرية الرأي مضمونة وكل سوداني الحق في التعبير عن رأيه وبسرته بالكتابة ولحفظه وعسر ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون" .

هذا وعلى الرغم من وجود الكثير من النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد على الحريات العامة فإن الواقع يقول بخلاف ذلك .



وإذا أخذنا جانب آخر للمعالم فعال ممارسة الحريات إلا وهو حارة الحصة السودانية والأوراق الشوسه الأخرى من حوارات السفر ولستظامات النحصه. ومدى الإسعاده منها في الجمع حقوق لمواطنه. نجد أن المواد الأعظم من الودائس من السابق لا يحصر هذه لهويات وإن الدس بحموسها لاستحوسها الاستعذل الأعظم . ولعل السبب في هذه العدد مربوط بالصعوبة السسيه للحصول على هذه الأوراق الشوسه مما جعل لكثير من السودائس صرغون النظر عن استخراجها كنه ولا يتجأون إليها إلا في حالات الضرورة القصوى .

ومن سوء الطالع أن أعضاء اب مصلحه الحوارات والهجره والحسنه وليصاعه الشخصه فاصرة تماما فيما يخص السرد التاريخي الرفعى لمستظم بلحم المسخرج من هذه الأوراق . ثم أن العدد اليسر الموهن حصر في ركنائه وعمومه لاسفید الباحث في هذه الحوات كثيرا . (٢٠) على أنه وكما نوضح الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) فقد بدأ في السور الأخره امبال هائل - سنا - عن استخراج الحصة وأسفره الخروج ويعرى ذلك إلى اساءه المواطنين إلى الإسعاده من الأوراق الشوسه لممارسه حقوقهم كمواطنين وذلك في المحاللات الاسه .

(١) لعرص الهجره إلى خارج السودان، فاستخراج وشعه الحصة شكل لخطوه الأولى والاساسيه لاستخراج حوار السفر والذي يسع لمواطن السودائس امكاسبه السفر إلى الخارج أما من أحد الاعراب لعمل بالخارج لأسباب عالما ما يكون اقتصاده حده أو لعرص الدراسة الأكاديميه أو الاجازات أو الحج ونحو ذلك .

**جدول رقم (١)**  
**عدد الجنحيات المستخرجة للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠**

السنة	عدد الجنحيات
١٩٧٦	٦٢,٦٢٩
١٩٧٧	٥٧,٨٦٢
١٩٧٨	٨٥,٧٨٩
١٩٧٩	٨٠,١٥٤
١٩٨٠	٨١,٥٣٦

المصدر: الجوازات والهجرة والجنسية - الخرطوم.

**جدول رقم (٢)**  
**مينة بعدد تأشيرات الخروج بالنسبة للمودانيين**  
**للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠**

السنة	عدد تأشيرات الخروج
١٩٧٥	٢٤,٥٥٥
١٩٧٦	٤٧,٦٠٧
١٩٧٧	٥٦,٥٥٧
١٩٧٨	١٣٩,٩٤٥
١٩٧٩	١٠٦,٧٨٣
١٩٨٠	٢١٢,١٣٢

المصدر: مطبعة الجوازات والهجرة والجنسية  
قسم البحوث القانونية - الخرطوم.

سفع. هو شعير أن عدم العدائه من سورج الدحل القومى سدى صاح كل يوم حذب هوى أن العشب الطفيليه سمو اضطراد. هو لثت ورا. امزت قطعه أرض من عليها مكاء واستقرار أطفاله في لثت عول رجوعاها أن صاحبه مبور من مرسع أو أدس من ذلك نفس. وهو يكاد سمائل من فرط عنه. لماذا ينص في السدى. عنه لاوطان على له حال. وبين في السائل الأخير بكران بعد مدس كره بدري أنه حفظه في حياه وعنده يدم. ويكنه شعير عن الحصر جور ما الب اليه الامور .

#### حاجه

١. أن لشخصه نوباته هي ويده الغرود التاريخيه والخبراته ولحصاره لى من بها المجمع لسود من منب أعدم العضو .

٢. في اطار مفهوم الدولة الحديثه والخاحه الى التنظيم لسياس يكون لسياس ولقواس لى شخص حياه السارى بصفه عنه لهك العدم للى عطر الأمه كنها والمواض شخصيه . على أن تطبق القواس بطريقه سكر العدائه والمساواة هي لى ولد من المواطنين احرم سكر بقاين واحترام لفظه لى شوك على تصفه. وهذه دك يؤكد فيهم الشعور بالقومية والوحدة الوطنيه .

٣. لمواظبه هي راطه شخصه لى لفرز والدولة . وهو اسم لعموه لعمه في المجمع لاسي فهي نفس كمال الحقوق السياسيه والاقتصاديه والاشتماعيه من عد ما يفسر ولا يفسر . وهي بذلك اسم لحقوق لى لا يتمتع بها العرباء أو الأجانب .

٤. من سدوى لفرز الاقتصاديه والاشتماعيه والاستيعابه من الخدمات سمر لمواظن بصفه لكامل في المواظبه . أما اذا شعر بأن طنما عد نحى . أو أن سمر السارى مد فان ذلك الشعور سمائل وكسحه لذلك يضعف ولاؤه واحساسه القومى والوطنى .

٥. من حار معاربه الخراب العامه . والسى مثل الركبه كئاسه في حياه المواطنين عد الفرص الاقتصاديه . فان الشعور بالظلم أو العن أو التمييز أو همم الحقوق . يكون له نتائج طليه عتف خص بالعلامه لى ربط المواظن بالدويه . وكما أوضحنا سابقا أننا سعد

## الهوامش

- (١) الإحصاء السكاني للسودان - مطبعة الإحصاء - الخرطوم
- (٢) الإحصاءات الزراعية - قسم الاقتصاد الزراعي - وزارة الزراعة  
والصرف الاقتصادي للسنوات ١٩٧٠م - ١٩٨٠م
- (٣) لعل اصدق تصوير يعكس أن نطلق على هذه الحالة المؤلمة من  
التعامل مع المال العام من قبل المواطنين هو المثل الشعبي القائل  
"دار ابوك كان خربت شيل ليك فيها عود"
- (٤) استاذ محمد العوفي جلال الدين ، الهجرة الخارجية في السودان، مجلس  
الابحاث الاقتصادية والاجتماعية - المجلس القومي للبحوث ١٩٧٩م

## الفصل الرابع

### اللامركزية والوحدة الوطنية

دكتور العجب احمد الطريفي

#### أطار نظري

ان من أهم الظواهر التي انسم بها تطور التنظيم الإداري في الدولة الحديثة اتجاه معظم الدول نحو الأخذ في تنظيمها الإداري ، بدرجات متفاوتة ، بالنظام اللامركزي . فإذا كان التنظيم الإداري ، عند بدء ظهور فكرة الدولة ، قام على أساس من المركزية المشددة فإنه مع اتساع مجال النشاط الإداري للدولة المعاصرة لم يعد ممكناً أن يقوم تنظيمها الإداري على أساس النظام المركزي وحده . إزاء تزايد الأعباء الملقة على عاتق الإدارة على نحو يحتم اللجوء إلى النظام اللامركزي ، لما يحققه هذا الأخير من مزايا ملموسة ، أصبح التنظيم الإداري للدولة المعاصرة يقوم على أساس المزج بين صورتين المركزية واللامركزية ، بنسب تختلف من دولة إلى دولة حسب ظروف كل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية .

#### تعريف اللامركزية

تعرف الدراسة التي قامت بها الأمم حول "اللامركزية للتنمية القومية والمحلية" والصادرة في ١٩٦٢ اللامركزية " بأنها نقل السلطة بعيداً عن العاصمة القومية عن طريق التفويض إلى الإدارات الميدانية أو عن طريق التحويل للسلطات والمجالس المحلية . " (١)

من هذا التعريف يتضح لنا أن هنالك نوعين من اللامركزية

أ/ لامركزية تفويضية

ب/ لامركزية تحويلية .

ان المقصود باللامركزية التفويضية ان تفوض الحكومة المركزية مندوباً عنها في الاقليم او المديرية او المركز ليقوم بتنفيذ توجيهاتها وتعليماتها ، ويتفاوت قدر التفويض حسب وضعية الموظف المفوض اليه .

أما في حالة اللامركزية النخولية فإن الدولة تتنازل عن طريق قانون خاص عن بعض سلطاتها لمجلس محلي أو اقليمى . وفي كلا النمطين لابد من تحديد رقعة الأرض التي تمارس فيها السلطات الممنوحة .

## مزايا وفوائد اللامركزية :-

ان للامركزية النخوية مزايا عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي :- (٢)

١/ توفير الخدمات للمواطنين في مناطقهم والربط بين سياسات الحكومة القومية والاحتياجات المحلية .

٢/ الانتماء العميق لمشاكل المواطنين مما يساعد على رسم الخطط الواقعية لحل هذه المشكلات .

٣/ الاعتماد على الموارد البشرية والمواد والمعدات .

٤/ الربط بين العاصمة القومية والسلطات المحلية عن طريق سائل المعلومات مما يجعل القرار على المستوى المركزي واللامركزي مؤسس على المعلومات المتكاملة الصحيحة .

٥/ حماية اهل الريف من الاستغلال ونقد العيون اللارم في حالة الكوارث والطوارئ .

٦/ تنمية وتطوير الحكم المحلي .

أما فوائد اللامركزية السخولية فيمكن ان نوجزها في الآتي: (٣)

١/ تمكن من توسيع نطاق ممارسة الديمقراطية ، حيث يشارك أهل الاقليم في دراسته مشكلاته واجاد طرق لحلها ، وبالتالي

يشتركون في حكم انفسهم بانفسهم .

٢/ سدد القرارات محليا وفقا لمصالح الاقليم أو المنطقة .

٣/ تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والقومية وذلك من طريق

أ/ ادراك المواطن لمسؤولياته المصونة لحل المشكلات المحلية ، وتحمل بعض الاعباء في هذا الصدد .

ب/ اسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية وما صاحب ذلك من تنمية رعيته في المحافظة عليها وصيانتها احصاءا مه ساهما من صعه .

٤/ شعور العاملين بالاهتمام السامع من تحمل مسؤوليته السامع وممارسة حرية التعبير .

٥/ الشعور بالرضا المستند من السلطة المخولة لرؤسائه .

٦/ صحة القرارات والممارسات المهنية ساسا على "الفرصة لتدبر" على حصر المسؤولية ، والاعداد يتولى المصائب القياسية .

٧/ جانب القرارات الواردة أعلاه فإن للامركزية بعض عفاط المعنى التي يجب على الدارس الوقوف عندها ، منها (٤) :

١/ زيادة الأعباء المالية .

٢/ النقص في الخسائر والمخصص ، التي جانب ضعف الموجه من مفهوم على المستوى المحلي عموما .

٣/ أضعاف السلطة المركزية بالحداد عن الساسة العامة لتسوية .

٤/ أضعاف التنسيق على النطاق القومي .

٥/ الفصل إلى ضعف المشروعات المراتب عن المدروسة سببها للمفوض المحلية .

وعلى الرغم من لحفظ هذه ، فإن الأخطاء نحو الحكم لامركزي صارنا مستمرا ومبررا . وقد عهد العقدان الإحسان المبرر من نظري النظام المركزي في كل من الدول المقدمة والدول السامية عدد الموا ، وذلك للفوائد الجمة لهذا النمط من الحكم .

### اللامركزية في السودان

بعد عرف السودان انكسالا من الحكم اللامركزي منذ معكته "القوم مرور" بالحكم المركزي مدوية المهدية ، وأوصحا من الصفحات السابعة ان يسر هناك حكم مركزي مطلق . كما ان لا يوجد حكم لامركزي مطلق ، وان الموجه من العالم مريح من المركزية واللامركزية مع سبب دقة المركزية واللامركزية من دولة أخرى .

من عام ١٨٩٨ فصا حيوث الإحتلال البريطاني على حكومه الخليفة عبد الله الوطني ومن ثم دخلت البلاد مرحلة جديدة في الإدارة حملت أحلاها وأصحا عن نمط الحكم السابق الذي كان يقوم على هذى الكتاب والسنة . وهذا كان النظام من ذلك سسم بالكثير من المركزية متحدا

من اتفاقية الحكم الثنائي المصرية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٩٩ أساساً لإدارة البلاد . وقد ركزت تلك الاتفاقية السلطات القضائية والتشريعية والإدارية والعسكرية على يد حاكم عام السودان . وعدم اللورد كيتشر أول حاكم عام للسودان سقضم البلاد إلى مديريات ومراكز . على رأس كل منها حاكم بريطاني عسكري في مادي" الأمر . وأحضر مدي . كما عين عدداً من الصايط المصريين في وظائف المأمور وسواها المأمور وجمع شياها الفضايل . وعين بها المشايخ والعلماء والبطار الذين منحوا بعض السلطات التي كانت منحصر في مادي" الأمر في حفظ النظام وتحصيل الضرائب .

### السودان والحكم غير المباشر

إن نظام الحكم غير المباشر نظام أبعده السياسة البريطانية من إدارة مستعمراتها . وهو النظام الذي يؤثر بواطنه النفوذ الأوربي على المواطنين بطرق غير مباشرة عن طريق رؤسائهم . وليس مباشرة عن طريق الضباط الأوربيين .

لم يكن السودان أول بلد طبق فيه نظام الحكم غير المباشر أو نظام الإدارة الأهلية كما كان يعرف . فقد طبق البريطانيون هذا النظام في الهند . ومنها نقلوه إلى أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وكانت بحرياً أول مستعمرة بريطانية طبق فيها هذا النظام على يد اللورد لوكارد .

لقد كان الحكم البريطاني في بدايته حكماً مباشراً . وفي عام ١٩٢١ رار السودان اللورد ميلر الذي أسند إليه مهمة دراسة أسباب ثوره الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩ . وقد تناولت هذه الدراسة - مما تناولت - أحوال الإدارة في السودان . وقد جاء في هذا الصدد "إن السودان بلد واسع المساحات ومختلف السكان لبلاده الحكم المركزي المباشر وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة للقيام بالأعمال الإدارية البسيطة التي يحتاجها البلاد في حالها الراضة من التقدم . لأن ذلك يعمل نفعاتها ويضمن كفايتها" (٥) .



## قانون ادارة المديرية لسنة ١٩٦٠

كوت حكومة الفريق عبود في عام ١٩٥٩ لحله برئاسة السيد محمد احمد ابورسات رئيس القضاة في تلك الفترة لدراسة تيسر العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية . قدمت هذه اللجنة تقريرها الذي كان من ساجه مدور قانون ادارة المديرية لعام ١٩٦٠ والذي اوصى بالقضاء منصب مدير المديرية ومفتش المركز , وخلق ثلاث وحدات على مستوى المديرية هي :-

(أ) ممثل الحكومة

(ب) المجلس التنفيذي

(ج) مجلس المديرية

لقد كان ممثل الحكومة (والذي كان من القادة العسكريين) رئيسا لجميع العاملين بالمديرية , ويقوم بالتصديق على الاجرة الحكومية بالمديرية . أما المجلس التنفيذي فيكون بأمر تأسيس بصره مجلس الورراء , وتضم عضوته جميع رؤساء الوحدات الحكومية بالمديرية ويكون . اعضاءه يحكم مناصبهم اعضاء في مجلس المديرية . ويقوم بالاعمال التنفيذية واعداد الميزانية وتقديمها لمجلس المديرية لأيجازتها .

امامجلس المديرية فهو المصوب به رسم المباشرة العامة من المديرية . كما يقوم باصدار التشريعات بأوامر محلية . ويكون المجلس بأمر تأسيس بصره مجلس الورراء وتشمل عضويته :-

أ/ رؤساء الوحدات الحكومية بالمديرية , وهم اعضاء يحكم مناصبهم

ب/ اعضاء منتخبهم المجالس المحلية من بين اعضاءها

ج/ اعضاء مقيسون من ذوي الخبرة والكفاءة بالمديرية

استمر وضع مجالس المديرية حتى ادلاء ثوره اكتوبر ١٩٦٤ حيث انقضى منصب ممثل الحكومة , ومنصب رئيس المجلس التنفيذي بالمديرية واعيد منصب مدير المديرية , والذي اصبح يحكم مناصبه رئيسا للمجلس التنفيذي .

## نظام الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١

بعد انقلاب مايو صدر قانون الحكم الشعبى لسنة ١٩٧١ الذى اعطى قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١ . والسمات الرئيسية لنظام الحكم الشعبى المحلى كما جاء فى هذا القانون يمكن ايجازها فى الآتى :-

١/ انشاء المجالس المحلية على شكل هرمى قمته مجلس شعبى تنفيذى المديرية وتليه مجالس المناطق والمدن والارياف والاحياء والقرى والفرقان والاسواق ومناطق المصانع .

٢/ منح المجلس الشعبى التنفيذى الشخصية الاعتبارية دور غره من المجالس الدنيا كمجالس المناطق والمدن والارياف وعلامها . والتي صارت تابعة للمجلس الشعبى التنفيذى . وفقدت المبراسة والجهاز الإدارى والفنى الكفاء .

٣/ يشكل المجلس الشعبى التنفيذى من (أ) ممثلين قوى الشعب العاملة (ب) ممثلين الادارات والوحدات الحكومية المختلفة العاملين فى المديرية .

٤/ يعين رئيس الجمهورية محافظ المديرية من ذوى المقدرة الادارية والوعى السياسى المعتزم بأعماله . مايو . ويكون مسؤولا لدى رئيس الجمهورية عن طريق وزير الحكومة المحلية عن الإدارة الرشيدة وعن تنفيذ سياسة الحكومة بالمديرية . يرأس المحافظ المجلس الشعبى التنفيذى بحكم منصبه .

٥/ تكون المجالس التسمية المحلية حسب الطريقة التى تحددها اللوائح التى يمدرها الوزير . على أن يختار أعضاء المجالس التسمية المحلية بالانحاز من بين أعضاء المنظمات الممثلة لقوى الشعب . وان يكون ربع أعضائها من النساء . وتضم هذه المجالس ايضا العاملين فى المرافق الحكومية المحلية .

٦/ رفع عددية وحدات الحكم الشعبى من ٨٦ مجلسا محليا فى عهد ماقبل مايو الى ٥٦٠٠ وحدة انتشرت على مستوى الاحياء والقرى والفرقان والاسواق والمناطق الصناعية . ويرى البعض وعلى رأسهم الدكتور جعفر حيت أن من هذا توسيع لقاعدة الديمقراطية والمشاركة فى الحكم .

ان اللجنة المحاربة لدراسة ومراجعة الحكم الشعبى لمجلس المحلى كونه مجلس الشعب أدب الكثير من الاستعدادات والملاحظات حول مرسوم الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١ (٨) .

لقد اكدت هذه اللجنة فى تقريرها أن بعض النصوص فى القانون تميل الى الاحلال بطريقه أو أخرى مبدأ الديمقراطية . بحسب ذلك عدت اللجنة أوجه النصوص فى مؤسسات الحكم الشعبى عامة .

لقد استندت اللجنة المادة ٦٦ (٦) الى تعطى المحافظ حق تعطيل أى قرار يصدره المجلس الشعبى السعيدى إذا رأى أنه لا يتفق مع المصالح العام أو السياسة العامة للدولة أو يهدد الأمن أو يحافى حقوق المواطنين برفع مرسوم بذلك لمجلس الوزراء عن طريق وزير الحكومة المحلية ، فإذا لم يلغ القرار فى ظرف شهرين أصبح القرار نهائياً .

وترى اللجنة انه لا يستقيم عقلاً ان يتخذ المجلس الشعبى السعيدى قراراً لا يتفق والمصالح العام أو السياسة العامة للدولة وقد حاشى أعضاؤه عن طريق صوابت تنظيمية مصغه ضمن ولا هم للظام .

ان اللجنة ترى أن هذه المادة سلب الكثير من حق المجلس السعيدى فى ممارسة صلاحياته الواردة فى المادة (١١) من القانون وأوصت بتعديلها . كما تعرضت هذه الدراسة لمسألة تعيين رئيس المجلس الشعبى المحلى بواسطة الوزير المختص . ومن رأى اللجنة ان عمليه التعيين هذه تكون بمثابة وصاية وفيد على اراده المجالس فى احسان رؤسائها بالطريقة الديمقراطية .

بحسب هذا لقد وقفت اللجنة عند المادة ٢٨ (٢) من القانون والس تنص على أنه "يجوز للوزير ان يوجه المجلس الشعبى السعيدى باصدار أمر محلى فى مدة معينة لعرض معين . وعلى المجلس الشعبى السعيدى الالتزام بذلك التوجيه" .

لقد اجمعت الآراء على لقد هذه المادة على أساس أنها تدخل لا مبرر له فى صلاحيات المجالس الشعبية التنفيذية ذات الشخصية الاعتبارية كما أنها تحمل من المعاس ما يتعارض مع فلسفة الحكم الشعبى المحلى الامر الذى يدعوها الى الاقتراح بالمعاشها (٩)

فيما يحتص بتمثيل العنصر الساشى فى المجالس الشعبية بسبة ٢٥٪ تؤكد اللجنة أن التقاليد والعادات الاجتماعية المتمكنة فى كثير من مناطق السودان وقفت عائقاً دون تطبيق هذا السى على الوجه المطلوب ولهذا تعتقد اللجنة "أن يكون السى على تمثيل العنصر الساشى أكثر

مروية ، وبدون تحديد نسبة مئوية معينة مراعاة لدرجة الوعي في كل  
منطقتهم وتمثيلا مع أوضاع ساجدة لا فكاك منها في بعض احوال  
القطر" (١٠) .

اما فيما يتعلق بتسليم السلطة للجمهور في قانون الحكم الشعبي  
المحلي لسنة ١٩٧١ فان اللجنة تقرر أن السلطة الفعلية لم تسر الى  
المجالس الشعبية ، وان المجالس التنفيذية كانت متشبثة بالسلطة في  
عواصم المديرية . وكما سبق أن أوضحنا فإن المجالس الشعبية المحلية  
لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولهذا السبب فهي ليست مؤهلة قانونا  
ليكون لها سلطات وصلاحيات تمارسها وحدات تملك حق التصرف واتخاذ  
القرار .

ان المجالس المحلية عموما لم تحل المفومات التي تحمل منها  
مؤسسات معاه في السمة المحلية وتقديم الخدمات . فهي لا تملك  
الكوادر المؤهلة ولا المراسيات ولا الماسى الملازمة ولا المعدات والمهمات  
وقد جاء ذلك نتاجا طبيعيا للزيادة الهائلة في عدد المجالس الشعبية اذ  
من المستحيل توفير المفومات الضرورية لهذا العدد الهائل من المجالس .

### **قانون الحكم الشعبي المحلي ١٩٨١**

صدر هذا القانون تم العام ١٩٨١ قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة  
١٩٧١ . في اعتقاد البعض أن هذا القانون تلافي بعض العثالب والواقعي  
التي حالت بمؤسسات الحكم الشعبي دون القيام بدورها كاملا في المشاركة  
الشعبية والتنمية المحلية .

ان من السمات الاساسية للقانون الجديد هو العام المجالس الشعبية  
التمثيلية وفيما مجالس مناطق ذات شخصية اعتبارية وذات صف تعاقبية  
مستديمة ، ولها ان تعاض وتفاض ، كما لها سلطة التعاقد وتملك  
الاراضى . كما لهذه المجالس استقلالها المالي . والسعي يرى في اعطاء  
الشخصية الاعتبارية لمجالس المناطق رجوع لقانون الحكم المحلي ١٩٥١ .

### **اسباب ومبررات الحكم الاقليمي**

تركزت الاسباب الداعية لقيام حكم اقليمى في السودان فيما يلي

(١٢)

٥/ أن الحكم الاقليمي فيه أبعاد لعوامل الوحيد مما قد سمكس  
سلبا على مسيره الوحدة الوطنية في بلد واسع متعدد الاعراف  
والعناصر كوطننا " .

### قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠

لقد اقتضى قيام الحكم الاقليمي تعديلات أساسية في الدستور  
الدائم للبلاد لكي يشمل الحكم الاقليمي والحكم الشعبي المحلي في ظل الحكم  
الاقليمي . وينقسم الباب التاسع من الدستور المعدل الى فصول : الفصل  
الأول عن الحكم الاقليمي والثاني عن الحكم الشعبي المحلي .

تنص المادة ١٨٢ أ من الدستور على انشاء الاقاليم ويحدد عددها  
بخمسة اقاليم هي :-

١/ الاقليم الشمالي ٢/ الاقليم الشرقي ٣/ الاقليم الأوسط  
٤/ اقليم كردفان ٥/ اقليم دارفور . والقانون هو الذي يحدد حدود  
الاقاليم وعواصمها . وقد أسس الدستور على مبدأ وحدة السودان بحيث  
لا يكون في قيام الحكم الاقليمي مساس بوحدة البلاد ، واقتصاده القومي  
أو بحرية حركة المواطنين والخدمات والسلع عبر القطر . أو ساداً  
الحكومة القومية لأعمال في مجال السيادة التي يحددها القانون . كما أن  
الدستور مبدأ سمو التشريعات القومية على التشريع الاقليمي في حالة  
وجود تعارض بين التشريعين . ومما حذر بالذكر أن السعي لا يذهب الى  
الحد الذي يلغى التشريع الاقليمي ، وإنما يبطل الحر الذي يتعارض مع  
التشريع القومي . يرى بعض القانونيين أهمية مبدأ سمو التشريعات  
القومية لأنه صان لوحدة القانون الذي يجب أن يسود كل القطر ، كما أن  
فيه ضمان بعدم تمزيق القطر (١٥) .

### اختصاصات الحكومة القومية

يحدد قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ اختصاصات الحكومة القومية  
والتي لا حور للحكومة الاقليمية المماس لأي منها وهي :-

أ/ الدفاع الوطني والامن القومي .

ب/ الشؤون الخارجية والتشثيل الدولي

ج/ الحسبة والهجرة والحوارات وشؤون الاجانب

- ٢/ تطوير استخدام الموارد المالية المخصصة قانونياً أو المأذون بها من السلطة القومية
- ٣/ تطوير نظام الحكم الشعبي المحلي والإشراف على قيام مؤسساته
- ٤/ الإشراف على قوات الشرطة والسجون والمطامير وإداره المؤسسات الجزائية بالأقليم
- ٥/ تنظيم وإداره الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإعلامية بالأقليم
- ٦/ رعاية المنظمات الاجتماعية والحرية ورعاية الشؤون الدينية بالأقليم
- ٧/ تنظيم التجارة والتموين والتعاون والصناعة بالأقليم .
- ٨/ استغلال المياه بالأقليم
- ٩/ تنظيم ورعاية الرعاة والمراعين والثروة الحيوانية بالأقاليم
- ١٠/ تنظيم وإنشاء وسائل الاتصال والنقل ومراقبتها بالأقليم
- ١١/ ترشيد الاستخدام ورعاية الخدمة العامة وإداره القوى العاملة
- ١٢/ تخطيط المدن والقرى والنصر في الأراضي التابعة للأقليم
- ١٣/ تطوير السياحة بالأقليم

### السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

يسوس السلطة التنفيذية في الأقليم الحاكم معاونه عدد من الوزراء الأقليميين . يعين رئيس الجمهورية حاكم الأقليم عن عمره الكاملة وبعد انتهاء الفترة الأسبانية يعين رئيس الجمهورية حاكم الأقليم من بين ثلاثة مرشحين سيجيهم اجتماع مشترك لمجلس الشعب الأقليمي والمؤتمر الأقليمي للاتحاد الاشتراكي .

يسي قانون الحكم الأقليمي لسنة ١٩٨٠ على إنشاء مجلس شعبي اقليمي من كل اقليم يحدد قانون الانتخابات عدد اعضاء وطريقة انتخابهم ومدته أربع سنوات . ويحدد القانون كيفية التعامل بين المجلس والحاكم .

يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين عددا من الأعضاء من مجلس الشعب الأقليمي لا يتجاوز ٢١٠ من أعضاء المجلس لتمثيل الكفاءات وذوى الخبرة ماعدا الوزراء الأقليميين .

## الموارد المالية

تشمل مصادر الإيرادات الإقليمية مايلي :-

١/ الإيرادات المنحصر عليها من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية الإقليمية

٢/ الأموال التي تعتمد عليها الحكومة القومية لصالح الإقليم

٣/ القروض والمعونات

٤/ الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يفرضها الإقليم

ولايجوز للأقليم، الا يباشر مسبق من الحكومة القومية فرض أو حياض

الضرائب أو الرسوم الانتيسية :-

أ/ الضرائب على الصادر والوارد

ب/ ضرائب الإنتاج

ج/ ضريبة الأرباح الرأسمالية

د/ استقطاعات المعاش وفوائد ما بعد الخدمة

هـ/ اية ضرائب أو رسوم على أية عمليات تجارية أو خدمات أو

استثمارات قومية أو أي موظفين تابعين للسلطة القومية

و/ لاجور فرض أية ضرائب أو رسوم على الصناعات أو الخدمات

العابرة للإقليم

## تحليل وتقييم

نحدثنا في مستهل هذا البحث بان معظم دول العالم (المتقدمة

والنامية ) أنجحت نحو الأخذ (بدرجات متفاوتة) بالنظام اللامركزي في

الإدارة ، وذلك لما يحققه هذا النظام من مزايا ومحاسن ملموسة .

وتطرقنا الى انماط واساليب الحكم اللامركزي المختلفة وبيننا فوائد ها

ومثالبها . بعد هذا المدخل السطحي المقارن تساولنا سجرة اللامركزية

في السودان مركزيين على اسماطها واشكالها والمعاص والمعوقات التي

واجهت مسيرة الحكم اللامركزي منذ بداية الحكم البريطاني وحتى قيام

الحكم الاقليمي

وأود الآن أن اتطرق للمعاص والمعوقات التي تمرقل مسيرة الحكم

اللامركزي وأن أتقدم ببعض الاسس والمقترحات التي أرى انها ضرورية

لفياف حكم لامركزي متين تزدهر في ظلاله الوحدة الوطنية التي سنشهدا

جميعا .

لقد كانت هناك محاولات لقيام نوع من الحكم اللامركزي في السودان منذ الاستقلال . وقد طالب جنوب السودان بالحكم الذاتي الاقليمي في فترة تقرير المصير . وفي مسعد السبعينات قامت بعض الجهات والاحزاب التي رفعت شعار الحكم اللامركزي وضرورة العمومي للخدمة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق . ولعل جهة مهمة دارمورد واتحاد جبال النوبة ومؤتمر البجة من الجهات التي ساندت "اعطاء" الاقاليم المزيد من المشاركة في حكم وأدارة شئونها .

وقد كانت هناك محاولات ودراسات تقدمت بها اللجنة الفنية لمشروع دستور جمهورية السودان في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ . وقد حال الصراع الحرس والشقاق الطائفي في تلك الفترة دون الوصول الى صيغة مناسبة للحكم الاقليمي .

لقد قابلت الجماهير في معظم الاقاليم اعلان الحكم الاقليمي بترحاب وحماس شديد . ولاسيما في اقاليم دارفور وكردفان والشرقي . وسجلت ترحاب الاقاليم في شكل العون المعنوي والمالي الذي اعطته جماهير الاقاليم للحكم الاقليمي في مرحلة التأسيس . كما سجلت هذا التأييد في الاقبال الكبير على انتخابات مجالس الشعب الاقليمية والذي حقق في بعض المناطق الاقبال على انتخابات مجلس الشعب القومي .

أن المقابلات التي عقدها مع بعض المواطنين والمسؤولين في بعض الاقاليم تؤكد أن هناك اعتمادا قويا بأن الحكم الاقليمي هو أحد ركائز الوحدة الوطنية والتسمية الاقليمية والريفية . فهو يؤكد أن تنسب الوحدة القومية على الاعتراف بالتساوي بين اقاليم ومناطق السودان . ويؤكد حق ابناء الأقليم في تطوير ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم في اطار السودان الموحد .

بجانب ذلك فإن بعض ابناء دارفور وكردفان - الذين اجريوا معهم مقابلات بهرقي هذا البحث - يؤكدون أن الحكم الاقليمي انماح لاساءة الاقليم الفرصة للتعرف على مشاكلهم وقضاياهم والتعدي لحلها . كما ولدت قيادات جديدة في المجالات التشريعية والتفيذية والسياسية . وقد ذكر احدهم أن من فوائد الحكم الاقليمي استفاة السيطرة التي كانت سائدة من قبل والتي موداها أن هناك "سيطرة" على الاقاليم من "الخرطوم" .وجملة القول فإن هناك اعتقادا راسخا بأهمية وضرورة الحكم



## المواضع

- (١) L.N. , Decentralization for National and Local Development (New York, 1962 ) P. 3.
- (٢) نفس المرجع ص ٤ .
- (٣) Henry Maddick, Decentralization for Development, (Report of study carried out under The Auspices of the International Political Science Association (N.Y. Feb. 1961) P. 38.
- (٤) دكتور/ عبد الكريم درويش : اصول الإدارة العامة (القاهرة ودكتور/ ليلى تكللا (مكتبة الأجلوا المصرية ) ١٩٧٤ م .  
ص ٢٨٩ - ٢٩٠
- (٥) Report of the Special Commission to Egypt No. 1 Qnd 1131 (Egypt,1921) P. 39
- (٦) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر  
Al-Agab A. Al-Teraifi,  
"Native Administration in the Sudan: Its Origins and Development" Sudan Journal of Economic and Social Studies, Vol. 4, 1982.
- (٧) A.H. Marshal, Report on Local Government in the Sudan (Khartoum : MC-Corquadie & Co. (Sudan) 1949 ) pp. 14 - 19 .
- (٨) أنظر: تقرير اللجنة المختارة لدراسة ومراجعة الحكم التثقي (الخرطوم مايو ١٩٧٦ م ) صفحات ١٦ - ٢٦ .
- (٩) نفس المصدر ص ١٩ .
- (١٠) نفس المصدر ص ٢٠ - ٢١ .
- (١١) دراسة حول دعم اللامركزية (الخرطوم : رئاسة الجمهورية ساري ١٩٧٩ م ) ص ٢٨ - ٢٢ .

## الفصل الخامس

### المبادئ الاقتصادية والوحدة الوطنية

بروفيسور محمد هاشم مولى

#### ٨ مقدمة

إن الشعور القومى فى المستعمرات جاء رد فعل للاستعمار الأوربى خاصة الاستيطانى والعصرى . فالدول الإفريقية بحدودها الحالية إنما هى ساج للصراعات والتسويات بين الدول الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكما هو معروف فإنه رغم أهمية الانتماءات العرقية والثقافية والدينية فى إفريقيا ، إلا أن القبيلة ظلت هى وحدة الحياة الاجتماعية ومحور الولاء الفردى فى معظم أنحاء القارة . أما الشعور القومى المرتبط بولاء لوحدة جغرافية رسم المستعمر حدودها فقد جاء متأخرا عن كل مشاعر الانتماء الأخرى . لهذا فإن الرغبات التى تسلمت الحكم من المستعمر وجدت نفسها أمام تحدٍ عظيم ، إذ كان عليها صهر المجموعات ذات الولاءات المتفرقة (والمستأجرة فى كثير من الأحيان) الموحدة داخل حدود بلادها فى أمة موحدة ولاؤها الأول للوطن بأكمله . وهكذا وجد قادة الشعوب الإفريقية المستقلة أنفسهم فى وضع معايير ناما للوضع الذى واجهه قادة الشعوب الأوربية فى القرن السابق . فسيما كان على الأخيرين تجميع شعوب ذات أوصاف قومى موحد فى إطار دولة ووطن واحد ، كان على السابقين صهر مجموعات تعيش فى فطر واحد وتحت ظل حكومة واحدة فى قومية واحدة .

ومما زاد التحدى الذى واجهه رعايا إفريقيا المستحرة تعقدا تكريس الاستعمار للحلافات العرقية والدينية والثقافية داخل كل قطر عملا بالمبدأ الاستعمارى المعروف "فرق تسد" . وكان من أهم أسلحة الاستعمار فى تطبيق هذا المبدأ خلق الفوارق والصراعات الاقتصادية بين العناصر المكونة لسكان القطر المعين . فهو كثيرا ما حصر التسمية فى مناطق وفئات معينة داخل القطر المستعمر ، وكثيرا ما أهمل القنبيات

الاقتصادى او السياسى او الاجتماعى . وفى بعض هذه الدول لايتجسم هذا الشعور بالعن فى اكثر من صدامات واحتكاكات وقتية مثل التى شهدتها بلجيكا بسبب الخلاف حول اللغة وفى حالات اخرى وصل الامر الى حد تكوين احزاب لاقليات تدعو لتحسين احوالها بالاسلوب الديمقراطى مثل الحرب الامتلكندى الوطنى والحزب الويلزى الوطنى فى بريطانيا . ولكن فى دول اخرى تفجرت الخلافات فى شكل حروب اهلية ومحاولات انفصالية من قبل الاقليات كما حدث فى راثير ونيجريا والعراق وقبرص والعديد من الدول . وفى البلاد التى تسمى فيها الاقليات لحاية ماتراه مصالحها اما بالنظاھرات او السبل الدستورية او السلاح غالبا ماتقتصر الفواعل المرفقة او الدينية او الثقافية بعوارق اقتصادية قديمة او طارئة . والاقليات عادة ترى نفسها مهمومة الحقوق الاقتصادية . وفى بعض الاحيان تكون المنطقة التى تقطنها او تتمركز فيها الاقلية منطقة شحيحة الموارد او مهمله او مسنوفة اقتصاديا الشئ الذى يجعل الاغلبية تستأثر بصيـوافر من الثروة القومية لايتناسب مع تعدادها فيظهر التمايز المعيشى بين افراد الاغلبية وافراد الاقلية . وفى بعض الاحيان يكون فى المنطقة التى تقطنها او تتمركز فيها الاقلية ثروة معروفة ظلت الاغلبية تستأثر بمعظمها حارمة سكان المنطقة من حيرانها . واهيانا يتم اكتشاف ثروة حديثة فى منطقة اقلية فيرى سكان المنطقة اسهم احق بها . وان وجود هذه الثروة يعطيهم المقومات والمركز الاقتصادى لاقامة دولة مستقلة لهم او حتى الحبارة على حكم ذاتى فى اطار الدولة الموحدة . وفى احيان اخرى تكون الاقلية هى الامر حقا من الثروة والنفوذ الاقتصادى فترى ان تستتبع ذلك بنفوذ سياسى لا يؤهلها له حجمها السكانى .

والامثلة المعاصرة لهذه الحالات عديدة . فالايبو فى نيجريا والاكراد فى العراق كانوا يحسون باسهم لايجدون نصيبا عادلا من ثروات مناطقهم الطبيعية . فتركز النفط والمعادن فى المنطقة المرفقية من سحرنا كان اساس المراءعات التى عاشتها نيجريا فى اواسط الستينات . سكان المنطقة من قبيلة الايبو المصيحيين كانوا يألفون من همنة مسائل الهوسة والفلاته من الاقاليم الشمالية المملمة على الحكومة المركزية التى تعتمد كثيرا على مواردهم النفطية . ووصل الامر الى ان

واضح من هذه النماذج أن العوامل الاقتصادية تصاحب مع  
الاحتلالات الدينية أو الثقافية أو العنصرية لتجعل أغلب شعبها ي  
في الأعمال وسيلة لتحسين ظروفها المعيشية بالاستغلال بثروتها بدلاً  
من مشاركتها مع أغلبية تضررها مستغلة ومقصدة لخيراتها .

### ١٤-١ أثر الإيجابية

أن النماذج التي أوردناها أعلاه توضح كيف يمكن أن تؤدي  
التمارس أو الأساليب الاقتصادية إلى صراعات تهدد استمرار الشعوب  
وممكنها بتوليد الشعور بالعدس والتمرد في الأعمال بين الأعراق  
والطوائف فإن دور العوامل الاقتصادية ليس دائماً طيب كما يعتقد  
النماذج التي ذكرنا . بل أن العوامل الاقتصادية يمكن أن تلحق أضراراً  
أحياناً في بناء الأمة الواحدة وأصناف الآثار العنصرية لا حدود  
العنصرية أو العنصرية أو الثقافية .

فساء الهياكل الأساسية للاقتصاد يمكن أن تؤدي إلى راحة أحرار  
القطر اقتصادياً وأصناف الأماكن المختلفة سياسياً وأصناف المجتمعات  
والرحاء إلى الحد الذي يربط أو يقطع التمارين الاقتصادية بين المدن  
والعشائر وما يولده من مزارع وأحسب . ومن حاسد آخر فإن سوء  
وسائل الأعمال والأعمال وغيرها من الهياكل الأساسية يوحّد الحشود  
ويسهل التمارين والأصناف بين قطاعات الشعب المختلفة . فسد  
الحواجز التي تفصلها المسافات وأحلاف النعاب والعادات والعقائد  
والشعوب . وينتهي الحال بساء العنصرية الواحدة .

أن مساهمة العوامل الاقتصادية في خلق الكيان القومي الموحّد راجح  
أخذت صورة معاكسة . فالتبادل السلمي بين مناطق القطر المحيطة  
يلعب نفس الدور الذي يلعبه السائد العالمي في دفع عجلة التنمية  
في كل الدول المشاركة فيه ومع التبادل السلمي يؤكد الروابط ويسد  
الفجوات بين أنحاء القطر الواحد مثل ما يحدث على نطاق العنصرية  
نتيجة للتجارة الدولية .

والتبادل السلمي من أولى خطوات التكامل بين مناطق القطر . إذ  
يولد عنها اعتماد المناطق المختلفة على بعضها البعض في  
تصريف واستيراد احتياجاتها وربما انحل التكامل الاقتصادي

في منطقة بانتيو، فان تجربة السودان حتى نهاية العقد الماضي من القرن الحالي مختلفة تماماً عن النماذج التي أوردناها من سيجريسا والعراق وزائير .

ان المشكلة في السودان تكمن اساساً في تركيز النمو في اواسط البلاد مع حرمان اطرافها من التطور الاقتصادي ما عدا ما يملأها من ميفر - او رذاذ - النمو في الوسط . وبالطبع فان هناك جوانب مستمرة بل حدلاً محدداً حول مبررات ومفومات تركيز الاستثمارات في اواسط البلاد، وما اذا كان من الاجدى توزيع الاستثمار على كل المناطق، او تركيزه حيث العائد اعلى مع توزيع هذا العائد على نحو مناسب بين سكان القطر عن طريق السياسة المالية، وهل امكن بالفعل توزيع العائد على هذا النحو ام أن اطراف القطر ظلمت كما يقول اهلها ام ان اواسط القطر دفعت اكثر مما يجب كما يذهب مكانها .

ان الاجابة على هذه الاسئلة هي في نفس الوقت الاجابة عن التساؤل المحوري في هذا البحث والذي يدور حول ما اذا كانت التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذا القرن عاملاً في تحرير او تقويض وحدتنا الوطنية، ولكيما نجيب على هذا التساؤل لابد لنا من استعراض التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في بلادنا، والعوامل التي ادت اليها، وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية الوثيفة العلة بقصة الوحدة الوطنية وبناء القومية السودانية .

## ٢/ فترة الحكم الاستعماري

### أ/ مرحلة التطبيق

ان السياسة الاستعمارية التي طبعها الدولة في ظل الحكم الثنائي كانت نتوحي بادي ذي بدء الحفاظ علي عدم التمايز الاقتصادي بين الفئات والمناطق الذي وجدته المصنعم في السودان عند اعادة الفتح في نهاية القرن الماضي . فبعد كان هم الحكومة الجديدة الاول هو تطبيع الوضع في السودان بعد عقدين من الصراعات والحروب المسمرة . وكان هذا يعني اعادة دولا - الحياة والنشاط الاقتصادي الى سيره الطبيعي . ولما كانت الزراعة هي عماد الاقتصاد السوداني كان حرص الحكومة شديداً على شيطها ومنحها الاستقرار المشود حتى يستطيع المزارعون - وهم

الإعناق على سبغ الرعما\* الدسيس وفتح المجال للتجار السودانيين لامتلاك المقار وتوسيع دائرة نشاطهم وكان ذلك كله يعرض حلق طقة مسمرة ترتبط مصالحها بالنظام الاستعماري القائم . (٤)

غير أن سياسة التمييز الاقتصادي التي استتبها الحكومة الاستعمارية في العشرينات كانت أوضح ما تكون في جنوب السودان . ففي عام ١٩٢٤م صدر قانون الجوارات والتراجيح الذي حول المديرية الجنوبية الى مناطق محظورة للشماليين لايدخلوها الا باذن خاص . كما حرم سفر الجنوبيين الى الشمال . وفي عام ١٩٢٤م صدرت ما سميت بالسياسة البريطانية نحو الجنوب والتي استهدفت عزل الجنوبيين فقط من التأثير الشمالي ولكن من كل دواعي النقص والتطور . فبعد ذلك العام حظر على الجنوبيين لبس الري العرس واتخاذ اسما\* عربية . وحرم على الشماليين الشهور بدينهم بل حتى الصلاة علنا وبدأ الصييق على البحار الشماليين واحلال تجار الغريق وشوام مسيحيين محلهم مع تقسيم الجنوب الى مناطق نفوذ للاربعاليات المسيحية . وقد كان الهدف من هذه السياسة تعميق الفوارق العرقية والحضرية والدينية بين الشمال والجنوب ستكريتها واعطائها بعدا اقتصاديا جديدا . لذلك لم يكن من المستغرب ان تنمو بين الكثير من مثقفي الاقليم الجنوبي محاور شديدة من نسلط الشمال المختلف عن الجنوب عرقيا ودينيا وثقافيا والمتقدم عليه اقتصاديا .

### ج/ قطاع القطن :-

غير ان التمايز الاقتصادي على العميد الجغرافي لم يكن فقط بين الشمال والجنوب ولكنه كان داخل الشمال نفسه لا يقل حدة عن ما كان عليه بين الشمال والجنوب . ومرة اخرى كان التمايز نتيجة للسياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي بعد تجاوز مرحلة اعادة الاستقرار واللام الى البلاد . فبعد ان استتب الامن في السودان بدأت الحكومة في التفكير في استغلال ثروات البلاد الطبيعية . وكان من الطبيعي ان تتجه اظار المستعمر الى المناطق التي يمكن ان تكون مصدر المواد الخام للصاعات . وعلى رأسها صناعة المسوحات القطيية . وقد كانت الجريرة بسهولة التي تغطي ٥ مليون هكتارا والقابلة للري من النيلين الاسفي

## ١/ الحكم الوطني وسياسة رأي الرمح أ/ استثمار سياسة التنمية

كان من المتوقع ان تراجع السياسة الإستعمارية للسمية بعد الاستقلال بحسب ما أشارها السالبة على وحدة البلاد وتماسكها . ولكن شيئا من هذا لم يحدث . بل استمر التركيز على منطقة الوسط من إنشاء المشاريع الإنشائية . وكان أكبر الأبحاث الإنشائية بعد الاستقلال هو تنفيذ امتداد مشروع المسايل لمشروع الحريرة الذى أصاب ٨٠٠ ألف فدانا ليماعد حجم المشروع تقريبا . هذا فى الوقت الذى أدى فيه ارتفاع اسعار القطن فى بداية الخمسينات الى التامة مشاريع القطن الخاصة على السيل الاسفل والسيل الأخرى فى مساحة بلغت ايضا ٨٠٠ ألف فدانا . وقد كان اصدار قانون المبرات الممنوحة للمشروعات المصدقة لعام ١٩٥٦ ايدانا بقيام مشروعات صاعدة عديده تركزت بصورة واضحة فى العاصمة . وحسبما شرعت الحكومة العسكرية (١٩٥٨ - ١٩٦٤) فى تنفيذ الحطة العشرية للتنمية الاقتصادية والإحصائية للأعوام ١٩٦٢/٦١ - ١٩٧٨/٧٠ جعلت من سياسة التركيز على المناطق الأكثر تطورا وتحديثا مبدأ اساسيا من صناديق التنمية . فقد جاء فى شرح سياسة الاستثمار المنعقدة فى الحطة ان من الأحدى الركيز على تنمية ماسمى بالمقطاع الحديث (والذى يتكون اساسا من مشاريع الرى والصناعات التحويلية والسيارات الاساسية المركزية بصورة واضحة فى اواسط البلاد) ولو على حساب المقطاع التقليدى . وقد سرر ذلك بأن المقطاع الحديث سملك فرص النمو السريع لانه اكثر تطورا واكثر حظا فى وسائل المواصلات والخدمات الإحصائية والاقتصادية والسياسات الهكلية . وأنه اذا ما يوفر قدرا اكبر من المدخرات يمكن استثمارها لتنمية الاقتصاد القومى فأمره فى مراحل مقبلة (٥٠) ومع ان استثمارات الحكومة فى الرراعه انجبت اساسا الى مطعنه الوسط باستكمال امتداد المسايل وإنشاء مشروع حشم القرية الا ان توزيع الاستثمارات الحكومية فى مجال الصناعة كان اول محاولة حادة لتنمية اطراف البلاد الأقل تطورا . فكان مدام مصنعى تعليب الماكهه فى كريمة وواو ومصنع السمل والكرتون فى كغلا وارومة ومصنع حفيد الإنسان فى بياسوه . غير ان هذه الاستثمارات لم تنعد ٢٣ مليون حشها او ٢٠٦ من جملة استثمارات الحطة السالفة ٥٦٥ مليون حشها .

السبعة بطريقة تضمن تقليص الفوارق في الدخول بين المناطق والفتات والأفراد". (٩)

أما الوثيقة الثانية فهي تقرير بعثة مكتب العمل الدولي "السمو والعمالة والعدالة: استراتيجية شاملة للسودان". وقد أشارت هذه الوثيقة إلى ضرورة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل أثناء السعي للسمية مؤكدة صلة بين النمو والعدالة. وقد سلّطت الوثيقة إلى وجود أخطاء توجب بوجوب تفاوت كبير في الدخل داخل السودان بين مناطقه وبين ريفه وحضره وبين أفراده. وحذرت من أن التنمية لا تؤدي بالضرورة إلى نفسى هذه الفوارق في الدخول بل إنها غالباً ما تزيد من حدتها بسبب قابلية الفتات التي تمنع بها راء وموارد أفضل للنمو بسرعة أكبر من تلك التي تفتقد هذه المبراء. وقد سلّطت الوثيقة إلى السمائر الواضح بين الشمال والجنوب وحذرت من الاخطار السياسية للسمائر الحضرائى داخل الاقطار". (١٠)

ومما يؤسف له انه بالرغم من انه كان من المفروض ان تصح هاتان الوثيقتان (بعد احارة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى دورة انعقادها الثالثة لتوصيات الهيئة وفسول الحكومة لتقرير بعثة مكتب العمل الدولي) اساسا للحظة السدائية للسمو الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢ الا ان هذه اللحظة جاءت معارضة تماما للاستراتيجية الممروحة فى هاتين الوثيقتين واصداذاً لخطط السابعة العاشرة على استراتيجية "رأس الرمح" فى التنمية. وعموماً فإن أكبر الاستثمارات خلال عهد السبعينات تركزت إما فى اواسط البلاد وعلى رأسها مشروع الرهد ومصانع السكر فى كسنة وعسلالة وغرب سنار وكبرى مشروعات الطاقة والطرق.

وهكذا يرى ان الاستراتيجية التى ظلت بحكم السمو الاقتصادية فى السودان منذ العشرينات اتجهت دائماً لتركز الاستثمارات فى اواسط البلاد بحجة ان توفر المهارات والموارد الطبيعية والهياكل الاساسية فيها ضمن عائداً محترماً يمكن تحويل مدر كبير منه إلى المناطق الأقل سعواً فى شكل خدمات اقتصادية واجتماعية وربما فى شكل استثمارات. وبالمثل كانت هناك معارضة شديدة (حتى الستينات على أقل تقدير) لى محاولة لتفليس الفوارق العشوية والفردية فى الدخول بحجة أن ذلك سؤدى



بأعلى متوسط دخل للفرد في السودان (٤٢ جيبها) . تليها المنطقة أ /  
 كسلا والحطوم والشمالية حيث بلغ متوسط دخل الفرد ٣٣ جيبها ثم  
 المنطقة الغربية ج / والمتوسط ٢٧ جيبها وآخرها المنطقة د / المديرية  
 الحسنة بمتوسط دخل للفرد لايمدو ١٤ جيبها . (١١)

وقد قام ماكلغلن بإعادة تقسيم المناطق الأربعة التي حدها  
 هارم وكليف إلى ٩ مناطق كان أعلى متوسط لدخل الفرد فيها في  
 العاصمة المثلية (١٩٩ جيبها) ثم الخرصة (١١) جيبها ثم دلسا القاش  
 وطوكر (٤٣ جيبها) ثم السهل الطيبة الوسطى (٢٨ جيبها) ثم السهل  
 الرملية في الغرب (٢٧ جيبها) ثم المديرية الشمالية (٢٣ جيبها) فثم  
 الصحراء (٢١ جيبها) وأخيرا الجنوب (١٢ جيبها) . (١٢)

وهكذا كشف أخصائى الدخل القومي تباينا كبيرا بين مستويات  
 الدخل الفردى بين مناطق السودان المختلفة حتى بلغ المتوسط في أعلاها  
 "العاصمة المثلية" عشرة أضعاف المتوسط في أدناها (الجنوب) . وقد  
 أظهر أخصائى هارم وكليف أن تفاوت الدخول بين المناطق مرتبط  
 ارتباطا وثيقا بتوزيع الاستثمارات فيها . ففي عام ١٩٥٦/٥٥ كان  
 مجموع الاستثمارات ٢١٢٢ مليون جيبها ذهب ٧٦% منها لمديريات  
 الحطوم وكسلا والشمالية والسيل الأزرق وحدها سيما كان نصيب  
 المديرية الحسنة الأخرى ٣٤% فقط من هذه الاستثمارات . (١٣) والدلائل  
 كلها تشير إلى أن الحطوم والسيل الأزرق كانت هي المتأثرة بمعظم  
 الاستثمارات وأن نصيب كسلا والشمالية لم يكن أكبر بكثير من نصيب  
 غرب البلاد وجنوبها .

ولم أخصائى هارم وكليف أيضا يتبين لنا أن سياسة الدولة  
 المالية حاولت أن تحمل المناطق الأغنى جزءا أكبر من أعباء الإيرادات  
 الخارصة وأن تسمح للمناطق الأفقر نصيبا أكبر من انفاقها في محاولة  
 لسد الفجوة بين هذه المناطق . فالمناطق (ب) ذات دخل أعلى كانت  
 مصدر ٤٦% من دخل الدولة ولم تتلق سوى ١٨% من انفاقها . أما المنطقة  
 (أ) التي تليها في متوسط الدخل فساهمت بـ ٣١% من إيرادات الدولة  
 ونلت ٤٢% من انفاقها سيما كان نصيب المنطقة (ج) من الإيرادات  
 ٢٠% ومن الانفاق ٢٢% ونصيب المنطقة الأفقر (د) من الإيرادات ٣% ومن  
 الانفاق ٨% . (١٤)

ومع الأسف فإن شرح الإحصاءات لا يمكننا من تفهيم آثار السياسة المالية على توزيع الدخل بين المناطق ولكن يبدو من النذر الموقر من المعلومات أنه كان لها أثر صعب في تقليل الفوارق بين المناطق نظراً لصالة صحة إيرادات الدولة وإضافتها إلى حصة الدخل القومي (٢٨ مغط)، ولأن حوالي ثلث الإعاق الحكومى الحارى كان فى صوره احور وخدمات تركزت فى عاصمة البلاد التى كانت (ومازال) تسمع سأل على مستوى دخل للفرد فى البلاد .

#### د/ اخطار التمايز الإقتصادى

لقد ساء بعض المعلقين إلى الاخطار السياسية التى تولدها التفاوت الإقتصادى بين مناطق السودان . وقد كتب رولف حسن الإقتصادى الإنمافى بقول أنه "فى بلد كالسودان - حيث يسكن السكان فى مجموعات عرقيتين شعور الوحدة بينهما - على أحسن الفروض - مازال صعباً، يحمل سياسة منح الأسبقية فى التنمية لمراكز نمو فى مناطق معينة مخاطر حمة إذا حدث أن أحصر هذه المراكز فى محيط قطاع واحد من السكان" (١٥)

وكذلك أشارت مارجرىت سمسون فى عام ١٩٦٦ إلى أن المرافداصلاح سرعه أن هناك فروقا صمة فى الشروة فى الخرطوم . فمن ناحية هناك التلاص الصمة فى الإمداد الحديد والتى يقال أن تكاليف الواحد منها قد تبلغ ٢٠ ألف جنيه، ومن ناحية أخرى نجد عشق العمال الفلانة فى صواحي المدينة صنع بأعداد صمة من السكان وفى حالة مدقعة من الففرة. أما فى شوارع الخرطوم فإن المرأة يرى فيها مفارقة واضحة بين عربات المرسيديس وحمامات الشحادين والساعة المنحوليين الذين تمر هذه العربات بينهم" (١٦)

وفى يوليو ١٩٦٨ أشار المؤلف فصة السياس الإقتصادى على صفحات الجرائد السيارة فى مقال نشر بحريدة الأمام بعنوان "تفاوت الدحول يحدد المجمع السودانى" (١٧) . وقد تناولت فى هذا المقال التفاوت فى الدحول بين المناطق والمناطق منبها إلى أن التفاوت الجغرافى ليس بين الشمال والشرق والغرب . كما سبقت إلى وجود تفاوت كبير داخل المناطق نفسها بين فئات السكان . وقد توصل الكاتب فى ذلك المقال إلى أن

الفوارق تنزايد بين المناطق بعد الاستقلال بسبب مودة الوظائف الإدارية العليا والنشاط الاقتصادي وركز القيادات الجديدة في المجالس في الخرطوم وظهور المصانع والشركات التجارية الاحتكارية التي تعمل على نطاق الفطر ويملكها خرطوميون، وقرى اسعار علما لمصنجات الافانيم التي تسهلها العاصمة وانجاء الحطة العشرية لزيادة دخل سكان القطاع الحديث سنة ٢٢٪ (من ٥٢ جيبها الى ٦٥ جيبها) وزيادة سكان القطاع التقليدي سنة ١١٪ فقط (من ٩١ جيبها الى ٢٤ جيبها). كما اسفد النظرية الشائعة التي تقول بان تركيز الثروة يساعد على النمو بزيادة المدخرات التي يمكن استثمارها . ودعا لسد هذه النظرية والاهتمام بعدالة توزيع الثروة "قبل ان نهمل العاصمة وتقع الوامعة". وقد اشار هذا الممال نقاشا واسعا . ومما يلفت النظر ان بعض المشاركين في النقاش من وزارة التخطيط دافعوا بحرارة عن هذه النظرية الامر الذي يكشف مدى تعلل فكرة استرايجية مراكز النمو بين محطينا في ذلك الوقت .

وفي عام ١٩٦٨/٦٧ كشف مسح ميراسة الاسر بين السكان المستقرين عن تناس كبير في دخول ولفقات الاسر في المديريات المختلفة . وان كان هذا السباب اقل مما كشفه احصائيات الدخل القومي لعام ١٩٥٦/٥٥ . فقد اوضح المسح عن تركيز كبير للدخل في الفئات ذات الدخول العليا واستئثار العشر الاغنى من السكان بـ ٢٤٪ من مجموع الدخل القومي عندما كان نصيب نصف الافقر من السكان ٢٢٪ فقط (١٨)٠

وفي دراسة نشرت عام ١٩٧٩ اشار احمد صفى الدس عوص الى ان احصائيات الدخل القومي تكشف عن زيادة واضحة في نصيب الارباح مقارنة بنصيب الاجور والرواتب اذ تغيرت النسبة من ٢٤٪ عام ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٣٣٪ عام ١٩٧٥/٧٤ . وقد حذر الكاتب من الآثار الاجتماعية والسياسية الوخيمة لتفخم ارباح طبقة رجال الاعمال على حساب العاملين .

## ٦/ التمايز الاقتصادي والوحدة الوطنية

### أ/ واقع التمايز الاقتصادي

لقد ولد التفاوت الاقتصادي اقطاد اجتماعية وسياسية وجدت تعبيراً لها في حركات وتطهيمات مختلفة . فقد شهدت السنين الاولى

بعد الاستقلال ملاد حركات الاثيانا في الجنوب وسوس في العرب ومؤتمر  
السحة في الشرق . وقد كشف جويرف اودوهو ووليم ديق في كتابهما  
"مشكله جنوب السوادن" عن الجذور الاقتصادية والساسية لخدمات بين  
الشماليين والجنوبيين . (٢٠)

وقد شهد المتغيرات تفجر الخلافات بين المزارعين واصحاب المشاريع  
الخاصة في النيل الابيض والاروي بسا شعور العن بين المزارعين لتأخر  
اصحاب المشاريع تسوية حساباتهم ورفضهم الاعتراف باتحاداتهم او رمد  
مال خدمات او تركيز لصالحهم . وقد تحدثت الاصطدامات التي ادت  
في عام ١٩٥٤ لحادث عبر جودة الشهر . وادب معارضة اصحاب المشاريع  
لزيادة نصيب المزارعين من ٤٠% الى ٤٤% اسوة بمزارعين الحرية  
وامراضات جديدة اسهت تأميم هذه المشاريع خلال الفترة من ١٩٧٠/٦٧ .  
وقد ادى التوسع في الزراعة الآلية بالجهد الخاص الي صاب مصالح  
واصح بين اصحاب المشاريع الآلية من جهة واهالي المناطق المستصلحة من  
جهة والرعاة في تلك المناطق من جهة اخرى . فقد اوضحت دراسات قام  
بها طلاب السيس الهائية في جامعة الخرطوم ان ادخال الزراعة الآلية  
في منطقة مثل هبلا ادى لاضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة لاهالي  
المطقة . فهناك الكثيرون الذين اعدوا عن اراضيهم التي صا لمشاريع  
ممتلكها "الجلابة" الوافدون . ولما كانت الارض هي محور العلاقات  
الاقتصادية القبلية في المنطقة فقد أدى ذلك الى اضطراب الحياة  
الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . ويستشهد الباحثون بدراسة قامت  
بها شركة ساء . العالمية وهي تقول ان اصحاب المشاريع الذين يسهمون  
بـ ٣.٤% فقط من أيام العمل بسأثرون بـ ٥٦% من عائد المشاريع  
سيما يتلقى اهل المنطقة الذين يعملون كأجراء موسمين ٤٣.٩% من  
العائد مقابل القيام بـ ٩٦.٦% من ايام العمل . وتقول دراسة ساء .  
العالمية ان اصحاب المشاريع يملكون ٨٩% من عائدهم الى خارج المنطقة  
ولا يسمعون مطيا سوى ١% من ذلك العائد . ويحتج الباحثون بأن رأي  
مال اصحاب المشاريع هو في المالب عبارة عن قروض من السلك الزراعي  
بفوائد رهيدة (٩) . ولهذا فان هؤلاء الباحثين يميلون الى تشجع  
قيام جمعيات تعاونية زراعية من اهالي المنطقة لاستغلال موارد  
مناطقهم بدلا من تركهم للجلابة لكي يستغلوا اهالي المنطقة وموارد  
تلك المناطق . (٩)

وبالمثل فقد اشار بعض سواب العرب في مجلس الشعب الثاني مسألة توزيع العائد من الصنع العربي الذي يتركز استاحه في العرب . وقد اوضح هؤلاء السواب ان نصيب المنتج لا يتعدى ٥٣% من جملة العائد البالغ ٢٥ مليون جنيها لعام ١٩٧٥ ويذهب الباقي لارباح الشركة (شركة الصنع) بعد دفع تكاليف التسويق والمزايا والرسوم للدولة . وتحدث السواب عن "المنتج الذي يحرق احشاه الظلم ويلهب شهره سياط الهجير" وعن "امر مفسد تحنكر تحارة الصنع وهذه الاسر متحكمه في العملية وسمح دخول المنتجين الحقيقيين" . وتحدثوا عن الوسطاء المحيطين (وكثير منهم من غير اهالي المناطق المنتجة) الذين يقاسمون المنتج نصيبه ان عملوا كسحار شيل او ملاك حشاشين او ساعه لعماء الشرب مقابل مصداقهم من محصول المنتج .

وكثيرا ما شكوا اهالي المديرية الشمالية من اهمال الحكومات المتعاقبة لمديرينهم وقد عبر محافظ المديرية عن مشاعر اهليها امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي المحل في دورة انعقادها الثالث في يناير ١٩٧٦ حينما تحدث عن تدهور الزراعة والخدمات بالمديرية التي ليس بها وسائل نقل عبر النهر وليس لها شرواب طبيعية سوى اراضيها التي يهددها الهدام من جهة والرحل الصحراوي من جهة اخرى ومرارعتها المدرسين الذين هجروا الارض والمديرية وضربوا في افاق الدنيا . وقد اصدرت اللجنة توصيه باعطاء المديرية اولوية في خطة التنمية المداسية التي كانت في طور الاعداد آنذاك . ولكسهم فوجئوا بان الحطة التي قدمت للمؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي في مطلع عام ١٩٧٧ لم تحمي لمديرينهم سوى ٢٠ مليون جنيها من جملة استثمارات القطاع العام البالغة ١٥٦٠ مليون جنيها اي ان نصيب المديرية كان ١,٧% فقط من هذه الاستثمارات في حين ان سكانها يمثلون ٢% من سكان البلاد .

### ١١٨ بم الاقليم الجنوبي واكتشاف النفط :-

ولعل اكثر ما أثار قلق الحاديين على وحدة البلاد الاصحاح الذي دار حول اختيار كوسن موقعا للمصفاة التي يفيها النفط الذي اكتشف في منطقة بانتيو . فقد طالب معظم ممثلي الاقليم الجنوبي باقامة المصفاة في بانتيو . الا ان رئيس الجمهورية مارس سلطاته

واقتر اختيار شركة شعرون لكوستى كموقع مصفاة . وفى نفس الوقت قرر بتخصيص مائة مليون جنيها لاستكمال مشروعات صناعية بالاقليم (مثل سكر ملوط وكسك السوج ، ومجمع مقلا ومشروع اسرار) بحاسب مراية حاجة للتسمية بمنطقة باسيو حيث تشيد مصفاة صغيره متحركة طاقتها الف برميل فى اليوم وطرقا ومطبة كهرباء ومصحات ومدارس . وكذلك تقرر انشاء اسطول من السفلات والوابورات النهري لتوزيع المواد البترولية على الاقليم الجوى . ومما يجب ذكره هو أن شمة خلافا شأ بين آباء الاقليم الجوى انفسهم حول كيفية استغلال النفط المكتشف داخل حدود الاقليم . فقد اوردت "سودانا" أن بعض النواب فى مجلس الشعب الاقليمى عاظموا الجلسة التى قررت المطالبة باقامة المصفاة الرئيسية فى باستيو (فى ابريل ١٩٨١) فاثبت ان النفط هو ملك الدينكا وحدهم . (٢٢)

وعموما فان اكتشاف النفط فى منطقة باسيو فى الاقليم الجوى وابو جابرة فى جنوب اقليم كردفان يجمع القومية السودانية امام تحد حديد وان كان مثل هذا مألوما فى عدد كبير من الدول السامية كما تبين السامح التى اوردناها فى مطلع هذا البحث . ذلك ان النفط اكتشف فى مناطق من اكثر مناطق السودان ففرا واحساسا بالحرم من ثمار التسمية التى شملت معظم القطر وهى مناطق مارالت فيها الزراعات العطية اقوى من الشعور القومى . وهذه هى نفس الظروف التى ولدت النزاعات الانفصالية فى راثير وسجريا والعراق وغيرها من الدول التى لم يكتفل فيها الانصهار القومى . ولحسن الحظ فان الادارة القومية السودانية تدو واسها علبت على المصاعف الاولى لاكتشاف النفط فى هذه المناطق . الا ان التحدى سيكون عظيما عندما يمدفق النفط بكميات صغيرا مبران القوى الاقتصادية الحالية بين مناطق البلاد .

### ج/ آثار الهجرة

ولعل التحدى الاكثر الحاحا الآن هو مواجهة آثار الهجرة الداخلية والنازحة والوافدة . فهذه الهجرة السابعة من اسباب اقتصادية فى المقام الاول لها ايضا ظلال وآثار اقتصادية بالغة الاهمية . والهجرة الداخلية تنجها اساسا من مناطق الشدة فى الريف

الى واحاب الرحاء النفس خاصة في المدن في اواسط البلاد . ويحدث  
الهجرة بالذات القوى العاملة في الارياف التي تشكو من تعطل الإنتاج  
وندى الدحول. ويسج المهاجرون الى المدن حيث فرص الاستخدام اعظم في  
محال الصناعة والبناء والخدمات وحيث الخدمات الاجتماعية اكثر سؤرا .  
ووسائل الترفيه اشد تنوعا .

اما الهجرة السارحة فتجده اساسا الى الدول النفطية التي اجتذبت  
العمال المهرة وغير المهرة على السواء بحساب المهيبيين والفييس . وقد  
اجذبت الدول النفطية سكان الريف والحصر على السواء . والشاب منهم  
خاصة . وقد وجد الكثيرون منهم فرص الاستخدام افضل والدحول اكبر في  
دول النفط من ما هي في السودان حيث تعاقمت العطالة السائرة في المدن  
والمصنعة في الحصر. وتضاعفت تكاليف المعيشة بأسرع ما ارتفع  
الدخول .

وقد جلب الهجرة الوافدة الى السودان - وهي اقدم الهجرات الثلاثة  
- ملايين القادمين من الدول المجاورة خاصة في اواسط القرنين الهاريسين  
من الحفا والحروب الأهلية والعطالة المتفشية في بلادهم . والظلمين  
بالاسفرار والامان والعيش الرغد في السودان . وتميرت هذه الهجرة  
سأسها تحمل الى السودان اسرا واحبا قبال باكملها معظمها محدود  
المهارات والطاقات .

وقد ادت هذه الهجرات مجتمعة الى حرمان مناطق واسعة في الريف  
وصاعات وهي هامة في المدن من الأيدي العاملة خاصة المدرسة السادرة .  
كما ادت الى اخضاع امكيات السكن والخدمات والمرافق العامة في المدن  
الى معوط مرهقة . مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع والإيجارات وظهور  
السكن العشوائى واكتظاظ المستشفيات. وتفشى العطالة والتشرد والحرائم .  
وبرايد الإحتكاكات القبلية . وبدأت الفوارق في مستويات المعيشة  
تتعاظم وتتجسم في التمايز في الأحياء السكنية ووسائل الإسفال .  
واماكن والوان الترفيه . ودور التعليم والإستشفاء . وحتى في الوان  
الطعام والشراب والأثاث واماكن شرائها .

والشيء الذى يثير القلق هو ان التمايز الإقتصادى الذى ظل  
منطابعا مع التمايز الاجتماعى بين سكان اواسط البلاد واطرافها اصح  
يتمثل في المدن خاصة عاصمة البلاد التي استقبلت اعدادا ضخمة من

المهاجرين من مناطق الشدة في الوقت الذي سرح مشات الالاف منها الى الخارج . ولهذا فان التفاوت في المستويات وانماط المعيشة في العاصمة اصبح اساسا بين الموسرين من سكانها الاغلييين من مهنيين ورجال اعمال وفنيين ورجال خدمة مدنية من جهة، وبين الفقراء الذين يكوون اساسا من السارجين خاصة من عرب وجنوب البلاد ويكوون القوى العاملة في مجالات الصناعة والبناء والخدمات العامة والعزلية .

#### د/ برامج الإصلاح الاقتصادي

من الواضح ان التفاوت في الدخول واساليب المعيشة - من الظروف خاصة والمدن عامة - ترايد في الوجة الاخيرة بسبب الوضع الاقتصادي. لقد افتتحت ظروف التدهور الاقتصادي في النصف الثاني من العقد الماضي اسحاذا اجراءات تكشفية شديدة تحت برامج الإصلاح المالي والتركيز الاقتصادي ثم الانعاش الاقتصادي . فقد وجدت البلاد نفسها في مواجهه عجز دائم وحاد في ميرانها الجاري ففاق المليار دولار من العام، وديون خارجية مقبلة تجاوزت الحصة مليار دولار، مع عجز مستمر في ميرانبة القطاع العام ادى الى استدانة اكثر من مليار خبيها من النظام المصرفي، يجاسدن سريع في الاستناح الزراعي والصاعى . وقد تطلب البرامج النقشمة تخفيفي الانفاق العام الجاري والنموى ، وعلى القطاع العام والعمالة فيه وازالة كافة القيود على التجارة الداخلية والخارجية والتعامل مع النقد الاحسى، وتخفيف سعر صرف العملة السودانى ورفع الرسوم والفتات على الخدمات الحكومية مع حداكافة الدعم السلعى . وسبح عن ذلك نهاعد كبير في اسعار السلع المستوردة والقبائله للمصدر ومدخلات الاستناح مع تحميد الرواتب والاحور والحد من الاستخدام الحكومى. وبالطبع فان من نتائج سياسة كهذه توسيع الفوارق في الدخول خاصة بين ذوى الدخول الثابتة من عمال وموظفين وذوى الدخول المره من رجال الاعمال والحرى والمهن الحرة . ومن نفس الوقت ادى تعطيل الحطة المداسية واستبدالها ببرامج التركيز الاقتصادي الثلاثى باستثماراته المحدودة والمحصورة في المشروعات القائمة الى حرمان المناطق الأكثر تحلفا من المشروعات التى طال استظارها لها ومطالبتها بها حتى صمب في الحطة المداسية . وقد وافق هذا الحدث قيام الحكم الاقلسم بكل ما



محره من تطلعات في مشاركة الاقاليم الفعلية ليس في المنطقة فقط ولكن في الثروة - بالذات موارد الدولة - وهما مائكات الاقاليم سري الظروف قد استأثرت بهما لآمد طويل . ولكن الاتجاه لتحميل الاقاليم مسئولية الخدمات والتنمية من مواردها الذاتية مع امعان الاعمال الاشائية الدبوانية لمعظم الدعم المركزي للحكومات الاقليمية ربما ولد المرشد من شعور الاحباط في المناطق التي ظلت تعاني من القلق والاهمال.

### خاتمة

ان استعراضا للتطورات او السياسات الاقتصادية من البلاد خلال القرن الحالي يوحى بان هناك ادراكا متعاطفا للدور الحيوي الذي يلعبه العوامل الاقتصادية في تمتين وحدة بلاد او ترميقها . وقد انصح لنا ان نمة تحول - من الساجية النظرية على الأقل - قد حدث في الاسراتيجية المتبعة في التنمية . ان حدث ابتعاد حميد عن الاسراتيجية الاشائية الفاشعة على تركيز الاستثمارات في المناطق ذات العائد الاكسر، والثروة في القطاعات ذات السبه العليا من المدرجات. ثم استعمال السياسة المالية في تحويل جزء من العائد الى المناطق والفتاب الأقل حظا من الدخل . وقد بدأ المسئورون بفهمون اسراسجية النمو العادل التي تقوم على توزيع الاستثمارات بين المناطق والثروة بين الفتاب على نحو عادل لضمان مشاركة كل المناطق والفتاب في الجهد الإنشائي والاستمتاع بشماره .

بيد ان هذا التحول من اسراسجية التنمية المركزة الى اسراسجية التنمية الموزعة لم ينعكس الى واقع معاشي سبب تعطيل الحطط والرامج الفاشع على الاسراسجية الجديدة الامر الذي جعل السمار الاقتصادي بين المناطق والفتاب ينمو بدلا من أن يلاشي . وقد ادى هذا الى احتدام الشعور بالعبس بين سكان المناطق الأقل تطورا وفتاب الشعب الأقل ثراا . الامر الذي يهدد بلاك وحدة الامة وماسكها بتأجيح بيران الحروب الاهلية .

ان تمتين الوحدة القومية اقتصاديا يستدعي اتباع سياسات اقتصادية تستهدف تصبيق العوارق في الدخل بين المناطق والفتاب، والحيولة دون استغلال قطاع من قطاعات التعميلقاع آخر، والمعنى لايحاد

تكاملي حقيقي بين المناطق والقطاعات يضمن احتفاظ كل جزء بحصانه ، وكافؤ العائد مع الاسهام ، ومشاركة كل الاجزاء في الاستمتاع بشمار التكامل . وفي تحقيق هذا التكامل يلزم التخطيط الاقليمي مع السياسات المالية دورا اساسيا وفاعلا . فالتخطيط الاقليمي يعمن شمول التنمية المتوارية . وكذلك يستهدف التخطيط الاقليمي ايجاد تكامل شامل بين الاقاليم بتطوير اقتصاديات كل منها في تحمات متكاملة ومناعة تعكس في كل اقليم موقعه وامكاساته الطبيعية وقدرات مكانه ومرطة نموه وحصانه الحضارية . من خلال التنمية الاقليمية المحطة ومساعدة سياسة مالية واعية يمكن التأكد من التوزيع العادل للاستثمارات بين مناطق القطر وقطاعات الشعب المختلفة ، بحيث يتحمل الايسر حالا اعباء مالية اكبر ، وينال الاقل دخلا نصيبا من العائد اوفر .

ان سياسة اقتصادية كهذه من شأنها ان نشعر المواطن في كل موقع وكل قطاع انه فرد في امة تهتمها رفاهيته وامنه واستقراره مؤمن له فرص العمل والتعليم والعلاج وتطوير هرومه المعيشية وضمن له نصيبا عادلا من الثروة القومية يكفل له العيش الكريم دون ان يحرم الشحي المتفوق والمثابر من التمييز المعقول في الدخل على من هم اقل منه مواهبا وجهدا . ومجتمع يتحقق فيه كل هذا يحق له ان يباهي بأن افراده اصبحوا جمدا واحدا ويصح ان يسمى امة .

## المراجع

- A. B. Miskin, "Land Registration" Sudan Notes and Records, 31 - 32 (1950) p.283. (١)
- M. H. Awok, "The Evolution of Landownership in the Sudan" Middle East Economic Journal, Spring 1971 (vol. 25, No. 2). (٢)
- Correspondance Respecting the Gezira Irrigation Project. Khartoum (1924) p.46. (٣)
- محمد هاشم مومني الاستقلال وفساد الحكم (مطبعة مصر) الخرطوم ١٩٦٦ م ص ٩٧ (٤)
- وزارة المالية والاقتصاد مكرارية التخطيط . الخطه المخرجه للتسيه الامتصاديه والاجتماعيه (المطبعة الحكوميه - الخرطوم) ص ٤٣ (بالله الانكليزيه) . (٥)
- راحم الجزئين والثاني من الخطه الخمسة لوزارة التخطيط - الخرطوم ١٩٧٠ (٦)
- الاتحاد الاثرائي : الهيئه العموميه للتخطيط - وثائق الاعمال الاول (الخرطوم ١٩٧٦ م) ص ٩١ . (٧)
- المرجع السابق ص ٤٦ . (٨)
- نفس المرجع ص ٧٢ . (٩)
- ILO Growth, Employment and Equity A comprehensive Strategy for the Sudan (ILO : Geneva, 1976) p.227. (١٠)
- محمد هارفي و س.ف.ف: كليف دخل السودان القومي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ (مطبعة الاحصاء - الخرطوم ١٩٥٦ م) . (١١)
- F. F. M. McLoughlin, "Income Distribution and Indirect Taxation: An Administrative Problem in An African Nation: A Case Study of the Sudan, Economía Internacional No. 3. 1959. (١٢)
- هارفي وكليف : مرجع سابق ص ٨٨ . (١٣)
- نفس المرجع ص ٧٠ . (١٤)

- Rolf Gusten, Problems of Economic Growth and Planning: The Sudan Example (Springer-verlag: Berlin 1966) p.49. (١٥)
- M. C. Simpson, Khartoum Food Supplies (Khartoum University, 1966) p-9. (١٦)
- بروفيسر محمد هاشم عوي: "تفاوت الدخول يهدد المجتمع السوداني" الأيام (جريدة يومية) ١٩٦٨/٧/٧ ص ٢ (١٧)
- Department of Statistics, Fourth 14 Budget for the Sudan, 1967-68 (Khartoum, 1971). (١٨)
- Dr. Ahmed Safi El Din Awad, The Impact of Inflation on the Socio-Economic Development of the Sudan (Economic and Social Council for Research, Bulletin No. 75, (Khartoum, 1979) pp.55 - 565. (١٩)
- I. Odier and W. Deng, The Problem of Southern Sudan, 1963. ٢٠١
- Ibrahim Adam, Mechanization of Traditional Farming in Nabilia, (A dissertation submitted in partial fulfilment of the Requirements of B.Sc. (Econ). University of Khartoum, 1982). ٢٠٢
- "Oil ; Troubled Waters", Sudannow, June, 1981, p.19. (٢٢)

## الفصل السادس

### الدين والوحدة الوطنية

#### البروفيسور عون الشريف قاسم

##### اهمية الدين في البناء الوطني

الدين عنصر أساس في تطور المجتمع البشري ، وهو بحكم وظيفته الكبرى في تشكيل وجدان الانسان وشذ قدراته الروحية والمعنوية مقوم أساس من مقومات البناء القومي للأمم ، الى جانب رقعة الأرض والاقتصاد واللغة والثقافة والتاريخ المشترك . بل ان دوره في هذا المجال قد يرجح غيره من المقومات لتأثيره العميق فيها تأثيرا يجعل في كثير من الاحيان من اللغة والثقافة والتاريخ تعبيراً حقيقياً عن التطور الروحي والديني للأمم . وكل ذلك ينعكس بدوره على التكوين النفس للمواطن ، ويؤثر بطريق أو بآخر على تحديد العلاقات الاجتماعية بين المواطنين فيهم في نهاية المطاف في بلورة الشخصية القومية للأمم . وقد اكتسب الدين بهذه القدرة الفائقة على التأثير البعيد المدى في كل مجالات الحياة الفاعلة خاصية جعلته من أكثر عناصر البناء القومي حساسية وأشدّها قدرة على الإشارة والألتهاب . إذ أنه بقدر دوره الكبير في تثبيت دعائم البناء الاجتماعي للأمم يكون تأثيره السلبي هداماً لأسس هذا البناء وتدميراً لمقوماته . والتاريخ حافل بآثاره في بناء المجتمعات والقوميات وفي تحطيمها . ولعل من أعظم نماذج في بناء المجتمعات بقاء القومية اليهودية لآلاف السنين ، وظهور الأمة الإسلامية كمجموعة موحدة بعد شتات الجاهلية ، وبقاؤها على مستوى العالم فكرياً وروحياً حتى بعد أن دالت دولة الاسلام منذ قرون عديدة .

ولسنا في حاجة للتدليل على مايمكن ان يحدثه اختلاف الدين أوالتفرق فيه من تمزيق للوحدة القائمة مثلما حدث للامبراطورية الرومانية حين دخلتها المسيحية واختلفت مع ديانتها الوثنية ، ومثلما حدث بعد ذلك في أوروبا والعالم الغربي عامة حين اختلفت مذاهب المسيحية نفسها فانقسمت الدولة الرومانية الى بيزنطية شرقية

ورومانية غربية، ثم انقسمت الغربية بعد ذلك الى أمم كاثوليكية وأخرى بروتستانتية بعد حروب دامية ما نزال نشهد بعض آثارها المدمرة في وقتنا الحاضر في أيرلندا الشمالية . وقد انتهى الخلاف بين المسلمين والهندوس في آخر الأربعينات الى قيام دولة باكستان الإسلامية . وما الخلاف الذي احجته المظامع الاستعمارية والصهونية بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ببعيد وغايته بلقنة شرقى البحر الايضى وتقسيمه الى دويلات تابعة اساسها الطائفة . فتقوم دويلات للماروسيين والدروز بلبنان وللنمبرية بسوريا مع قيام اخريات للشيعية والسنة . ومن ثم تضمن اسرائيل لنفسها البقاء على حساب الأمة العربية الموحدة .

وفى كل ذلك حساسية الدين كعنصر اساسى فى عملية البناء القومى ، وهى كما رأينا حساسية ذات حدين ينجم عنها أعظم الخير متى أحسن استغلالها ، وقد تكون من أعظم عوامل التدمير متى أسئ استعمالها . ولهذا السبب كثر استغلال الدين لتمزيق وحدة الأمم وتدمير كيانها فى شتى مراحل التاريخ قديما وحديثا . ومن ثم يحتاج الدين لعناية خاصة ممن يسعون لبناء أممهم تؤكد قدرته الفائقة على وصل ماسن الناس من وشائج وتنأى به عن الاستغلال من قبل الأعداء والمتربصين لأحداث الفرقة وتمزيق الاواصر بين المواطنين . ومن هذا الفهم لدور الدرس فى عملية البناء الوطنى اسطلق لمعالجة قضية الدين والوطنية فى السودان .

### وضع السودان المميز

يمتاز السودان بموقع استراتيجى فريد مكنه من الاتصال بمعظم مراكز الإشعاع الحضارى فى العالم القديم ، ونأى به فى ذات الوقت عن التعرض المباشر لموجات الغزو الأجنبى التى كثيرا ما اقلقت حياة شعوب العالم القديم . فان وقوعه على شاطئ البحر الأحمر ووسطيته فى أفريقيا جعلت منه حلقة وصل فاعلة بين حضارات الشمال وحضارات الجنوب فى افريقيا ، وبين حضارات الشرق الاوسط وأوروبا وبين حضارات بقية أجزاء القارة الافريقية . وقد أصبح بفضل ذلك بوتقة كبرى لأصناف البشر وتيارات الفكر تمتزج فى رحبته العناصر وتنصهر مع الزمن

مما كان له أعظم الأثر في خلق وضع بشرى وحضارى فريد ترسب على  
 الزمن في وحدان البشر وعقولهم مضطربا على حياتهم سمات انسانية  
 محددة تبلورت في شخصية حضارية مميزة للوطن والمواطن في السودان .  
 فان أنساج عناصر البشر منذ القدم في أرجائه من غرب وشمال وشرق  
 وجنوب والتقاء ألوان الأفكار في رحبته وامتزاجها في نقاط التجمع  
 الحضارى في وسطه حول سهر النيل قد اكتسبت أهل السودان صفات خلقية  
 مميزة قل أن تتوفر في مناطق التباين العنصرى التى يمثل السودان  
 نموذجها الأعظم لكثرة ما فيه من اجناس البشر واختلاف ألوانهم والسننهم  
 وأساليب حياتهم . وقد نجم عن هذا الاختلاط الواسع بين عناصر البشر  
 والامتزاج الكبير بين الأفكار التى تتنقل من مراكز الحضارة في  
 سبيلاتها المختلفة السماحة والالفة . فاختلطت العناصر في عذوبة مكونة  
 في نهاية المطاف هذا المزج العجيب الذى هو نموذج للالفة والانصهار بين  
 البشر وان تعددت أسماء قبائله وتباعدت مواطن سكناه في جنوب البلاد  
 أو شرقها أو غربها أو شمالها . فكلهم نتاج هذه البوتقة الحضارية  
 الكبرى التى التقت فيها عناصر مخلقة هذا الفرد السودانى الذى يحمل في  
 جوهه تكويده هذه الأرضية المشتركة من المصانى والمواصفات التى تسوى  
 بين البشر وتآخى بينهم وتسعى الى خلق صلات الود والمحبة بينهم .  
 وبذلك صار السودان نموذجا حيا لفعالية الوحدة بين البشر رغم اختلاف  
 العناصر على أرضه اذ أن كل فرد فيه وان انتمى لقبيل بعينه هو في  
 حقيقته تاريخ محدد لفعالية اختلاط دمائه البشر وتمزجها على مدى  
 تاريخ السودان . ومن هنا كان التقارب في النظرة العامة والسلوك  
 الاجتماعى بين مختلف العناصر في أحرار السودان المختلفة لا فرق في  
 ذلك بين شمال وجنوب أو شرق وغرب ، لانهم جميعا تعرضوا لتأثيرات  
 البوتقة المشتركة على مدى الزمان .

وإذا كان هذا التمازج قد انتهى الى هذه الغاية بين عناصر  
 البشر فانه قد انتهى الى غاية أعظم بين عناصر الفكر وألوان السلوك  
 الاجتماعى . فان أرض السودان قد كانت منذ القدم تربة صالحة لالتقاء  
 الأفكار ونيارات الحضارة وتلاقحها . شهد بذلك ما قام على أرضه من  
 صروح الحضارة منذ أقدم العصور . ومن الواضح أن طبيعة هذه المنطقة  
 المفتوحة كانت درعا واقيا ضد الإغلاق والنعم ومن ثم اكتسبت الأفكار

ابعداً انسانية جديدة مستمدة من طبيعة الارض والبشر . فرائنا انماطاً جديدة للحضارة فى العهود الفرعونية وما تلاها فى جزاء مختلفة من السودان . وحين اشتد الصراع فى الإمبراطورية الرومانية حول المسيحية وانعكس ذلك بدوره على مراكزها فى الشرق والغرب وحده المقطعون من قبل الامبراطور الرومانى الملجأ والأمان فى السودان . فقامت للمسيحية فى شمال البلاد ووسطها دولتان هما مملكة المقرة ومملكة علوة الى جانب المملكة الشمالية المعروفة بنوباطيا أوالمريسي والتي ضمت أجزاءاً من شمال البلاد وأجزاءاً من جنوب مصر وكانت عاصمتها فرس . وقد دخلت المسيحية الى السودان دون حرب ووجد مبشروها على اختلاف مذاهبهم الرعاية والحماية من ملوك النوبة . ورغم أن المسيحية فى السودان آنذاك كانت ديانة طبقة حاكمة الا أن آثارها فى وجدان الناس كانت واضحة كما يستدل من بعض العادات والطقوس التى ارتبطت بمناسبات شعبها كالميلاد والختان وما إليها . ومن الطبع أن اسعمال المسيحية فى السودان عن مصادرها سواء فى الاسكندرية أو روما بعد دخول العرب مصر وسطرنهم على البحر الاحمر قد أسهم الى حد كبير فى اضعاف أثرها وحصرها اكثر فى الطبقات الحاكمة . ولم تسجل مصادرها التاريخية صراعاً واضحاً بين المذاهب المسيحية التى انتشرت فى الشمال أوالوسط . وليس هناك ذكر لاصطهاد منى لاصحاب مذهب من قبل أصحاب مذهب آخر كما هو حال أصحاب هذه المذاهب فى مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية آنذاك .

### الإسلام والشخصية السودانية :-

وقد دخل الإسلام السودان امسا دون حرب أوصراع . ومن الواضح ان اتفاقية البقظ التى عقدها عبد الله بن ابي السرح مع ملك النوبة فى أوائل فنوح مصر افترضت قيام مسجد فى ديفلا العجوز مما يدل على انه كانت هناك مجموعة من المسلمين سابقة على الاتفاقية التى حاثت لتؤكد الحفاظ على المسجد وحسن رعايته .

وقد كفلت هذه الاتفاقية للعرب المسلمين حرية اختيار أراضى مملكه المقرة والانسحاق الى ساطى السودان منذ العقد الرابع لظهور الاسلام مما جعل اتصال السودان بالاسلام قديما قدم الاسلام ذاته . وقد



أثبتت الدراسات عن الكيفية التي استطاع بها هؤلاء العرب المسلمون من التغلغل في مناطق السودان المختلفة ونشر دينهم وثقافتهم بين السكان الأصليين مما مكبهم بعد حوالى التسعة قرون من التغلب على مملكة علوة متحالفين مع الفونج مثل ما فعلوا في شمال البلاد بتغلبهم على مملكة المقررة قبل حوالى القرنين من ذلك التاريخ . ويقام دولة الفونج بلغ التعامل الواسع المدى بين البشر والثقافات الذى ظل يحتدم ويضطرم طوال هذه القرون التسعة قمته وغايته . وظهر الى الوجود تكوين بشرى وحضارى حديد هو فى جوهره نتاج مباشر للعروبة والإسلام فى تفاعلها مع العناصر البشرية والثقافات التى حفلت بها أرض السودان . وهذا التكوين البشرى والحضارى الذى اسرز الى الوجود ما عرف فى التاريخ بالسودان الحديث ، ومنحه ماهو عليه من سمات بشرية وحضارية ولبد شرعى للإسلام الذى يصوغ البشر ويصوغ الثقافات صباغة انسانية جديدة تحافظ على خبر مافى موروثات البشر على طباقهم المحلى وترتفع بهم فى ذات الوقت الى النطاق العالمى فى اطار أخوه الإسلام مما جعل من المسلمين على نطاق الأرض أمة واحدة رغم سايين عناصرهم وثقافتهم واطوانهم . وهذه الصباغة الانسانية النبى احتضى بها الإسلام دون كل الديانات والحضارات هى مناط خاتمتته التى اكمل بها الدين واتم بها على الانسانية نعمة الله سلوؤج جهد الانسان الروحى والاجتماعى على الأرض غايته الممثلة فى نموذج انسان الحضارة الجديد الكفيل وحده بمواجهة تحديات مجتمع الحضارة الجديد الذى تنوجد فى اطاره كل الانسانية بفضل العلم والتكنولوجيا وما بنجم عنها من تطور مذهل فى الصناعة والتجارة مما جعل من حياته محال الاختبار الحقيقى لاساسية الانسان حيث تسلم ازمة الانسان غايته بتمزقه بين ازدهار حياته المادية التى تغدى الرعبات والشهوات وتهدر فى ذات الوقت علاقاته الاجتماعية والاساسية ، وس مقتنيات حساته الروحية والمعنوية التى تدفعه لمقاومة طغيان هذا التطور المادى على جوهر الانسانية الكامن فى أمل تكوينه وبه وحده يتسامى على كل مخلوقات الله ليصبح كما اراد الله له أن يكون حين خلقه : خليفة الله فى الأرض .

بهذا اختلف الإسلام عن كل دين بالمعنى التقليدى للدين كعلاقة روحية بين الفرد وخالقه ومايتصل بذلك من قسم عايتها تنظيم حياة الفرد فى اطار هذه العلاقة . وإذا كان الدين بهذا المعنى التقليدى تعبيراً عن حياة البشر البسيطة فى مجتمعات البداوة والزراعة البدائية فإن الإسلام تعبير عن حياة البشر المعقدة فى مجتمعات الصناعة والاقتصاد المتطور . ولأن هذا التطور فى حياة الإنسانية القائم على العلم هو سبيل الإنسانية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها فقد جاء الإسلام تعبيراً عنه ليتمكن به الإنسان من مواجهة تحديات مرحلة تطوره الخاتمة على الأرض . وكل ذلك يقتضى صياغة جديدة للأفكار وللشخص ثلاثم مرحلة سيادة العقل البشرى المؤدى فى نهاية المطاف الى وحدة الإنسانية مما يستلزم تجاوز التناقضات والثنائيات فى داخل نفس الإنسان وفى الطبيعة فى اطار توازن كونه يحقق به الإنسان الانسجام داخل نفسه ، تكاملاً بين قدراته المادية والمعنوية لادراك كمال إنسانيته ويحدث به الانسجام بينه وبين المجتمع توازناً بين فردية الفرد وجماعية الجماعة ، ليلوغ الإنسان التمثل بينه وبين بقية الإنسانية وبينه وبين الكون وخالق الكون .

ومن خلال مبدأ التوحيد تتحد الإنسانية مع مظاهر الكون فى سلوك العبودية لله خالق كل شئ . ومن خلال تطبيق هذا المبدأ على حياة الإنسان مساواة بين البشر وعدلاً فى علاقاتهم الاجتماعية تتحقق الوحدة بين البشر فيلتقون اخوة فى الله متحابين لا فرق بينهم الا بالتقوى التى هى أسس تعبير عن كمال إنسانية الإنسان .

والإسلام بهذه الكيفية تجاوز لمعنى الدين القديم ليصبح صياغة جديدة للبشر ولعلاقاتهم بالمجتمع وبالإنسانية والكون والكون ، وبذلك كان أول ابدىولوجية شاملة لا لتنظيم حياة البشر الروحية وبعض حياتهم الاجتماعية فحسب كما فعلت الديانات من قبله وإنما لادخال معنى الدين التقليدى فى حياة الناس العامة والخاصة ليمسح الدين هو الوجه الآخر للدين وتصبح الدنيا هى وجه الدين الآخر . فبزول ذلك الانقسام بين الدين والدنيا وتصبح القيم والمثل العليا أهدافاً اجتماعية يتعايش معها الناس فى حياتهم العادية لارتباط شعائر الدين وأحكامه بواقع الممارسة فى حياة الفرد والجماعة . وبذلك ترتبط حياة

الفرد الروحية بواقع حياناتهم المادية فتتوحد شخصية الإنسان لمواجهة تحديات الحياة بكل ملكاته المتكاملة ماديا ومعنويا . وهذا المزج بين الدنى والدنيا فى شخصية الفرد وفى حياة الجماعة أحدث ثورة فى طبيعة الفرد وفى طبيعة الجماعة اذ اكتسب به الفرد شخصية جماعية يحكم ماترسب فى ضميره من قيم الدنى وممارساته التى هى فى جوهرها قيم الجماعة فانرقى بذلك الى مرتبة ( الفرد - المجتمع ) أو (المواطن - الدولة ) الذى هو جماعة فى فرد ودولة فى ضمير مواطن . وبذلك نعدل العلاءه بين الفرد والجماعة ليصبح كل فرد قائما بأمر الجماعة وملاحها بالزام الضمير لاخوف من القانون ولا رهبة من السلطان ، كما هو الحال فى المجتمعات المنفصمة التى لاصمان لاجتماعيتها الا عن طريق القانون وحواف الناس منه لطفيان فردية الافراد وانانيتهم أمام واجهم الاجتماعى . ولاستبعاد المصالح الخاصة بالمصلحة العامة . وبذلك تعتمد الجماعة الإسلامية فى قوة تماسكها على قدرات افرادها الذين يرفعون حق الله وحق الجماعة فى انفسهم وفى غيرهم بواعز من الداخل . فتبقى الجماعة قوية بقوة افرادها وان انهارت الدولة وسقطت الحكومات لأن قوة الجماعة فى نظام الاسلام نابعة من قوة الفرد الذى تربى على حياة الجماعة فى كل عبادته ومعاملاته فقام مقام الجماعة ، وليس على الله بمستبعد ان يجمع العالم فى واحد . ولهذا السبب لم يوسع الاسلام كثيرا فى الحديث عن الدولة واجهزتها لأن الدولة فيه قائمة بقوانينها وروادعها ونظمها فى ضمير المسلم متى رعى ترسية اسلامية حقيقية ولايسقى للدولة من بعد ذلك الالقاضا الاستراتيجية الكبرى البعيدة عن حياة الناس الاجتماعية التى تنظمها علاقات الجماعة الإسلامية الكامنة فى ضمير المسلمين . ومن اجل ذلك بقيت مجتمعات المسلمين على مستوى العالم قوية متماسكة بعد انهيار دولة الاسلام بقرون طويلة وصمدت فى وجه الهجمة الاستعمارية فى حين ذابت معظم الحصارات التقليدية الاخرى فى اطار حضارة الغرب وتلاشت فى معظم الاحوال مجتمعاتها التقليدية فى وجه نموذج المجتمع الغربى .

وبذلك لايصح الاسلام ديننا بالمعنى التقليدى للدين فحسب بل صبح الى جانب ذلك نظاما اجتماعيا وفكريا لا يصوغ حياة الافراد وعلامات الجماعة فحسب بل يتعداها ليتحكم فى صياغة العناصر البشرية

ذاتها . فهو وقد جاء معبرا عن مرحلة وحدة البشرية لابد له من التوصل الى تحقيق هذه الوحدة بين البشر بمحاربة كل الدعوات القديمة التي تفرق بين البشر على اساس الدين او العرق أو المركز الاجتماعى وتأكد المساواة بين البشر . ففتح بذلك الباب واسعا لتلاقح البشر وتمازج الانساب والإعراق فى سماحة واحاء لافرق بين اسود وأبيض ولا أحمر واصفر . وفى ذلك الفاء لعنصرية اليهود التي قصرت دين الله على اليهود دون غيرهم من البشر وسمتهم شعب الله المختار ومنعتهم من الاحتلاط بغيرهم من عناصر البشر مما تحسد فى الصهيونية كما تمارسها اسرائيل , كما فيها الفاء لعنصرية الرومان التي قامت عليها حصاره الغرب الراهنة التي تميز الرومانى فى الماضى والأوربى والغربى عامة فى الحاضر على بقية البشر فتفتح المجال واسعا امام التطرف العنصرى كما نرى فى النازية والفاشية وكما هو الحال الآن فى الفصل العنصرى السائد فى جنوب افريقيا .

والاسلام كصاغة للبشر وللمجتمعات ليس للمسلمين وحدهم بل هو لكل الانسانية . ولا بد له من التسامح والحرية ليعم بهدله كل من يستظل بظله وظل دولته مسلما وغير مسلم . ولذلك كان الاسلام هو الدين الوحيد الذى أعلن فى صلب تعاليمه الحرية الدينية ( لا اكراه فى الدين ) و ( لكم دينكم ولى دين ) و ( ومن شاء فليؤم من ومن شاء فليكفر ) . وكان هو ايضا الدين الوحيد الذى اعترف لمخالفه بالحق وفى البقاء , وجعل لاهل الديانات الاخرى حماية فى ذمة المسلمين لايصح اسلام المسلم الا بالوفاء بها الى الدرجة التي كان فيها الخوارج يقتلون مخالفهم من المسلمين ولا يتعرضون لأهل الذمة الا بالتوقيف والاحترام .

ولهذا كان الاسلام فى كل بيئة محل بها اكثر من دين بالمعنى التقليدى للدين , لأنه صوغ حياة الافراد والجماعات صياغة انسانية جديدة تتلاقى فيها الفروق بين البشر وتتلاقح الثقافات ليخرج الى الوجود تركيب بشرى وحضارى جديد يمتزج فيه الماضى بالحاضر وتتقارب الجماعات بحكم اختلاط الدماء بين الأفراد والجماعات وتتوحد النظرة بالالتقاء حول القيم الاجتماعية التي يحقق بها الاسلام توحيد البشر . فيكون الاسلام بذلك الرابطة الكبرى التي تصل بين البشر وتوحد بينهم ,

ومن أجل ذلك تحدثت في أكثر من مقام عن القومية الإسلامية التي تحقق للمجموعة المحلية التوحد في إطار مواضعاتها الجغرافية والثقافية بوحدة إنسانية أكبر تصلها بفكرها من الشعوب الإسلامية التي تشترك معها في الوجدان الواحد والنظرة الإنسانية التي رسختها تعاليم الإسلام في النفوس .

ومعنى ذلك أن الإسلام لا يلعب شخصيات الشعوب ولا يحارب موروثها الإنساني ومعطيات تاريخها وحضارتها ألاحين بصادم ذلك تعاليمه الأساسية في وحدانية الله ووحدة البشر وكرامة الإنسان ، ولكنه يحكم خاصيته في التسامح يتسرب في كيان الجماعة في تودة ورفق يبدل ويغير دون أن يحدث هزة في حياة الجماعة فتأخذ حير ما في ماضي البشر من قسوة حية وإيجابيات نافسا ما علق به من أوشاب الشرك والوثنية وجهالات القرون فيبعث في ماضي الأمة الحيوية في إطار الإسلام الفاعل . والإسلام في ذلك يختلف عن غيره من الحضارات بما فيها حضارة الغرب الراهنة التي لاتتعاشق مع غيرها من الثقافات بل نسعى إلى إسارتها ما أمكن ذلك والخطول محلها . هذا في حين أن الإسلام سقى على كل ماضو صالح من قيم المصالح وممارسات الأمم لأنه دين فطرة بفضل كل ماضو معقول وصالح من تجارب الأمم ، ولا يستكف من إمرار كل ما لا يتعارض مع الذوق العام والخلق والمنطق من الممارسات . ولذلك كان العرف مصدرا من مصادر التشريع المعترف بها منذ عهد رسول الله (ص) . وفي هذا الإطار وحده يصبح الحديث عن الإسلام الموداسي أو المصري أو الأندونيسي ، لأن الإسلام كما رأينا من قبل يتفاعل مع البيئة المحلية فيبتمل ماض القوم بحاضرهم في إطار إسلامهم الفاعل لأن هذا الإسلام الفاعل قد هضم في منظوره العام كل إيجابيات الماض وقبمه الحبة ومنحها حياة جديدة في إطار الإسلام . ومن هذه الناحية تكون الشخصية الوطنية أو القومية قد وجدت أسمى تعبيرها في ظل إسلامها المعاش . وفي ذلك دحض لفكرة القومية الأوروبية الصيقة القائمة على العنصر والتي سعى بها المستعمرون لتمزيق وحدة الأمة الإسلامية بردها إلى جاهلياتها العنصرية القديمة فنادوا بالفرعونية في مصر والساسانية في إيران والفنيقية في لبنان . وهكذا ناسين أن إسلام المسلمين في هذه الاقطار وفي غيرها من بلاد المسلمين قد ضم في إطاره كل إيجابيات ماض مصر

ومنحه بعدا انسانيا جديدا مما يضاعف من قدرته على السماء  
والازدهار في تفاعل مع مقتضات العصر . بذلك لايعقد المصري (مثلا)  
أسلامه ما ورثه من اجداده الاقدمين من قديم كريمة بل نجد هذه  
تعبيرها الأسمى من خلال نظرة الاسلام الانسانية الشاملة المتسامحه مع  
كل ماهو انساني وخير من تراث البشر . وبالعكس ذلك سفقد المصري  
بتخليه عن اسلامه جوهر شخصته المعاملة ويفقد معه الماضي والحاضر في  
آن واحد .

والسودان الحديث نموذج لهذا الرابط العصى سن الاسلام وسن  
فعالية الشخصية القومية . مايمتاز به أهل السودان من سمات بشرية  
ساجم عن ديمقراطية الاسلام في تكافؤ الأعراق مما جعل احتلاط العرب  
غيرهم من المجموعات البشرية في اصقاع السودان المختلفة نموذجا  
فريدا لما يجب ان تكون عليه العلاقات بين البشر في مثل هذه البيئة  
التي تعج بألوان البشر من حاميين وساميين وزنح . وليس من شك في ان  
النتاج البشري الذي امتزجت فيه الدماء بهذه الطريقة مدين بوجوده لقيم  
الاسلام التي تسوى بين البشر وتمل بينهم برساظ الاخوة في الله  
والانسانية ولاكتفى بتمازج الدماء بل تتعداه الى صياغة الشخصية  
البشرية صياغة يتمل فيها ماضي الناس بحاضرهم في اطار اسلامهم كما  
قلنا . ومعنى ذلك أن أسلام اهل السودان في بيئاتهم المختلفة ود  
تفاعل مع معطيات هذه البيئات التاريخية والثقافية ومنحها بعدا  
انسانيا يصل بينها وبين غيرها من النماذج الوطنية على مستوى  
العالم . وهذه الوحدة الاسلامية العالمية من خلال التنوع الوطنى هي سر  
انتشار الاسلام في اوطانه المختلفة دون رعاية من دولة او عزو من  
جيوش . والسودان ايضا نموذج لهذا التفاعل الحلاق بين قيم الاسلام  
ومواصفات بيئات اهل السودان في كل ابعادها الثقافية والتاريخية  
والبشرية الذى انتهى بتأكيد سمات اساسية مشتركة يلتقى عندها معظم  
اهل السودان ماداموا مؤمنين جميعا بالله خالق الوجود . فأن  
الاسلام في السودان قد صاغ شخصية الفرد السودانى المسلم صياغة انسانية  
اخذت في منظورها العام كل ماورثه اهل السودان من ماضيهما الضارب  
الجذور في اعماق التاريخ .

فالاسلام بالنسبة اليهم ليس مجرد دين ينظم علاقة الفرد منهم

بخالفه فحسب، بل هو مقوم اساسى للشخصية الإنسانية وعلاقات مجتمع وانتعاء حضارى وتعبير عن الماضى فى كل اعماده الممتدة لقرون طويلة قبل الاسلام . ومن هذه الناحية فان اسلام اهل السودان الذى صاغ وجودهم على هذه الهيئة هو الركن الاساسى لوحدتهم الوطنية القائمة على وحدة الشخصية القومية المرتكزة على موروث الماضى فى اطار الاسلام المعاش . ولهذا السبب تحدث الدستور الدائم الملغى فى مادته (١٦ أ) عن الاسلام دين الغالبية الذى يهتدى المجتمع بهديه وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه كما تفعل بالمثل للمسيحية حسب نص الفقرة (ب) من نفس المادة .

ومن هذه الناحية فأن الحديث عن ابعاد الدين عن السياسة كما تبشر بذلك علمانية الغرب لافهمى له فى نظام الاسلام الذى لاتنفصل شعبة فيه عن اختها لتكامل حياة الناس فى كل ابعادها تحت ظله . فدينهم هو هادى سلوكهم الشخصى كأفراد وهو منظم علاقاتهم الاجتماعية كمجموعة وهو الماضى والحاضر والمستقبل . فمن سعى الى عزل المسلمين عن دينهم فلن ينتهى بهمزلهم عن مجرد دين بل يهزلهم فى واقع الامر عن كل مقومات حياتهم الخاصة والعامة . فى حين ان ذلك ممكن وميسور فى المجتمعات التى تدين بأى ديانة اخرى غير الاسلام لان الدين لاينظم الاجزاء يسيرا من حياة افرادها وبقيّة الحياة الفاعلة تقع خارج دائرة الدين وتستمد قوانينها ومواصفاتها الاجتماعية من تراث اليونان والرومان ولاتلعب المسيحية الا اضعف الأدوار فى نظامهم الفكرى والاجتماعى . ومن ثم سهل عليهم اقتصاصها من حياتهم العامة فتحرر وجودهم بتحررهم من سطوة الكهانة التى سعت الى السيطرة على جوانب من حياة الناس هى مؤهلة للقيادة فيها لان الامور فى المسيحية موزعة بين ما هو لله وما هو لقيصر، فالانقسام عن الحياة كامن فى تعاليمها، وبذلك تكون العلمانية الغربية ردا للامور فى نصابها فى حالة المسيحية . أما فى الاسلام الذى مزج بين ما هو لله وما هو لقيصر فى تركيب عضوى ذاب فيه ما هو دين فى ما هو دنيا لإزالة الازدواجية فى حياة البشر بين الفكر والعمل والقيدة والوجدان والروح والحق ليتعامل الانسان مع الوجود كوحدة متكاملة . فالعلمانية تدمير للكائن الحى بفصل روحه من جسده .

ولهذا السبب كانت حرب الاستعمار على الاسلام فى حياة المسلمين

اشرس من كل حرب شنوها على أى ديانة اخرى مخالفة لدينهم . وقد ادركوا منذ البداية انهم لن يتمكنوا من التأثير على حياة المسلمين الا بتعميق انفصال المسلمين عن مصدر قوتهم الذى يستمدون منه مقومات وجودهم فى حياتهم العامة والخاصة وهو اسلامهم الذى واحبوا به الهمة الاستعمارية فى طول العالم الاسلامى وعرضه كما يتبين من حركات الجهاد فى أفريقيا وآسيا وكل بلاد المسلمين فى القرن التاسع عشر . زمس ثم لاجب ان رأينا المستعمرين بعد أن سيطروا على معظم بلاد المسلمين يضعون الخطط والمناهج فى التعليم والثقافة وكل مرافق الحياة العامة بحيث نستتر المسلمون عن فعالية اسلامهم فينتقل وجودهم بحيث لا يبعدو ذلك الجانب الشخصى التعبدى الذى هو الدين بالمعنى التقليدى للدين كما هو حال كل مجتمعات الغرب . وبذلك رحع مجتمع المسلمين الى حالة الفترة التى انفصل فيها الدين عن الدنيا والتى حاء الاسلام أصلاً لعلاج أدوائها . ولهذا السبب انطمت معالم الشخصية القومية بانبتارها عن مصدر غذائها الفكرى والحضارى ووصلت جذورها بمصادر غرسة عنها فأصابها العقم وسهل على المستعمرين تشكيل حياة المسلمين بالطريقة التى تحلو للمستعمرين .

وكان من الطبيعى أن يعقب التحرر السياسى تحرر ثقافى وحضارى يسترد به المسلمون أصالة شخصيتهم القومية وملوها بجذور ابداعها الكامنة فى حضارة الاسلام التى صاغت وجودهم على مدى الزمان . وفى ذلك استعادة لفعالية هذه الشخصية وتحديد لروحها وتنشيط لقدراتها على العطاء . وعلى الاستفادة من عطاء الآخرين . فان من لا شخصية له لا يفيد ولا يستفيد لأن حتى الأخذ عن الآخرين محتاج لمقومات خاصة والا اختلط الصالح بالطالح لانهعدام المعيار الذى يقيس به المتلقى ما يعرض له من بدائل فيرفض حيث يجب الرفض وأخذ حيث يجب الأخذ . ولن يتسرع ذلك الا بأستعادة فعالية الشخصية القومية التى طمسها مخططات المستعمرين حين طمست وجود الاسلام الفاعل فى واقع حياتهم المعاشة . وليست الدعوة الى أسترداد فعالية الاسلام فى حياة مسلمى السودان دعوة الى الفرقة مادامت هذه غايتها لأنها دعوة الى أسترداد فعالية الوحدة الوطنية الحقيقية النابعة من وجدان الناس وفكرهم الموحدة بما رسخ فى ضمير من حس اجتماعى واخوة فى الله والانسانية تتجاوز علاقات الدم والارض



والجوار. ولهذا السبب وحده كان السودان الحديث وحدة انسانية لا تقل عن الوحدة الانسانية المجاورة في مصر التي ظلت لما يقرب من مائة قرن خاضعة لسلطة مركزية أو نظام اداى يفرض على الناس التوحد في حين عاش السودان طوال هذه القرون قبائل وجماعات متفرقة ولم تخضع لسلطة مركزية فعلية الا في العصور الحديثة . وماكان يجمع بينها على تفرقها هو هذا الوجدان المشترك . هو هذه الصباغة الانسانية الفاعلة التي وجدت بينها طوال قرونها الاربعة عشر المصامية . ولولا هذه المصباغة المشتركة لما تمكن الفونج من بسط سلطانهم على معظم أقاليم السودان من أطراف الجنوب الى الشمال والشرق والغرب فمهدوا السبل للحكم التركي الذى أكد وحدة البلاد الادارية المرتكزة على وحدتها الفكرية والشعورية التي برزت في منقوانها وقوتها في المهدية وفي بداية صدام أهل السودان للمستعمرين في كررى وغير كررى .

ومثل هذه الدعوة للتحرر الثقافى والحضارى ونقض مخططات المستعمرين في التربية والحياة العامة استرجاعا لفعالية الشخصية القومية لا تحرم غير المسلمين من التعبير عن قيمهم كما سى على ذلك الدستور . والدولة ذاتها مكلفة بذلك . ومما يسهل الأمر ان المسلمين انفسهم قد استوعبوا في منظورهم معظم تراث أهل السودان بما فيه المسيحية التي تفاعلت معها حضارة الاسلام على عهد النبوة فهضمتها وضمت قسما في اطارها حين قبل أهل النبوة الاسلام . ومن هنا كان هذا الاستفزاز الدينى الذى صاحبه هذا التفاعل طوال التسعة قرون التي سبقت ظهور دولة الفونج . فقد كان التفاعل سلميا لم نسمع بحرب بين المسلمين والمسيحية في دولة علوة . فعلا عن ان الاسلام كما رأينا لا يعادى المسيحية ولا اليهودية بل يمنحها حماية الله ورسوله . واذا كان هناك من عداة فهو عداة العربيين الذين اعتبروا المسححة مظهرا من مظاهر قوميتهم فعادوا الشعوب غير المسيحية وحاربوا بنظم القدر ثقافتها ودياناتها وسعوا الى فرض استعمارهم العسكرى والاقتصادى والثقافى . أما أهل السودان من المسلمين فلا يكنون لأخوانهم المسيحيين الا كل حب ومودة لأن اسلامهم لا يكتمل الا بحماية حقوق اخوانهم من أهل الكتاب الذين أمر الله بحمايتهم . وهناك فرق بين المليسية الاستعمارية التي هي مظهر من مظاهر عدوان الغرب على بقية العالم غير

الغربي وبين المسيحية السمحة التي عاشت في أمن واستقرار في كنف دولة  
الإسلام طوال تاريخ الإسلام ووجد المسيحيون في ظلها كل فرص الازدهار  
والتقدم كما تشهد بذلك كتب الغربيين قبل المسلمين . ولم تعرف  
علاقات المسلمين بالمسيحيين التوتر إلا حين أجمع المستعمرون نيران  
الفتنة بين الأخوة لخدمة أغراضهم الاستعمارية عملا بالحكمة  
الاستعمارية فرق تسد .

الدين كما قلنا في البداية سلاح ذو حدين ، وخطره عظيم حين  
يستغل لشغال الفتنة بين الناس . وفي التجربة الاستعمارية التي نشهد  
أفان عييلها في الشرق الأوسط على يد الصهيونية عظة لنا وعبرة .  
أن وضع السودان الذي يفرض على البشر التسامح ويجعله شيعه من  
شيم النطوس قد أضاف اليه الاسلام بعدا وعمقا ضمان وأي ضمان ضد التعصب  
والتطرف وتمزيق الوحدة الوطنية بأسم الدين .

## جدلية الوحدة والتشتت

في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان  
د. عساري أحمد محمود

### ١/ مقدمة

أن للغة دوراً جوهرياً في قضايا الوحدة الوطنية في السودان ، ما اتحل منها مباشرة باللغة العربية وتعزيزها ، وحماية اللغات المحلية ودعمها ، وتعريب التعليم والإدارة والمجتمع ، ومحو الأمية ، وما للغة من أثر دينامي فاعل في تكوينه وتشكيله كالتمايز الطبقي والذاتية العرقية ، والهوية الثقافية ، وبلورة الأمة .

وإذا نتعدى في هذه الدراسة لطرح قضية اللغة وتداخلها مع قضية الوحدة الوطنية ، فإنا لا نطمح إلى تقديم حلول للمشكلات التي تنشأ من ذلك التداخل . بل نتوجه إلى فحص الإشكالية اللغوية القائمة في السودان ، واكتناها منطقها الداخلي ، تحلية لجدلية الوحدة والتشتت التي تنطوي عليها .

وسنقسم دراستنا إلى أجزاء<sup>١</sup> نعالج في كل منها على حدة جانباً من جوانب هذه الإشكالية . فبعد تقديم مرتكزات الإطار النظري الذي سنعتمده ، نقدم تبياناً لطبيعة التشكيلة اللغوية الانتقالية التي تولد الوضع اللغوي في السودان وتخلق في جدليتها الداخلية ، أنماطاً من اللامساواة اللسانية - الاجتماعية . ثم نتناول عربية جنوب السودان ونسب عناصر الوحدة والتشتت الكامنة في توزيعها الانتشاري ، وفي خصوصيتها التاريخية وفي قدرتها على استيعاب التراث الشعبي المحلي ، وفي تغير بنيتها اللسانية في اتجاه التلاقى مع عامية الخرطوم . كذلك نعرض للمواقف المعادية للغة العربية من قبل منظمة كنيسية عالمية تعمل في جنوب السودان ، هي المعهد الصيفي للدراسات اللسانية ( Summer Institute of Linguistics ) ، وأخيراً نطرح رؤيتنا حول مسألة اللغات المحلية ، محور قضايا اللغة والوحدة الوطنية .

## ٢/ جدلية الظاهرة اللغوية وتاريخيتها

فى مشروعنا للتمدى لقضايا اللغة والوحدة الوطنية نعتمد رؤية جدلية تاريخية ستتضح مرتكزاتها النظرية ومعالمها هنا فى سياق هذا البحث . وستبين لنا جدوى هذه الرؤية فى توجيهنا الى رصد كوامن الوحدة والتشتت التى تنطوى عليها مسألة اللغة فى السودان ، وفى معاييتنا لتفاعلات الظاهرة اللغوية مع عناصر الكل الاجتماعى الاقتصادية والسياسية ، والاندسولوجية ، وفى سعينا للسفاذ الى دينامية التفسيرات التى تخضع لها اللغة فى بنيتها اللسانية الداخلية وفى علائقها الخارجية المتصلة بالانتشار والانحسار .

وباعتماد هذه الرؤية الجدلية التاريخية ، مانا نتجاوز الدراسات والأفكار التى تنطلق من مواقف تقديسية مسقة للغة العربية ، وتلك التى تنطلق من مواقف رومانسية تجاه اللغات المحلية . وكذلك تتجاوز هذه الرؤية ، بمقتضى المقولات العلمية التى ترتكز عليها ( الكل ، التناقضات ، التغير ، والفاعلية ) ، تتجاوز الدراسات ذات النزعة التجريبية الساعمة الى تقديم حلول ترقسية لوصفات تخديرية لمشكلات اللغة الأساسية المتصلة بقضايا الوحدة الوطنية .

ان الظاهرة اللغوية ، حين نخضعها للنظر فى اطار الرؤية الجدلية التاريخية تتكشف لنا مسألة لا يمكن تناولها كمعطى ماكن تعمل فيه ، أو حوله ، اجراءات نظرية أو منهجية لا تاريخية . وسنقدم فى الأجزاء التالية تبياناً لمرتكزات التناول الجدلى التاريخى للظاهرة اللغوية فى تداعيلها مع قضايا الوحدة الوطنية . وهذه المرتكزات هى :-

فاعلية المستوى اللغوى كمستوى ممارسة مستقل نسبياً فى منظومة مستويات الممارسة فى الكل الاجتماعى ، ولصاقة التفسير باللغة سواء كان ذلك فى بنيتها الداخلية ام فى العلائق الخارجية التى تدخل فيها ، ولزامة التناقضات اللغوية المتصارعة فى المجتمع متعدد اللغات ، وتفاعل اللغة مع العرقية فى أوضاع التداخل البين - جماعى .

## أ/ اللغة كمستوى ممارسة فاعلة :-

ان للموقع الذى تتواءم اللغة فى منظومة عناصر الكل الاجتماعى أهمية جوهرية على المستوى النظرى ، من حيث اتجاهات توصف وتفسير أشكال تحقق الظاهرة اللغوية فى المجتمع ، وعلى المستوى العلمى ، من حيث دور المعلومات المستقراة من الدرس النظرى فى استبصار آفاق حسم قضايا اللغة ، التقنية منها والسياسية .

فباللغة لبست ، كما تذهب بعض المعالجات الماركسية غير المتعمقة جزاءً من البناء الفوقى مثلها مثل الايديولوجية ، وأشكال الوعى الإنسانى المختلفة محكومة ومحددة بأثر البناء التحتى (الاقتصادى) (١) . وهى لبست ، كما توحى الافكار المستوحاة من بعض الدراسات التجريبية ، ظاهرة عاكسة للتفاعلات التى تحدث فى الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . كما انها أى اللغة ليست وسيلة اتصال حسب ، ولكن اللغة تتمثل وجودا ماديا فاعلا ، ذا استقلال نسبى ، فى المجتمع .

ولكن نجد هذه الفاعلية التى تنطوى عليها الظاهرة اللغوية فى ذلك الكل الاجتماعى ، فأننا سستلهم مقولات نظرية لويى التوسير فى مشروعه للتكملة النظرية للفلسفة الماركسية ، وهى المقولات التى تدور حول مستويات الممارسة المكونة للكل الاجتماعى . فنقترح ادراج الظاهرة اللغوية كمستوى ممارسة لسانية لها ذات الطبيعة البنيوية والفاعلية المتبادلة التى لانواع الممارسة البشرية الاخرى المعتمدة فى نظرية التوسير وهى الممارسة الاقتصادية ، والممارسة السياسية ، والممارسة الايديولوجية ، والممارسة العلمية . (٢)

واذ تضيق هذه الدراسة عن ايراد تفاصيل نظرية التوسير هاننا نكتفى بايراد الفكرة المحورية التى تنطوى عليها وتنطلق منها وهى القول بوجود مستويات نوعية مختلفة للممارسة البشرية (ممارسة اقتصادية ، وسياسية ، وايديولوجية ، وعلمية) مترابطة داخل وحدة المجتمع البشرى . وتشترك كل ممارسة مع رصيفاتها فى خصيصة انطوائها على أعمال جهد انسانى فى عملية تحويل مادة خام معلومة ، الى ناتج محدد ، بواسطة استخدام وسائل انتاجية محددة . وتختلف

الممارسات بعضها عن البعض الآخر في طبيعة وخصوصية الجهد الإنساني،  
والوسائل المستخدمة والمادة الخام والنتائج النهائية . كذلك تختلف في أن  
لكل منها تاريخا اجتماعيا مستقلا ، وتأثير تغير مختلفه التسارع  
عبر الزمان .

وإذا تدرج أنواع الممارسات المختلفة في كل اجتماعي مركب ، فإن  
لكل ممارسة فاعليتها المحددة لتكوين الممارسات الأخرى ، ولتكوين  
الكل الاجتماعي المركب ذاته كما أن للممارسات الأخرى ، والكل الاجتماعي  
أيضا ، فاعلية محددة لطبيعة تلك الممارسات الأخرى من جهة ، وبينها  
وبين الكل الاجتماعي من جهة أخرى ، ويكون للممارسة الاقتصادية ، في  
خاتمة المطاف ، الأثر الحاسم في تكوين الكل الاجتماعي .

ونحن حين ندرج اللغة كمستوى ممارسة له ذاتية وبنية داخلية  
واستقلاله النسبي داخل المنظومة الكلية ، فذلك لكي نجد الظاهرة  
اللغوية ، نظريا وعمليا ، في الكل الاجتماعي ، ولتؤمل الملائق الجدلية  
التي تربط اللغة بمستويات الممارسة الاجتماعية المختلفة ، كل على حدة ،  
وتلك التي تربطها بتفاعلات الكل الاجتماعي ، في كليته من جهة أخرى .  
وكذلك لنؤكد أن حل قضايا الوحدة الوطنية في السودان ، من حيث أنها  
قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأيدولوجية ، لن يكتمل في  
غياب إيجاد حل لقضية اللغة المتجذرة أصلا من تفاعلات الممارسة  
الاقتصادية وفي انماط تشكل البناء السياسي وفي إسقاطات الأجهزة  
الأيديولوجية في المجتمع . ومن منطلق هذا الطرح النظري لموقع اللغة في  
الكل الاجتماعي ، تسقط تلك المحاولات التبسيطية ، والسطحية ، التي تنمى  
لقضايا اللغة مجتزئة من أسبقيتها الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية  
ومن أبعادها المتعلقة بأفاق التحول الاجتماعي .

### بم اللغة كظاهرة اجتماعية متغيرة ومحكومة تاريخيا

أن اللغة ظاهرة اجتماعية محكومة تاريخيا . ومثلها مثل الظواهر  
الاجتماعية الأخرى ، فإنها تدرج تحت أثر القوانين الجدلية للتغير  
والتحول . فهي متغيرة دوما في بنيتها اللسانية الداخلية من حيث  
تباين عناصرها الصوتية ، والنحوية والمعجمية ، وتطورها في اتجاهات  
معروفة تحت أثر التماس والتداخل مع أنظمة لغوية أخرى ، وبمقتضى

التفاعل مع ممارسات الكل الاجتماعي ، الاقتصادية منها والسياسة والايثنولوجية ، مما يخلق لهجات اقليمية وطبقية وعرقية ونوعية .  
كذلك نجد أن اللغة دائرة في محور التفجر من حيث علاقتها الخارجية النازعة الى التناقض والتصارع في أوضاع التماس اللساني - الاجتماعي .  
وفي السودان، تتمثل هذه الخاصة في تفاعلات تيارات الانتشار (العربية)، والانحسار (اللغة النوبية ) ، والتلاشي (لغة الرقسيدي)، والاندغام العنوي (لغة الفولاني في مايرسو)، والتسايكن الدنيامي (العربية والدينكا في اببي) التي تسطو عليها العلاقات اللغوية في أوضاع التعدد اللغوي .

ان ظواهر التفجر والتحول والتباين التي تسم الاوضاع اللغوية في السودان تتأصل تاريخيا في التطور غير المتكافئ المتخلف من تمفصل الريف (حيث تهيم اللغات المحلية ) بالمدينة والاقتصاد القومي (حيث تهيم العربية ) . وقد تولدت من هذا التماثل ظواهر اجتماعية أضحت تفاعل على وتاثر متسارعة، عمليات التفجر والتحول والتطور اللغوية .  
وهذه الظواهر الاجتماعية تتمثل في النمو السكاني في المدن ، والهجرات والتراوج بين أفراد المجموعات العرقية - اللغوية وبرلثة المزارعين ، والانتشار النسبي للتعليم بالعربية، وانحياز الاسرة كوحدة العمل الاساسية التقليدية في القرية . ومن جهة أخرى فلقد تحققت العناصر المختلفة المكونة للتشكلة اللغوية الانتقالية في السودان ، بحيث أصبحت نواحي انتشار العربية وانحسار اللغات المحلية تعمل آنفا وفق المنطق الداخلي للبيئة اللغوية الانتقالية بقوة الدفع الذاتية .

ان تجذر سمات تغير الظاهرة اللغوية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، وتماؤها مع تولد الظواهر الاجتماعية الشائنة ، وانطوائها العنوي في المنطق الداخلي لدينامية التشكلة اللغوية الانتقالية - كل هذا يستتبع نتائج محددة لقضايا اللغة والوحدة الوطنية المتعلقة بالسعي الانساني الى التدخل ، عمليا أو شعوريا ، في المسار الحتمي الذي تأخذه الظاهرة اللغوية . ذلك ان السعي التخطيطي لابد أن يرتكز على وعي علمي بحدود امكانيات التدخل الانساني في اعادة تشكيل الظواهر اللغوية المتحققة . فاذا كانت اللغات المحلية آخذة في الانحسار يحكم التدبير التاريخي لتفاعلات البنية الاجتماعية المولدة

دوما للظروف الموضوعية المادية التى تحكم المصار لكل لغة ، فان الاعتقاد فى امكان المحافظة على هذه اللغات ، فى هذه الاوضاع ، يصبح ضربا من ضروب خداع النفس .

كذلك نخلص من هذا الطرح الى أن أية لغة ، من حيث هى راموز مستقل بين رواميز متعددة ، لاتنطوى على حتمية علاقة سرمدية بذوات اجتماعية معلومة . ولكن يمكن أن تتغير اللغة المتحدثة من قبل مجموعة مابالانحصار أو بالتلاشى وتحل محلها لغة أخرى - وذلك هو الوضع الطبيعى بمقتضى لزامة وخاصة التحول فى الظاهرة اللغوية .

### ج/السوق اللسانى والقيمة الشرائية للغة

ان اللغة ليست أداة اتصال ومعرفة فحسب ، ولكنها أيضا أداة قوة وسلطة . وقد جاءت نظرية (السوق اللسانى ) التى طورها بورديو وبولتانسكى تعبيراً عن هذه الخميصة فى اللغة . واذا نحن استنطقنا نصوص المقالات التى تورد مرتكزات هذه النظرية لأغراض هذه البحث عن قضايا اللغة والوحدة الوطنية فى السودان فاننا نخلص الى أن لكل لغة ، من حيث هى رصيد رمزى ، قيمة شرائية نسبية فى السوق اللسانى الذى يكون فيه لكل قدرة لغوية معلومة (لغة ، لهجة الخ) دور رأس المال .

وينشأ السوق اللسانى عندما تندفع مجموعات رطانية متباينة ، أو "قوميات " لغوية مختلفة ، فى كيان سياسى واحد . اذ تنتج ، عندئذ ، علاقات قوى متمايضة بين هذه المجموعات أو القوميات وفق القوة الاقتصادية ، أو الحجم السكاني ، أو المنعة السياسية لكل منها . وفيما يتصل باللغة ، فان كل مجموعة تحمّل ، ابتداءً ، رصيذاً لغوياً معلوماً (لغتها) تتماوق قيمته الشرائية بحيويتها (حجمها وقوتها السياسية والاقتصادية) ، وبقدرتها على انتزاع ودعم دور فعلى لذلك "الرأس مال اللغوى" فى اجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية (التعليمية) . ذلك أن هذه الاجهزة تنطوى فى بعض مراكزها وفى أنماط معينة من أشكال تفاعلها مع عوامل أخرى على كونها مناط الحراك الاجتماعى. وهكذا تكون للغات المحلية ولغات



التخاطب العربية الخلاسية منها والمتعمة بالهجنة ، قيم شرائية دنيا مقارنة باللغات التي نالت حظا أوفر من النمذجة ، واختيرت لغات رسمية أوقومية (العربية) أو أضحت يشتد عليها الطلب والاقبال في اطار سياسات الانفتاح الاقتصادي الراهنة (الانجليزية ، الفرنسية ، الألمانية) .

من هذا المنطلق نخلص الى أنه لايمكن أن تكون للغة ماقيمة شرائية ذاتية بمعزل عن دور معلوم في السوق اللساني المحكوم بمقتضيات التوازنات العادية لقوى المجموعات المتعددة ، والى أن القيمة الشرائية للغة تتصل مباشرة بالدور الموكل لها ، وبحيوية هذا الدور ، وسأشره في انتشارها أو انحسارها . ومنذئذ يصبح لزاما على الذين يعمون لانقاذ رأسمال مهدد (لغة في مرحلة الانحسار) الدخول في معركة واسعة حول أدوات اعادة انتاج الرأسمال اللغوي المهمين ذى القيمة الشرائية العليا (كالتعليم وأجهزة الاعلام الجماهير الكبرى ، على سبيل المثال) .

كذلك نخلص الى أن حسم قضية القيم الشرائية النسبية للغات لا يكون على أساس القدرات الذاتية لهذه اللغات ، المتحققة منها أو الكامنة . أى أنه لايمكن أن يركز على أساس لساني ، ولكن على أساس سياسي اجتماعي في المقام الاول . فالصراع في السوق اللساني ليس "مراعاً لغوياً" ولكنه صراع بين أفراد في مواقع اجتماعية محددة حول الهيمنة على السوق اللساني والسيطرة على أدواته المختلفة .

#### د/ اللغة والعرقية في اطار العلائق البين - جماعية

أن للعرقية والعلائق البين - جماعية في السودان أشرا جوهريا في قضايا بناء الأمة نزوعا نحو الوحدة أو انكفاء الى التشتيت . ذلك ان قضية العلائق البين - جماعية بين العرقيات المتباينة ، التي للغة دور فعال فيها ، هي قضية الوحدة الوطنية ذاتها ، وموضوعها ، ومحور دوراتها .

أن الدور الفعال للغة في العرقية والعلائق البين - جماعية يأتي من حيث أن اللغة أقوى عامل في الحفاظ على فرادة المجموعة العرقية ، بل ان اللغة ظاهرة تخلق بها العرقية وتتأصل في المجتمع

متعدد العرقية واللغات . وتتداخل اللغة مع العرقية من حيث ان اللغة ، بمقتضى طبيعتها كميراث ذى جذور فى بنىة العرقية ذاتها ، يمكن أن تكون رمزا لتعبئة الحس العرقى - القومى عند تصاعد الصراعات البين - جماعية .

وفى اطار العلائق - البين جماعية تكون الخصيصة اللازمة ، واللبقة دوما ، باللغة هى التجاذب الجدلى بين دينامية وحدوية وفاعلية تشبثية . اذ أن ذات الطبيعة الكامنة فى الظاهرة اللغوية التى تؤهلها لتكون قوة موحدة ، من حيث فاعلية اللغة المشتركة فى تنمية حس قومى موحد ومجتمع مسجّم - هذه الطبيعة تؤهل اللغة لتكون كذلك قوة مشتتة ، من حيث قابليتها الطعبة للتشكل كمهماز لحفز المشاعر العرقية وكرمز لتأجيج الصراع البين - جماعى فى منعطفات ساسة معلومة فى المسار التاريخى للقطر متعدد العرقية واللغات .

ان السعى التاريخى للسلطات السياسية المتعاقبة فى السودان منذ الاستقلال ، الى اتخاذ سياسة لغوية بتنمية لغة مشتركة ( العرسة ) اما ينطلق من أعتقاد صمنى بأهمية اللغة المشتركة فى خلق وحدة وطنية وبلورة قيم اجتماعية وسلوك نمطى . ولكن الطبيعة الحدلية للظاهرة اللغوية فى مجتمع متعدد انلافات كالسودان تنطوى انطوايا عضويا على عوامل معرقللة تشكل كواح عصة فى مسار هذا التوجه . اذ تتعرض مثل هذه السياسة اللغوية القاصدة الى الوحدة لمعارضة شرائح ذات مواقع استراتيجية فى المجموعات العرقية . وتتأتى هذه المعارضة انطلاقا من احساس هذه الشرائح بأن لغاتها الوطى - المحلية ( المحلية ) قد هُشمت ، وأن قدرتها على الإبداع الأدبى والثقافى قد احتسبت ، وأن امكانياتها على الحراك الاجتماعى قد كسبت ، وأن هويتها الجماعية قد صودرت .

وعندئذ تشد حدة الصراع البين - جماعى الدائر أصلا لعوامل قد لاتكون ذات صلة باللغة ابتداءا ، فيبدأ هذا الصراع بأخذ ابعادا عاطفية تسهر اللغة أوارها .

### ٣/انتقالية الأوضاع اللغوية

إن السمة الجوهرية للأوضاع اللغوية في السودان هي التغير المستمر المتسارع . وتتمحور دينامية هذا التغير في الانتقال التدريجي من هيمنة اللغات المحلية (أكثر من مائة لغة) في اتجاه هيمنة اللغة العربية . واستنادا على دراسات مسح أجريتها في أقاليم جنوب السودان وفي إقليم دارفور، ودراسة أجريت في حلفا الجديدة، وفي كسلا ومنطقة ريغي الحدود بإقليم الشرق (معهد الخرطوم الدولي للغة العربية : تحت الإعداد)، وفي منطقة الإنقضاء، يمكن أن نستطع من كل الوقائع التجريبية المتكثرة لهذه الأوضاع سنة انتقالية تنتظم فيها أنماط لغوية أساسية تستقطب ، في آن واحد البعدين الآتي والتاريخي للانتقالية اللغوية .

النمط الأول : الهيمنة الكاملة للغات المحلية .

النمط الثاني: الشائبة اللغوية بين اللغات المحلية واللغة العربية .

النمط الثالث : الهيمنة الكاملة للغة العربية

إن هذه الأنماط الثلاثة المرتبة لتعكس لنا البعد التاريخي التماثلي للانتقالية اللغوية في السودان في تطورها عبر الزمان . فالنمط الأول ، نمط الوجود الأحادي للغات المحلية يتمثل المرحلة التاريخية الأسبق قبل دخول العرب إلى السودان حاملين معهم اللغة العرسية . والنمط الثالث ، نمط الوجود الأحادي للغة العربية والتلاشي الكامل أو شبه الكامل للغات المحلية ، تمثل المرحلة الأخيرة في عملية التحول اللغوي، وهي مرحلة لم نصلها بعد ، وإن استشرنا بواكير تحققها المستقبلي البعيد بشكل جيني . أما النمط الثاني، نمط الشائبة اللغوية ، فتتمثل مرحلة تاريخية انتقالية داخل منظومة البنية الانتقالية الكلية ذاتها المكونة من الأنماط الثلاثة ،وهي المرحلة الراهنة المتعلقة من تفاعلات التداخل اللغوي بين العرسية واللغات المحلية .

ومن جهة أخرى تعكس الأنماط اللغوية الثلاثة البعد الآتسي التشكيلية اللغوية الانتقالية في السودان . إذ يتزامن توزع هذه

الأنماط في السلوك اللغوي ( المعرفة اللغوية والاستخدام اللغوي) للسودان في مجموعه ، أو لقليم أو منطقة فيه ، أو مدينة ، أو قرية ، أو شريحة سكانية ، أو أسرة ، أو فرد . ذلك أن كل وحدة من هذه الوحدات (السودان، اقليم دارفور ، مدينة كسلا ، قرية ياي ، الشريحة العمالية بمشروع كنانة ، أسرة ذات خصوصية اجتماعية محددة فرد ينتمى لأسرة محددة ) نجد انه يتشخص أنبيا ، في سلوكها اللغوي جزء معلوم من التشكيلة اللغوية الانتقالية .

وإذا أخذنا وحدة (الأسرة ) كمثال ، فاننا يمكن أن نذهب الى أن كل أسرة في السودان وفق خصائصها الديمغرافية ووضعها الاجتماعي تتمثل التشكيلة سلوكيا لغويا متساويا مع خصائصها ووضعها في اطار التشكيلة اللغوية الانتقالية . فهناك أسرة يتحدث كل أفرادها اللغة المحلية فقط ، وأخرى لاتعرف غير اللغة العربية ، وثالثة تتعاف بثنائية لغوية بين لغتها العرقية المحلية واللغة العربية . وعلى مستوى آخر ، نجد أسرا يتباين توزع الأنماط اللغوية في كل واحدة منها وفق الترتيب العمري لأفرادها ، حيث يتحدث الكهول اللغة المحلية ، ولايعرف الأطفال غير العربية ، بينما يتحدث الراشدون اللغتين المحلية والعربية .

وتنطبق ذات الحال على الوحدات الأخرى، حيث تحتل كل واحدة منها موقعا معلوما في البنية اللغوية الانتقالية يبقى ثابتا ولكن تتباين فيه مواقع الوحدات المختلفة وفق خصائصها الاجتماعية . فالأسرة التي تحتل وضعا طبقيًا متميزا تميل ، الى ان يكون سلوكها اللغوي ذا توجه نحو العربية مقارنة مع الأسرة ذات الوضع الطبقي الأدنى والتي تسكن الأسرة الأولى في ذات الحيز الجغرافي . وهذا مثال توضيحي فحسب إذ أن الصورة الحقيقية أكثر تعقيدا .

ان هذا التمرور لطبيعة الأوضاع اللغوية في السودان - وهو تصور مبني على دراسات تجريبية - ضروري حتى نهيئ ان السريان التاريخي للغة العربية ، والذي نراه متحركا تحت بهرنا وفق تدافع وتناقض أنماطه المتساكنة تزامنيا ، ان هذا السريان ذو اتجاه دينامي للتحويل من هيمنة اللغات نحو اللغة العربية . إذ ان احتمال تنامي تفاعلات عناصر البنية اللغوية الانتقالية الى نهايتها المنطقية الحاسمة

المتشكلة في الهيمنة الشاملة للغة العربية وتلاشي اللغة المحلية بصورة شبه كاملة نشهد له تحققا جنينيا في عدة مناطق في السودان (حلفا الجديدة)، وفي مجموعات عرقية معلومة (الكريش، والنجالقولقولي، والفيروقي، في غرب اقليم بحر الغزال)، وبالنسبة لأفراد من قطاعات سكانية محددة في مختلف المدن (أطفال مدن الفاشر، وجوبا وكمل) حيث يتسارع الاكتساب المستمر للغة العربية كلغة أم بدلا من اللغة المحلية التي ارتبطت تاريخيا بهذا الدور.

ان اقتناعنا بواقعية التصور الذي طرحناه حول تطور مسار الأوضاع في السودان في اتجاه الهيمنة الشاملة للغة العربية تنطلق من الرؤية التاريخية الجدلية لظاهرة التحول اللغوي المستمر في السودان. هي رؤية تركز على مفاهيم نظرية، ووقائع تجريبية، ومقولات تفسيرية محددة ندرجها فيما يلي.

أولا: ان أنتشار اللغة العربية وانحسار اللغات المحلية في السودان عمليتان مترابطتان تاريخيا ومتفاعلتان جدليا، ولا يمكن فصل احدهما عن الاخرى الا تجريدا لأغراض الصبغ المنهجي. وهما تستمران في التفاعل بمقتضى تآلف تناقضى. فسيان العربية ينطوى انطوا<sup>1</sup> عضويا على انحسار اللغات المحلية، لأنه يتحقق بزحزحة اللغات المحلية تدريجيا من مجالات استخدامها. وتسرى هذه الزحزحة وفق ميكانيزمات التزايد الكمي لمعدلات استخدام العربية طاردة اللغات المحلية حتى يحدث، في نهاية الأمر، تغير كيفي تصبح العربية بمقتضاه اللغة المهيمنة تماما في تلك المجالات المعلومة. من هذا المنطلق تسقط التصورات لاستمرار حيوية اللغات المحلية متزامنة مع سريان اللغة العربية. كذلك يسقط كل تصور لوجود شائئية لغوية منسجمة بين العربية واللغات المحلية بحيث يكون لكل لغة دورها في المجتمع، لأن مثل هذا التصور ينطوى على اعتقاد ضمنى بان تفاعلات الانتقالية اللغوية المتحولة من هيمنة اللغات المحلية في اتجاه هيمنة العربية يمكن أن "تجمد" ذاتها في مرحلة من مراحل تطورها بحيث تكون هناك شائئية لغوية منسجمة وقادرة، لكن وضعها كهذا لايتأتى الا اذا استمرت اعادة انتاج المرحلة الشائئية بطريقة دورية لانتهائية، واذا لم تكن عملية التقيير ذات اتجاه معلوم ابتداء<sup>2</sup>ا. وهذه أوضاع

ليست من طبيعة الظواهر الاجتماعية التاريخية .

ثانيا : ان تمثل كل الانماط اللغوية التي تكون التشكيلة اللغوية الانتقالية في السلوك اللغوي للمجتمعات اللغوية المتعددة في السودان ، بفاعل ديمامية هذه التشكيلة بحيث يتنامى سريان اللغة العربية بقوة دفع ذاتية وفق المنطق الجدلي الداخلي للبنية اللغوية الانتقالية . اذ ان هذه البنية تستبطن حركية واتجاهية كامنتين بمعنى العلائق المتناقضة بين عناصرها (الانماط اللغوية) ، وان هذه الحركية والاتجاهية الكامنتين تعملان لصالح العربية بحكم المرنكورات المادية التي تقوم عليها البنية اللغوية الانتقالية مثلما سنسبين في الجزء التالي . ولكن لابد من ان نحترز ، في هذا التفسير الذي سقناه حول سريان العربية وفق المنطق الذاتي للبنية اللغوية الانتقالية ، من ادماج مفهوم البنية ، من حيث هي متصور مجرد ، في الوقائع اللغوية التحريمية التي استشففنا منها مفهوم البنية الانتقالية استاءا .

ثالثا : ان عملية سريان العربية وانحسار اللغات المحلية ترتكر على أسس مادية تتمثل بأصول جذرية متعددة في المسار التاريخي للنحول اللغوي في السودان . وقد ارتبطت هذه الاصول الجذرية المتعددة بخلقة الأسس الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي كانت تدعم اللغات المحلية ، وكذلك ارتبطت بانشاء بنات بديلة مستحدثة ، أو مخلقة من تفضل الأشكال التقليدية والمستجدة . ومن جهة أخرى فانه قد نشأت ظواهر اجتماعية تداخلت تداخلا منعقفا مع مسارعة عملية انتشار العربية وانحسار اللغات المحلية وهي الظواهر المتمثلة في نشأة المدن والهجرات من الريف وبلدت المزارعين ، والتزاوج بين المجموعات العرقية اللغوية ، والتعليم باللغة العربية وتعقيد شبكات التواصل المباشر أو عبر وسائل الاتصال الجماهيري الكبرى . كذلك تأسست أعراف وتقاليد وتوقعات حيال اللغة العربية واللغات المحلية ارتبطت بالقيم الشرائية المتميزة لكل من هذه اللغات وبالوعي الشعبي حول مستقبل كل منها .

ونحن اذ نركز على جذور سريان العربية ، والعوامل الاجتماعية المصاحبة ، والقيم الشرائية المتميزة للغات في السوق اللساني ، فذلك لكي نبين منعة الأسس المادية والقيمية التي يركز عليها سريان اللغة العربية والتي تنطوي في ذاتها ، على عوامل خلقة وتقويغ دعائم اللغات المحلية في المجتمع .

ولكن هناك نقطة احتراز نظرى . ان اكتناها الفحوى الجدلية للظاهرة اللغوية يحتم علينا ان لا ننظر الى الأوضاع اللغوية فى السودان من منطلق تنبؤ آلى . ذلك أن الذى نشهده فى السودان ليس سريانا تطوريا محتوما من اللغات المحلية فى اتجاه الهيمنة الكاملة للغة العربية . فاحتمالات النكوص وانحسار مد سريان اللغة العريية واردة ما استمرت إعادة توليد التشكيلة اللغوية الانتقالية بأنماطها اللغوية المختلفة ، ومتى ما استجدت الظروف السياسية المواتية . اذ أن الأساسى المادى اللغوى الذى يمكن ان تنطلق منه الإنكفاء اللغوية فى اتجاه إعادة هيمنة بعض اللغات المحلية أو الانفلات نحو لغة مشتركة بديلة موحود متمثلا فى نمط الهيمنة الكاملة للغة المحلية وسط الثنائية اللغوية الموجود فى مناطق التداخل اللغوى . أما الأساسى المادى الاجتماعى للإنكفاء أو للانفلات فبالامكان خلقه باعمال اجراءات التخطيط اللغوى بالصرامة التى يتطلبها الموقف السياسى المستحدث (انمصال جنوب السودان) وان تاريخ اللغة العربية فى اسبانيا (وصقلية) وفارس يبين لنا أن العربية ، بعد قرون من السريان المستمر، قد انحسرت صفة نهائية أو شه نهائية سمقتضى تقويض الأسس السياسية والابديولوجية والبشرية التى كانت تدعم ذلك الانتشار .

ويتبين من العرض السابق أن الوحدة اللغوية بين المجموعات العرقية - اللغوية ، بل وبين الشرائح الاجتماعية المتمايية داخل المجموعة الواحدة، لم تتحقق بعد. واذا يكون للممارسة اللغوية زمان تاريخى خاص بها لا يتطابق مع زمان الممارسات الاقتصادية أو السياسية أو الابديولوجية، وهو زمان يتم ببطء نسى مقارنة مع ازمئة تلك الممارسات ، بحيث لا يتساقق تسارع التغير اللغوى فى اتجاه العربية مع سرعة بلورة الظواهر الاجتماعية التى يرتكز عليها ذلك التغير. فان الوحدة اللغوية لن تتحقق فى المستقبل القريب . وكذلك لن تكون اللغة عاملا وحدويا بصفة مطلقة فى السودان بالرغم من استمرار تهاوى الثنائية اللغوية الى واحدة لغوية فى صالح العربية. ولكن سظل الانتقالية اللغوية مناط التجاذب الجدلى بين الوحدة والتشتت . فهى فى حركتها التطورية تستبطن كوامن وحدويه من حيث توجهها العام تجاه لغة مشتركة هى

العربية . ومن جهة أخرى، فأنها في تباينها السكونى تنطوى على وقائع تشتيتية من حيث تعدد الانماط اللغوية وتوزعها غير المتوازي على المجموعات المختلفة ومن حيث ارتكاز هذه الانماط المتعددة على دعائم اقتصادية وسياسية وايديدلوجية تخلق، بدورها، لذلك التباين اللغوى معادلات عرقية، وطبقية وديمغرافية متميزة .

وهكذا يسقط كل حديث مطلق عن الوحدة اللغوية كرافد من روافد الوحدة الوطنية في الماضى ، أوفى الحاضر، أوفى المستقبل القريب . ويصبح التركيز الانتقائى على البعد النازع الى بلورة الوحدة اللغوية المتمثل فى السريان التاريخي والآنى للغة العربية فى اتجاه هيمنتها الكاملة . ويصبح اختزالا للوقائع الراهنة، وتهميشا للعناصر التشتيتية فى جدلية الانتقال الى اللغوية الراهنة، وهذه العناصر التشتيتية تتمثل فى التوزيع الأنى للامتوازي للأرمدة اللغوية، ومايصاحب ذلك من تمايز فى فرضي الحراك الاجتماعى .

## 2/ كوامن الوحدة والانفلات فى عربية جنوب السودان

أن المسألة الاساسية، والحاسمة فى قضايا الوحدة الوطنيه تدور حول جنوب السودان، وذلك لخصوميته المتفردة بين الاقاليم والمناطق الأخرى فى السودان : خصوصيته التاريخية من حيث جذور تطوره كوحدة جغرافية وبشرية اندغمت فى الكيان السياسى الذى عرف بالسودان فى فترة متأخرة نسبيا، ومن حيث مسار تطور ذلك الاندغام الذى اتسم، بصفة أساسية، بالعنف وخصوصية اجتماعية تتمثل فى اختلاف نسبى، فى اللغة، والعرق، والدين وثم خصوصية سياسية تتحدر من ذلك التاريخ وتتداخل مع الخصوصية الاجتماعية وتتمثل، فى المرحلة الراهنة، فى الحرب التى ظل يخوضها جيش تحرير السودان بقيادة جون قرنق ضد الحكومة السودانية .

أن هذه الخصوميات التى أشرنا اليها اشارات عابرة تشكل السياق الاجتماعى التى تدور فيه قضية اللغة وتطرح ذاتها كاحدى قضايا الوحدة الوطنية . ولاغرو ان أضحت قضية اللغة فى جنوب السودان أكثر قضايا اللغة تعقيدا فى السودان كله . فجنوب السودان تتحدث



فيه أكثر من خمسين لغة مختلفة من مجموع المائة لغة، أو أكثر المتحدثة في السودان ، وهي المنطقة الوحيدة في السودان التي تنتشر فيها لغة عربية خلاسية ذات خصائص لغوية واجتماعية منفردة . كذلك هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغة الانجليزية فيه وضع منفرد، كذلك هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغة الانجليزية وضع متميز من حيث المعدلات النسبية للمعرفة بها واستخدامها في مجالات الحياة اليومية والعملية . ومن حيث انها تتمتع بوضع قانوني ، وفق اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ ، يجعلها اللغة الرئيسية في الاقليم الجنوبي . كذلك نجد أن جنوب السودان هو الجزء الوحيد في السودان الذي للغات المحلية فيه وضع تشريعي يؤمن تدريسها في التعليم الابتدائي . تلك هي متغيرات قضية اللغة في جنوب السودان المتداخلة مع قضايا الوحدة الوطنية . وفي الأجزاء التالية نركز على عربية الجنوب وهي لسان عربي افريقي ذو خصوصية تاريخية ، واجتماعية ولسانية محددة ونتمدى لاكتناه اشكالياتها ، فنعرض لأوضاع توزيعها الآن و جذورها الوطنية المحلية ، وقدرتها الاستيعابية على حمل التراث الشعبي الجنوبي ونزوعها نحو التآلف اللساني مع عاميات شمال السودان - كل ذلك في اطار جدلية الوحدة والتشتت التي تكتنف قضايا اللغة والوحدة الوطنية .

#### أ/ التوزيع الانتشاري الآتي لعربية الجنوب

ان عربية الجنوب في أشكالها الهجين والخلاسية (ع) هي اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها (٥) ، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات العرقية - اللغوية الجنوبية الخمسين (أو أكثر قليلا) ، واللغة التي تستخدم ، أكثر من أية لغة جنوبية أو اقليمية أو عالمية أخرى كلغة ثانية متساكنة مع اللغة المحلية داخل حدود المجموعة العرقية - اللغوية الواحدة ، واللغة الأكثر سريانا كلغة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان . كذلك هي لغة الخطاب السياسي السائدة والأوفر حظا للاستجابة والقبول لدى الجمهور متباين اللغات الذي يؤم الندوات السياسية ، والذي يستمع الى البرامج المباشرة من اذاعة جوبا .

وعربية الجنوب هي اللغة التي يتنامى سريانها الوظيفي مستوعبة بعض أنواع من التراث الشعبي الجنوبى ، ومتكيفة كأداة فعالة للأبداع الفنى المتمثل فى المسرح ، الشعبى منه والمدرسى ، وفى الغناء ، وهى اللغة التى تستخدم أحيانا كثيرة من قبل المعلمين لشرح وترجمة دلالات اللهجة العربية ، الفصحى ، لغة التعليم (٦) . ولكن ، وبالرغم من هذا التنوع الانتشارى العريض ، فإن الوحدة اللغوية لحوب السودان لم تتحقق بعد بصورة حاسمة . فهى مازالت فى مرحلة من مراحل تحقيقها التى قد تتواصل الى نهايتها المسطقة الحاسمة ، أو قد تعرقل وتكبح وتتحول اتجاهات مسارها . ذلك أن الشروط الموضوعية للانفلال من المسار التطورى فى اتجاه الهمنة الشاملة للغة العربية مستبطنة فى تصاعيف الوضع اللغوى الشامل الذى نفع فى إطاره عربية الجنوب ، فتوزع عربية الجنوب ، وإن كان توزعا انتشاريا عريضا ، إلا أنه نوزع سبى متأصل فى بنية لغوية انتقالية تحمل فى طياتها عناصر الإنكفاء والارتداد اللغوى المتمثل فى الوجود المتزامن لأساط همسه اللغات المحلية . كذلك لا يزال هذا الانتشار لعربية الجنوب أنتشارا ديمغرافيا على مستوى أفقى . أما على المستوى الرأسى ، فإن هذه العربية لم تصرف جذورها بصفة معتقة فى محيط الأسرة حيث لا زالت تهيمن اللغات المحلية . كما أن قدرتها الذاتية الإستيعابية للتعبير عن التراث الشعبى والأبداع الفنى لم ترتق بعد الى آفاق التعهد اللغوى الإبلاغى سمثل ماهو عليه الحال فى اللغات المحلية وفى عاميات شمال السودان .

ومن ناحية أخرى فإن المعادلات الشعورية لحقيقة التوزع الانتشارى لعربية تنزع نزوعا سالسا ينتقص من الرصيد الوجدوى الذى سجله لها ذلك التوزع إذ يبدى البعض فى الجنوب ضيقا شديدا إزاء حقيقة انتشار العربية ، وينكرها البعض أو لا يعترف بحجمها ، ويتجاهلها البعض عن قصد ويهملها فى مجال الحوار حول مسألة اللغة فى جنوب السودان ، وتجد الطبيعة الخلاسية والهجين لهذه العربية الأزدرا والتحقير فى بعض الدوائر (٧) .

**ب/ الجذور الوطنية المحلية لعربية الجنوب وجدلية التقويم التاريخى**  
 إن الهجين والخلاسية لعربية الجنوب قد شكلت وتبلورت فى علاقه نصيقة بتطور\* المسار التاريخى لجنوب السودان منذ منتصف القرن

التاسع عشر . فلقد ظهرت المدائن الاولى لهذه اللغة فى الزرائب والمحطات العسكرية والمدن الصغيرة التى انشئت فى مناطق عديدة من جنوب السودان آنذاك ، واستخدمت كوسيلة للتخاطب بين الاقلية المهمة القادمة من الشمال والاغلبية المكونة من المجموعات العرقية - اللغوية المحلية اللتين تمفصلتا فى تشكيلة اجتماعية جديدة . وقد كانت دينامية المكونات الموضوعية لهذا التماثل ، فى جوهرها ، من ذات الطبيعة النوعية التى تولدت عنها اللغات الهجين والخلاسية الاخرى فى العالم . وهى ديناميه اندمجت فيها كل من بريطانيا ، واسكترا ، وفرنسا ، واسانيا ، والبرتغال ، وهولندا مع التشكيلات الاجتماعيه الاقتصاديه فى محيط العالم الراسالى ، واتصلت بالرحلات الاستكشافية الجغرافية ، والتجارة بعيدة المدى والاحتلال العسكرى ، وتجارة الرقيق ، والهجرات السكانيه والاستعمار . فظهرت ، فى كل موقع ، بمقتضى تفاعلات ذلك التماثل ، المشحوة بالتناقضات الاجتماعيه ، لغة جديدة التحت فيها السببة التركيبية ( السحو والصرف والنظام الصوتى ) للغات المجموعات المهممن عليها مع الموارد المعجمية ( المفردات ) للغة المجموعة المهمة ، حالة رامورا لغويا هجينا ثم خلاصيا تنامي على مر الزمن ، وتولد ، وامتدت مجالات استخدامه . وتمثل بعض ذلك فى اللغات الهجين والخلاسية ذات الصلة بالانجليزية (فى غرب أفريقيا وبعض جزر الكاريبي ) والهلندية ( الافريكان فى جنوب أفريقيا ) .

أن الحصمة الجوهرية لهذه اللغات تكمن فى أن طبيعتها الهجين والخلاسية تتخلق متساوقة وبصفة حتمية مع الخصوبة التاريخية للتشكيلة الاجتماعيه - الاقتصادية التى تتولد فيها ، وهى خصوصية اتصلت ، فى كل حالات اللغات الهجين والخلاسية ، بهيمنة أقلية ذات منعة اقتصادية أوحربية أو تجارية أوساسية على أغلبية مكونة من مجموعات عرقية متعددة تتحدث لغات مختلفة وكانت عندئذ تعيش فى استقلال نسبي بعضها عن البعض الآخر وفق أنماط انتاج بدائية أو شبه بدائية .

لقد قدمنا تبينا للعلاقة اللازمة التى تربط اللغات الهجين والخلاسية ، أكثر من غيرها من اللغات ، بتاريخ اجتماعى قريب نسبيا ومماثل فى

مخيلة الجماهير التي تتحدث هذه اللغات لكن نؤكد على الإشكالية الجدلية التي ينطوى عليها التقويم الشعوري الأيديولوجي - لا الموضوعي - لتاريخ عربية الجنوب . فبمقتضى الظروف الموضوعية المنعطف السياسي الذي تطرح فيه الشرائع الجنوبية ، مسألة اللغة من بين مسائل خلافية أخرى يمكن تأكيد الجذور الوطنية لعربية الجنوب ومحليتها والإعتراف بها كميراث ثقافي - رمزي تفتقت عنه العبقرية اللسانية الجنوبية . فمركز ، عندئذ ، على أن المجموعات الجنوبية المتباينة اللغات قد خلقت هذه اللغة الجديدة خلقاً في أوضاع انبثات ثقافي صاغها العنف والقهر من قبل الأقلية المهيمنة ، فجاءت شاهداً على تواصل فاعلية القدرات الخلاقة لتلك المجموعات . كذلك يمكن ، تبعاً لطبيعة المنعطف السياسي واتجاهات القوى الفاعلة فيه ، استلزام الكوامن التشثيتية المستنبطة في تضاميف ذلك التاريخ الاجتماعي وادلجتها . بحيث ينظر لعربية الجنوب كركام ثقافي عربي هجين خلفته المجموعة العربية المهيمنة لئلا أن يذهب إذا كانت للجنوب مشروعية أوامكانية ، الأخذ بهوية زنجية ، لأعرابية اسلامية .

#### ج عربية الجنوب واستيعاب التراث الشعبي

أن قانون سريان عربية الجنوب وانحصار اللغات المحلية يعمل وفق التدبير الاقتصادي ، ومنطق اتجاهية البنية اللغوية الانتقالية ، وبمعزل عن الرغبات الذاتية أو الوعي الشعبي . وتتبدى هذه الفاعلية ، في أكثر صورها حدة ، في زحزحة العربية للغات المحلية ، تدريجياً ، من مجال التعبير عن التراث الشعبي المحلي المتمثل في الحكاية والنكات والأعمال الدرامية ، والإغنية الشعبية .

وأكثر أنواع التراث الشعبي الذي أضحى يعبر عنه بعربية الجنوب الخلاسية هو الحكاية الشعبية مما يسجل حقيقة باللغة الأهمية تتمثل بذلك أعشى الحواجز أمام اللغات المنتشرة بصفة عامة ، والخلاسية منها بصفة خاصة . وإذا أن الحكاية الشعبية ، من حيث هي حدث إبلافي يلتحم فيها الشكل اللغوي بالمحتوى التحاماً عضوياً لا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر دون تقويض الوحدة البنيوية والفحوى الدلالية التي تنطوى عليها فسرمان العربية الهجين - الخلاسية في هذا المجال التراشي يحمل في ذاته الدليل على كمون قدرة لسانية ابداعية متحققة بصورة جنينية ،

وقادرة على استيعاب التراث الشعبي المحلى والتعبير عنه .  
كذلك مكنت عربية الجنوب النكتة العرقية من تخطى المحدودية التى  
كانت تفرضها عليها اللغة المحلية . فأصبحت قادرة على الذیوع  
والانتشار عبر الحدود العرقية - اللغوية وقابلة للتحرير والتحويل  
بوساطة آبة لمقاصدها الإبلاغية الخاصة ، وفاعلة فى امتصاص وتهذيب  
أمراض التمارع العرقى ، وفى تدعيم معرفة شعبية مشتركة .

وفى عربية الجنوب وجد الحافز الابداعى التوافق الى اداء الأعمال  
الدرامية الشعبية قناة مشتركة لطرح القضايا والمشكلات التى تؤرق  
الوجدان الجماعى فى جنوب السودان (الصراع بين الاجيال ، الغفلة فى  
احتساب الخمر ، وغلاً المهور والعزوف عن الزواج) .

ان لسريان عربية الجنوب فى مجال التعبير عن التراث الشعبى المحلى  
مترتبات ايجابية لقضية الوحدة الوطنية بين المجموعات الجنوبية  
ابتداءً ، ثم بينها وبين مجموعات "شمال" السودان . وتشمل هذه  
الإيجابية بدور التراث الشعبى فى خلق عاطفة قومية موحدة وانطواء  
أنواعه على سمات متشابهة رغم استقلالية نشأته فى كل مجموعة على  
حدة وكون خصائص جوهريّة من التجربة الإنسانية الثقافية الشاملة فيه ،  
وامكان استخدامه كأداة عاكسة لدينامية العلاقات البين - جماعية ،  
ونزوع أنواعه الى الانتشار والذیوع عبر الحواجز العرقية اللغوية .  
وتجعل كل هذه العوامل من التعبير بلغة مشتركة عن هذا التراث الشعبى  
مدعاة ايجابية ومرغوبة ، ان لم تكن محتومة بمقتضى جدلية التحول  
التي بدور فى فلكها هذا التراث الشعبى واللغات المحلية المعبرة عنه فى  
أوضاع الانتقالية الاجتماعية - الاقتصادية .

وأخيراً نقدم اشارات عابرة لنمط متميز من انماط الخطاب السياسى  
فى جنوب السودان ويشاركه أنواع التراث الشعبى فى بعد الاداء الجمالى  
الذى يتطلب استجابة الجمهور للشكل التعبيرى (اللفوى) الحامل للرسالة  
الإبلاغية ، سواء كانت مطوية فى حكاية شعبية ، أونكتة ، أوخطبة  
سياسية .

ان الخطاب السياسى فى جنوب السودان يكون مقبولا للجمهور متعدد  
اللغات فقط اذا عر بهربية الجنوب . اذ ان الإنجليزية ، والعربية  
الفصحى ، واللغات المحلية تعاني من محدودية فى هذا المجال بحكم

محدودية توزيعها بين كل المجموعات . ولقد ارتقت عربية الجنوب التي كان يستخدمها السيد جوزيف لاقو ، عندما كان قائدا لقوات الإنسان ، وبعد أن أصبح قائدا للواء الأول في قوات الشعب المسلحة - ارتقت ، في أسلوبها ، إلى آفاق تقربها من الأدب الشعبي المحلي . فقد استغطت هذه الخطب في نيتها العناصر الجوهرية للبعد الأدبي الدرامي من التراث الشعبي حيث تتفاعل فيها قدرات اداعة تتوسل لحفز استجابة الجمهور وقبوله لرسالة الخطبة بحكاية قصص ، ونكات ، وضرب امثلة محلية . ويستخدم لذلك أسلوبا مخلقا من العقيدة النسيوية والمعجمة لعربية الجنوب يتسم ، في أحد مناحيه ، بادخال مفردات وتعبيرات مفعنة في الهجعة والخلاسية مما بشير الضحك والتصفق من الجمهور المستمع . وبفبق هذا المجال عن الخوف في الخصائص اللسانية لهذا الخطاب . ولكن نكرر ماذهبنا اليه من أن هناك مترتبات وحدوية ايجاسية تتحدر من طواعية عربية الجنوب الخلاسية للتعبير عن التراث الشعبي في امتداده لشمل بعض أنواع من الخطاب السياسي .

#### د/ عربية الجنوب بين التألف اللساني والتفتت الطبقي

ان عربية جنوب السودان تشتمل على لهجات ضرافية واحتماعة تتوزع على محاور ألفقية (اللهجات الجغرافية) ورأسية (اللهجات الطبقية) متمثلة في منداح لسانی اجتماعي يتخلق ويتولد باستمرار في عملية التفاعل الاجتماعي في جنوب السودان وفي أوضاع التماس اللهجي ، النسي بين مجموعاته ومجموعات (شمال) السودان . ففي داخل كل لهجة جغرافية نجد لهجات طبقية تتوزع على امتداد البعد الرأسى للمنداح في حلقات متملة متداخلة ، أبدأ من لهجة متوعلة في الهجة والخلاسية تتحدثها الطبقات الدنيا في المجتمع ، وانتهاء في الطرف الأقصى من المنداح حيث نجد اللهجة الأقل خلاسية بمقتضى تداخلها مع عامية الخرطوم ووقوعها تحت تأثير العربية الفصحى وبحكم أنها لغة الطبقات العليا في المجتمع . ولابد من الاحتراز هنا من مضبة الوقوع في صور آلى يطابق فيه البعد الطبقي واللساني في المنداح ، وكل ما أردناه هو النفاذ إلى دينامية المنداح اللساني - الاجتماعي التي تقضى باتجاهة التغير اللغوي نحو عامية الخرطوم وفق تفاعلات البعد الطبقي التي ترتكن

عليه الممارسة اللغوية أستاذ<sup>١</sup> ١. فالأوصاف الطبقية في جنوب السودان تتحول باطراد، حاملة في طيات هذا التحول تعبيرات لغوية متساوقة نسبياً .

إن جدلية المنداح اللساني - الاجتماعى لعربية جنوب السودان ، فى تداخله مع قصايا الوحدة اللغوية ، تكمن فى أن النزوع اللسانى فى المنداح نحو التآلف والتلاقى اللغوى مع عامة الخرطوم ، المتمثل فى إسقاط تام أو شبه تام للحصائص اللغوية الهجينة والخلاسة المحلية فى لهجة معلومة ، هذا النزوع "الوحدوى" يرتكز على سنة تفتيتية فى جوهرها ، فذلك التآلف اللغوى يتولد من تسارع التمايز الطبقي داخل مجتمع جنوب السودان - الذى توفره امكانيات الافادة من جهاز الدولة المتنامى كأداة للحراك الاجتماعى . وهكذا ينطوى النزوع الوحدوى "للغوى" من قبل الشرائح البورجوارية فى جنوب السودان نحو عامة الخرطوم على تعتيت طبقي تشتتى داخل الحوب . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ينشأ تناقض لسانى داخلى من أنماط الحديث المتباينة والمتساكنة فى مجتمع جنوب السودان .

كذلك تتكشف الكوامن التفتيتية التى سنطوى عليها المنداح اللسانى الاجتماعى فى مجال التعليم العام . فعند الدخول الى المدرسة الابتدائية يجد أبناء الطبقات الدنيا المتحدثون ولهجات عربية الجنوب الأكثر هجة أنفسهم أمام حاجز لغوى سميك يتمثل فى اختلاف حذى سن لعتهم الهجن - الخلاصة ولغة التعليم فى المدرسة (العربية الفصحى) . فتقل فرص نجاحهم فى اكتساب مهارات القراءة والكتابة والفهم والحديث بهذه اللغة الجديدة ، وتلف أكثرهم دورة الرسوب والنسرب والفشل ، وهى دورة تدغمها عوامل أخرى غير اللغة فى ذات الحين .

أما التلاميذ من أبناء الطبقات الذين أكتسبوا اللهجة الأقل هجنة ، والخالية من الحصائص اللغوية الخلاسية ، والممتدة الفروع للتلاقى اللغوى مع عامة الخرطوم فهؤلاء أوفر حظاً فى الاستعداد اللغوى لمفالية المناهج المكتوبة باللغة الفصحى ، كما أن أوضاعهم الطبقية المتميزة تعينهم ، نسبياً ، على تجاوز مطبات الشكل اللغوى .

سخن من هذا العرض الى أن جدلية الوحدة والتشتت التى تكتنف الظواهر اللغوية المتصلة بفضايا الوحدة الوطنية ، مستنطة أبداً فى

شايًا المنداح اللغوى - الاجتماعى لعربية الجنوب . اذ ستشخص فى هذا المنداح ، فى آن واحد ، مسار تلاقى لغوى بين عربية الجنوب وعامية شمال السودان ، وكذلك دينامية تفتت طبقى تولد صراعات لهجية داخلية ، وتبرز أنماط مشوهة من اللامساواة التعليمية .

#### هـ / التآمر الخارجى من المعهد الصيفى للدراسات اللسانية

بعد أن بينا ، فى الأجزاء السابقة من هذه الدراسة ، العناصر الداخلية لجدلوية الوحدة والتشتت التى تكتنف مسألة اللغة فى علاقتها بقضايا الوحدة الوطنية ، نعرض لعنصر خارجى يتمثل فى ممارسات المعهد الصيفى للدراسات اللسانية الذى ظل يعمل فى جنوب السودان منذ عام ١٩٧٤ واستنادا على رمد استمر على مدى العشرة الأعوام السابقة لأعمال هذا المعهد فى السودان وفى أقطار أخرى والتحدث مع أعضائه والفائمين على أمره فى السودان وخارجه ، وماكتب عنه فى الصحف العالمية والمجلات والدوريات والكتب ، ودراسة الأدب الذى يصدر عنه - استنادا على هذا نقدر أن المعهد بمقتضى جذوره ، وطبيعته ، وممارساته ، فى السودان وفى دول العالم الثالث الأخرى ، وتمويله بشكل سدا تخطيطيا قاصدا للتآمر على الوحدة اللغوية لجنوب السودان من جهة ولوحدته اللغوية مع شمال السودان من جهة أخرى.

أن هذا المعهد ، الذى يعرف ذاته أحيانا "جماعة ويكلف لترجمة الانجيل" ويغير اسمه أحيانا الى "المعهد الصيفى للدراسات اللسانية" له فروع فى أكثر من ٢٦ دولة من الدول التى للولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية فيها ، ورؤاسته فى أمريكا . وهو سجل أهدافه ، فى الكتيبات والمطبوعات التى ينشرها ، على أنها "دراسة لغات المجموعات البدائية فى العالم وحفظ سجل بهذه اللغات لأغراض العلوم اللسانية" . وفى مكان آخر يسجل الهدف على أنه "تدريب اشخاص على اجراء تحقيقات لسانية على لغات الاقليات حيثما وجدت . وان هذا يخدم كأساس لتصميم نظام كتابى لهذه اللغات وآدائها تعليمية ، وثقافية ، وأخلاقية وروحية" .

وقد اشتهر المعهد الصيفى للدراسات اللسانية ، أكثر من أية منظمة تبشيرية أخرى فى العالم ، لعلاقته الوثيقة بالمصالح الاستراتيجية



الأمريكية في العالم الثالث ، وبتيجة التهم التي وجهت اليه بأنه يتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) وكان أعضاء المعهد قد طردوا من نيجيريا والنيبال ، وبعض دول أمريكا اللاتينية (كولومبيا،والأكوادور ، وبيرو) بعد أن اتهموا بالتجسس والتدخل في الأمور الداخلية لهذه الاقطار . وينفى أعضاء المعهد والقائمون على أمره كل هذه التهم .

ولقد بدأت علاقة هذا المعهد بالسودان عندما زار مديره الدكتور سدر سامويل (الرئيس السابق لجماعة ويكيلف لفرحة الانجيل ) مدينة حوبا في ديسمبر ١٩٧٣ وتقدم باقتراح للحكومة الاقليمية أن تدعو معيحه لاجراء مسح لغوي لجنوب السودان .وعبر عن استعداد معيحه لتقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ هذا المشروع . وبعدما عقدت اتفاقية بين الطرفين وبدأ المعهد اعمالا في الدرس اللساني للغات الجنوب وكتابتها بالحرف اللاتيني ، وتصميم مواد لغوية تعليمية فيها وترجمة الانجيل اليها .

واذ لتتوافر لدينا أدلة مادية تشير الى تورط المعهد في التجسس الا أن هنالك دراسات حاولت بالتحديد العلائق بين هذا المعهد ووكالة المخابرات الأمريكية في دول أخرى(٨) . فنقتصر في هذا البحث عن قضايا اللغة والوحدة الوطنية على تقديم اشارات للدور التشبتي الذي يفضله المعهد في السودان والذي يتصل بمداخلة اللغة العربية . ولا نتعرض هنا للمسائل الأخرى المتعلقة بتدخلات المعهد في القضايا النرويجية أو لحرية الحركة التي تؤهلها لها امكانياته التقنية من شبكات اتصال مستقلة ، وطائرات ، وتوزع جغرافي لأعضائه في شتى بقاع جنوب السودان .

ان عداوة المعهد للغة العربية ليس فقط أمرا بديهيا توحي به وتؤكدته توجهاته الدينية استدا<sup>١</sup>ا ، وأهدافه المعلنة الرامية الى ترجمة الانجيل للغات المحلية ، وانما يتضح ذلك العداوة في الأدب الذي يوزعه هذا المعهد في نطاق محدود تماما .

ففي تقرير الدراسة المسحية التي أجراها المعهد والذي ضمنه اقتراحات بسياسة لغوية تعليمية لجنوب السودان وقدمه لوزير التربية الاقليمي ، يتجاهل كاتب التقرير ،دكتور جون بندر سامويل مدير المعهد في أفريقيا ، اللغة العربية ويقلل من شأنها ويشعر اليها

والانجليزية على السواء<sup>٩</sup> بأنهما لغتان عالميتان تعقدان الوضع اللغوي في جنوب السودان ، ولا تغطي العربية في ذلك التقرير دورا بين اللغات المقترحة للتعليم الابتدائي في جنوب السودان (٩)

كذلك يتضح العدا<sup>١٠</sup> للغة العرسة في اصرار المعهد على اعتماد الحرف اللاتيني لكتابة اللغات المحلية في جنوب السودان بالرغم من اقتراح فريق التقويم الذي استعنته هيئة المعونة الامريكية ، الممولة الرئيسية لمشروع المعهد في جنوب السودان ، باتخاذ الحرف العربي لكتابة هذه اللغات . وفي تقرير شمل رد المعهد على اقتراحات ذلك الفريق عن الحرف الذي تكتب به اللغات المحلية الجنوبية بسوق المعهد تبريرات لمواقفه فيذكر أن مشكلة الحرف الذي نكتب به لغات الجنوب يقع في لب مشكلة جنوب السودان ، ويقول أن الآراء والحيارات المفضلة في الشمال لا تتطابق دائما مع تلك المعبر عنها في جنوب السودان ، وان قرار اعتماد الحرف اللاتيني اتخذته الحكومة الاقليمية وما على المعهد إلا أمر تطبيقه ، وان كتب اللغات المحلية التي كتبت في السابق بالحرف العربي مكسدة على الأرفف سقطها العبار . وينسب التقرير أقوالا لبعض الأفراد الجنوبيين مثل "لن أرسل أنا إلى المدرسة لأنني لا أريد لهم أن يتحولوا إلى عرب " . ويختم التقرير حجه حول مسألة الحرف فيقول ان الجنوبيين يرسطون بين الحرف اللاتيني ولغاتهم ، وأنهم لا يريدون تغيير ذلك (١٠) .

أن هذا البحث لمصيق عن الرد على حجم المعهد وموقفه المعادي للغة العرسة وللحرف العربي . ولكن النقطة الجوهرية التي يجب أن لاتغيب عن الأعين هي أن هذا المعهد ، اعتمادا على الدعم المالي الذي يلقاه من هيئة المعونة الأمريكية ومن الجمعيات الكنسية العالمية ، وعلى قدرته الفنية والتقنية ، ووجوده في الجنوب كأكوى مركز لسانی دی صلات قارة في وزارة التربية وفي جامعة حوبا وفي الهيئات الكنسية وتوزع أعضائه كمشرن ومعلمين وخبراء في شؤون محو الأمية والتربية . ان هذا المعهد كجهة أجنبية خلافة على مستوى عالمي يجد نفسه قادرا على ابتداء ودعم وتثبيت وتكريس السياسات اللغوية التي تتفق واهدافه والتي تنطوي فيما تنطوي عليه ، على عدا<sup>١١</sup> صرح للغة العرسة .

فستدخل هذا الوضع تداخلا سلسلا من جدلية الوحدة والتشتت التي تلف قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان .

ولابد من أن نذكر هنا أن الضيق الذي يعبر عنه أحيانا في دوائر وزارة التربية المركزية حول هذا المعهد يتعاكس سلبا مع الإعجاب الذي يلفه في بعض الدوائر في جنوب السودان التي تجهل تاريخ المعهد ووضعه في العالم ، وتركر على كونه بنجر مشروعا مرغوسا هو دراسة اللغات المحلية وكتابتها .

أما بالنسبة للسلطات السياسية المركزية في الخرطوم - السابقة منها والحالية - التي تشك في نوايا المعهد ، فإن لها جدليتها الخاصة بها . فلا هي قادرة على طرد المعهد بحكم التوازنات المتصلة بعلاقات السودان الخارجية وموقع المعهد ومموليه من تلك التوازنات ولا هي راعية في الإسهام في إنجاز مشروع دراسة وكتابة اللغات المحلية الذي سنجزه المعهد ويعتبر ، في الأوساط الجنوبية المثقفة ، واجبا ملحا .

#### ١/ الرؤية الجدلية في مسألة اللغات المحلية

تحتل مسألة اللغات المحلية مركزا محوريا بين قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان . إذ أن تعدد هذه اللغات ( أكثر من مائة ) ونوعها العنصراني بمعدلات كثافة نسبية في المناطق المختلفة ، ونواصل هيمسة بعضها في مجتمعاتها - كل هذا يؤكد أن الوحدة اللغوية ، من حيث هي عنصر فاعل وشرط صروي لتأصيل الوحدة الوطنية في السودان بصفة متعمقة ، لم تتحقق بعد .

كما أن تداخل اللغة مع العرقية ، في عديدها الأعلى والمراش ، جعل لهذه اللغات المحلية أهمية رمزية كبيرة في المنعطفات التاريخية التي تنوتر فيها العلائق البين - جماعية . فعندئذ تصور الشرائع المثقفة عدم دعم لغاتها المحلية ، تاريخيا ، من قبل السلطات المهيمنة على أنه تحايل قاصد وعمل محسوب موجه إلى تذويب الذاتية الثقافية لمجموعاتهم ، ويأخذ هذا التصور ابعادا عاطفية تبلور الكوامن التشبثية القارة أصلا في المجتمعات التي تهيمن فيها المحلية ، لأن هذه المجتمعات ، بمقتضى التطور غير المتكافئ بين مناطق المركز والمحيط ، ترتفع فيها معدلات التخلف ، الفقر والامية ، وتنزع إلى اتحاد مشاعر معادية تحاه المجموعات المهيمنة ولغتها العربية .

وتتداخل مسألة اللغات المحلية مع إحدى قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان قضية التعريب ، تعريب التعليم والإدارة والمجتمع . وهنا تطرح اللغات المحلية ذاتها أولا كحقيقة موضوعية وكمشكلة فنية أمام انجاز تعريب التعليم ، وثانيا من منطلق الوضع المسئلي لهذه اللغات في اطار التعريب الشامل الذي ، بطبيعته ، ينافس استمرار وجودها .

لهذه العوامل تنصدر مسألة اللغات المحلية قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان وينعكس ذلك في الحوار الذي يدور حول المحافظة عليها وحمايتها من الاندثار ، ودراستها ، وتدوينها ، ودعمها بمختلف الوسائل . فينقسم المتحاورون بين الشأييد والمعارضة والحياد . واذا لا نتخذ أى واحد من هذه المواقف حيال مسألة اللغات المحلية في السودان ، فلأن الرؤية الجدلية التي طرحنا مرتكزاتها وقدمنا تبياننا مسهجا لاعتمادها في هذا البحث تنتهي بنا الى تحاور مثل هذا الطرح الاختزالي ، وتقودنا الى أن نتوجه لأكتناه المسألة في شموليتها وفي تفاعلها مع الأسبقية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وفي دورانها في دينامية الأوضاع اللغوية وفي موقعها من آفاق التحول الاجتماعي .

فاننا لا نعتقد في حق مطلق للمجموعات العرقية في تطوير لغاتها وليس هذا من منطلق انكار ذلك الحق ابتداء<sup>١٤</sup> ، ولكن من منطلق استنصارنا لحقيقته من حيث انه حق خاو من أى محتوى فاعل ، ولايتعدى مقولة مجردة من وقائع الأوضاع اللغوية المتسمة بدينامية الانتقالية ذات الاتجاهية الحاسمة في صالح اللغة العربية . وهو حق لايمكن تحويله الى واقع ذي حيوية بمقتضى فاعلية العوامل التي تدعم سريان اللغة العربية وتعمل ، في ذات الحين ، على تقويض الدعائم المادية والشعورية التي يرتكز عليها التواصل الحيوي للغات المحلية . ففي اطار عملية السريان التاريخي المتسارع للغة العربية والمدعوم اقتصاديا وسياسيا وأيديولوجيا ، يضحى الحديث عن تطوير اللغات المحلية حماية لها من الانحسار ومن الاندثار ضربا من التفاؤل . ولقد بينا في مكان سابق أن الشائبة اللغوية "المنسجمة" كحل وسط ، ضرب من ضروب التفاؤل غير المستند علىواقع موضوعي . ونحن هنا لا نتحدث عن تدريس اللغات

على واقع موضوعي . ونحن هنا لا نتحدث عن تدريس اللغات المحلية من منطلق بداعوى محدود . كما أننا وأن اعترفنا بالمشروعية السياسية الإيجابية لاستخدام شعار حماية اللغة المحلية كجزء من ايدولوجية جماعية للتعبئة ضد الهيمنة من قبل مجموعة سلطوية ، هي المجموعة العربية - الإسلامية في وسط السودان المتمركزة في الخرطوم ، إلا أننا ننسب الى أن هذا الشعار ينطوي ، في جدليته ، على عنصر تشتت يضر ، موضوعيا ، وبصرف النظر عن النوايا ، حيا فثويا انفصاليا ، ويهمل القضايا الجوهرية المتعلقة بالتحول الاجتماعي .

## الهوامش

(١) أنظر على صيل المثال :

Joseph Stalin : Marxism & Linguistics. New York International Publishers, 1970.

(٢) يبدو هذا جليا في الدراسات التحريبيه الاحصائيه التي تجري توصيفا للتساوق بين التفسيرات اللغويه والتفسيرات الاجتماعيه كالعمر والنوع والطبقه الاجتماعيه والاسماء العرقى . الخ . . . . . وهي الدراسات التي استشرت بصفه خاصه في الولايات المتحده (جامعة بيلفانيا) وكندا (جامعة مونتريال) واسجلت (جامعة ديدنج)

(٣) أنظر :

Louis Althusser, : For Marx (Translated from the French by Ben Brewster) 2nd ed . London: New Left Books, 1977.

----- and Etienne Balibar: Reading Capital  
(Translated by Ben Brewster.) 2nd ed .  
London : Left Books, 1977.

Louis Althusser. Is it Simple to be Marxist in Philosophy ?  
In: Essays in Self - Criticism. pp. 163 - 207. London . New Left Books. 1975.

(٤) اللغة "الهجين" هي اللغة التي لا يتحدثها شخص كلغه ام (أي لغة اولى تاريخيا) . واللغة "الخلاصيه" هي اللغة الهجين التي اكتسبت كلغه أم . ونحن في هذه الدراسه لانركز على هذا التفريق كثيرا . وان كانت لكل من "الهجين" والخلاصيه "خصائص لغويه مختلفه نوعيا" ، كذلك توجد بينهما اختلافات في امتداد المحلات الاستخداميه .

(٥)

سألرغم من عدم توافر معلومات احصائية حول هذه المسألة ، الا ان تقريرنا بأن اللغة العربية هي اللغة الاولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين يستند على دراساتنا المسعدة في حوب السودان واستقراثنا لحقائق التوزيع المكاني بين المدن والقرى وواقع انتشار العربية المسى في الريف . ويمكن ان نقول ان اكثر من ٩٠% من سكان المدن في الاقليم الجنوبي يعرفون العربية الهجى { الحلاسيه (او العاميه؟) معرفة ما + والمعرفة اللغوية من حد ذاتها يمكن النظر اليها من منطلق دينامى - مهى متساميه في اتجاه معرفة اكبر باللغة ، وكذلك متساميه من حيث تزايد عدد الذين يبدأون في اكتسابها كل يوم .

(٦)

ان هذه المعلومات حول اللغة العربية في حوب السودان تستند على ملاحظات تحريبيه مسعدة ظهرت لنا اثناء وجودنا في مناطق مختلفة من حوب السودان ، وعلى متابعة ما يحدث على الخريطة اللغوية هناك خلال العشر سنوات السابقة .

(٧)

ان متابعة ما يكتبه مهى الجنوبيين في

Sudanow and Nile Mirror

وكذلك المداولات حول اللغة في مجلس الشعب الاملى في عام ١٩٧٤م ، وتسجلات احريها من اذاعة حوبا حول اللغة ، واسسيان طرحاه على طالبات مدرسة حوبا الثانويه العليا في عام ١٩٧٧م حول عربى حوبا كلها تشير الى وجود مشاعر متايه حيال عربية الجنوب واللغة العربية بصفه عامة . ويمكن القول ان المشاعر المعادية هي التي تجد طريقها للتعبير عنها اكثر مما هو عليه الحال بالنسبه للمشاعر الإيجابية .

## المجلد الثامن

### التعليم والوحدة الوطنية

بروفيسور محمد عمر بشير

#### مقدمة

تعالج هذه الورقة موضوع التعليم ودوره في الوحدة الوطنية في السودان . وتركز صغمة خاصة على مفهوم الوحدة والتنوع والسياسية التعليمية قبل وبعد الاستقلال وفي اطار الحكم الذاتي والاقليمي . كما تعالج السرامج الدراسية خاصة اللغة والدراسات التاريخية والاجتماعية والانسانية ومساهمة هذه في عملية الوحدة الوطنية وما يسمى ببناء الأمة .

ولا حاجة لنا هنا بالطبع ان نكرر بأن التعليم بأنواعه المختلفة أهم المساعات في المجتمعات النامية اذ عن طريقه ومن خلاله نصنع الكفاءات البشرية والتي لا تحدث تنمية أو تحدث بدونها . والتعليم - من الجانب الآخر - عامل رئيسي في ازالة التوتر والمنازعات التي هي سمة من سمات المجتمعات النامية .

#### مصادر الدراسة

تعتمد الدراسة في المقام الأول على التقارير الرسمية وعلى الدراسات المقارنة خاصة تلك التي تبحث في قصاص التعليم والشقاعة في البلدان ذات المشاكل المشابهة كما تعتمد على الملاحظة والتجربة الشخصية . (١)

ونود أن نشير في البداية الى غياب الدراسات المتعلقة بالحوان السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتعليم في السودان . اذ أن اكثر الدراسات في هذا المجال قد عالجت الجوانب التاريخية وسياسة الاستعمار التعليمية خاصة بالنسبة لجنوب السودان .

ويعود هذا في رأينا الى ان البحث في قضايا التعليم على لم يحظ بالعناية التي يستحقها والى غياب المراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال .



وقد يكون لهذا الوضع اسبابه في الماضي . اما الآن وقد أصبحت الاسبقية في مجال بناء الامة والوحدة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية يصبح ضروريا ان يعطى الدارسون اهتماما اكبر للبحث في هذا المجال وكذلك البحث في دور المؤسسات الثقافية والإعلامية ونشر نتائج الدراسات والأبحاث . ولإيجاد في ان تطبيق الحكم الاقليمي يؤدي الى سياسات جديدة في التعليم وفي الممارسات التربوية الأمر الذي بدعونا الى تأكيد أهمية الدراسات والبحوث التي تعتمد على العمل الميداني وعلى المقارنة بين ما يحدث في مناطق السودان المختلفة .

### السياسة الاقتصادية والتعليمية للحكم الثنائي

لقد ساهمت سياسة الحكم الثنائي الاقتصادية والتعليمية بصفة خاصة في تعميق التنوع من ناحية وفي خلق عوامل التوحيد والتجانس من ناحية أخرى . لقد تركزت جميع مجهودات التسمية والاستثمار مثل خزان سنار ومشروع الجزيرة وخدمات السكة الحديد والصحة والتعليم وكل السرامج الاستثمارية (١٩٤٦-١٩٥١-١٩٥١-١٩٥٥) في شمال السودان وخاصة في المحور المحدد والذي يبدأ من الخرطوم وينتهي بسنار مع استثناء حالات معينة تقع على طول الخط الحديدي الممتد من هذه المنطقة الى الميناء (٢) وقد أدى هذا في النهاية الى تفاوت كبير بين اجزاء السودان المختلفة خاصة والتفاوت الذي نتج عن السياسة التعليمية لم يكن بأقل اثرا من الذي نتج عن سياسة الاستثمار الاقتصادي . ويذكر هاملتون في هذا الصدد ان الثمانين مدرسة اولية التي كانت قائمة في عام ١٩٣٥ كانت جميعها على ضفاف النيل أو بالقرب من خط السكة الحديد (٣)

وفي كلية غردون - والتي كانت قمة النظام التعليمي والمصدر الوحيد للتوظيف في دواوين الحكومة- كان أغلب طلابها في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٤٤ من مديريات الخرطوم والشمالية والنيل الأزرق (كما يوضح الجدول ١) . وعليه فأن فرص التوظيف والتعليم الثانوي لم تتح الا لعدد قليل جدا من أبناء هذه المناطق بالإضافة الى سوء التوزيع . ولكن على الرغم من هذا فان المؤسسات التعليمية نجحت فيما بعد في ان تكون مكانا للتفاعل بين التلاميذ بصرف النظر عن الخلفيات العرقية والعائلية والشفافية المختلفة . وبذلك ساهمت في عملية الشعور بالاستماع القومي

وبالقومية . ونذكر هنا ان الدعوة الى استبدال الانتماء القبلى بالانتماء السودانى عند طلاب كلية غردون قد بدأ فى وقت مبكر . كما ان الدعوة لامدار قانون للجنسية السودانية بحدد من هو السودانى قد صدرت اول ماصدرت من مؤتمر الحريجين الذى صمناها فى مذكرته الشهيرة عام ١٩٤٢ .

ولم تقتصر مساهمة المتعلمين على هذا وعلى قيادة الحركة الوطنية المناهضة للحكم بل ساهموا مساهمة فعالة فى النشاط الثقافى والاجتماعى من خلال الجمعيات الطلابية والروابط الإقليمية فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية الامر الذى نشر الوعى بالذاتيه والقومية السودانية . وساعدت حركة التعليم الاهلى والمهرجانات الادبية بصفة خاصة فى بلورة هذا الوعى .

#### **التعليم وقضايا البناء والوحدة الوطنية : ١٩٥٦-١٩٦٩**

لقد ورث السودانىون عند الاستقلال فى عام ١٩٥٦ كيانا تعليميا كثير التنوع يمكن ان يسمى تعليميا حديثا لانه يشبه التعليم الغربى ويمكن ان يسمى تقليديا لانه غير ذلك كما ان هناك تعليميا ارتكز على المدارس الحكومية وآخر يرتكز على المدارس الاهلية والخاصة وتعليم على النهم المصرى وآخر تابع للطوائف الدينية ومدارس تديرها الهيئات التبشيرية المسيحية . بجانب هذا كله هنالك ما يسمى بالمدارس الاكاديمية والصناعة والفن وتعليم للشمال وتعليم للجنوب . ولكل من هذه اغراضها واهدافها وبرامجها .

ووفقا لاول احصاء للسكان فى ١٩٥٦ بلغت نسبة التعليم بين الاطفال فى سن التعليم الابتدائى ١٥% واقل من ذلك بكثير بين البنات وبالرغم من ان الأحزاب السياسية والحركة الوطنية عامة قد رفعت شعار التحرير اولا ثم التعمير وبالرغم من أنه لم يكن للحكومات المتعاقبة برامج مفصلة الا انها ومنذ البداية وتحت ضغط الناجحين والآاء فى المدن والريف اهتمت بالتعليم اهتماما كبيرا وجعلت له الاسبقية فى الخدمات وتوسعت من التعليم الابتدائى بالقدر الذى كانت تسمح به الموارد المحدودة . ونسبة الى ان الخدمة المدنية كانت تعاني من نقص كبير خاصة سن الفنيين والمهنيين فقد وجد التعليم الشاوى والتعليم

العالي اهتماما كبيرا . وانطلاقا من هذه النظرة وسعيا وراء اصلاح  
التعليم الثانوى فقد كونت الحكومة الوطنية فى هذه الفترة ثلاثة لجان  
للنظر فى امر التعليم العام .

تكونت اللجنة الاولى فى عام ١٩٥٥ من خيرا ا جانب ومقرر  
سودانى هو المرحوم الدكتور احمد الطيب للنظر فى التعليم الثانوى .  
وتكونت اللجنة الثانية عام ١٩٥٨ وتعرف بلجنة عكرواى السطر فى النظام  
التعليمى بأكمله والثالثة فى عام ١٩٦٠ وتعرف بلجنة كظام . وبلا حظ  
ان عضوية اللجنتين الاخيرتين كانتا من السودانين المهتمين بشئون  
التعليم وانهما تكونتا بمساعدة البونسكو . ولقد جاء فى تقرير  
اللجنة الدولية فى عام ١٩٥٥ ان السودان يواجه مشاكل غاية فى المعوية  
والتعقيد من بينها مشكلة توحيد القبائل المختلفة وتذويبها فى قومية  
واحدة و ازالة الفوارق بين الشمال والجنوب وتذويب العوارق الاجتماعية  
والثقافية بين المناطق المختلفة وتوفير المساواة فى الفرص والقضاء على  
على العادات والتقاليد الرجعية او التى تتنافى مع الحياة العصرية  
الحديثة .

وحاء فى التقرير ان للتعليم دورا بارزا وحيويا فى حل هذه  
المشاكل خاصة مشاكل الوحدة الوطنية (٤) واقترحت اللجنة تحديد التعليم  
الثانوى بفرض زيادة المقدرة التعليمية والملكة الفنية لدى التلاميذ لى  
يتمكنوا من المساهمة بفاعلية فى المؤسسات الديمقراطية والحياة  
الثقافية والاجتماعية ولكى يكونوا متسامحين واسعي النظرة ومتجاوبين  
مع احتياجات البلاد وتطلعات المواطنين .

كما اقترحت وضع مراح موحدة للتعليم فى المرحلة الثانويه  
وانشاء نظام محلى لامتحانات الشهادة الثانويه السودانية بدلا من  
شهادة كمبردج ولندن واكسفورد وتأسيس كلية للتربية لتحريج  
المعلمين السودانيين المؤهلين . واوصت ان تكون اللغة العربية لغة  
التدريس فى المدرس الثانويه .

وبالنسبة للتعليم فى جنوب السودان اقترحت الاشراف على جميع  
المدارس هنالك . وان تصبح اللغة العربية لغة التدريس فى كل المراحل  
وذلك لى يستطيع ابناء الجنوب الحصول على تعليم سحون بالانتماء  
فيه لبلدهم وقادربين على المساهمة فى تطويره . واكدت اللجنة فى

تقريرها الأهمية البالغة لمرحلة المدرسة الثانوية في بناء الوحدة الوطنية وفي عملية التقدم والدور الهام التي تساهم فيه البرامج الدراسية خاصة اللغة في البناء القومي .

أما لجنة عكراوى ولجنة كاهم فقد تقدمتا باقتراحات حول الهيكل التعليمي خاصة للمرحلة الابتدائية وحول المصاحف . واقترح تقرير عكراوى بصفة خاصة ان تمتد فترة الدراسة في المدرسة الابتدائية الى ست سنوات واكد أهمية تعميم التدريس باللغة العربية في جميع أنحاء القطر وكل المراحل . وأشار التقرير الى ضرورة وضع سياسة تعليمية جديدة تؤدي الى المزيد من الوحدة بين الشمال والجنوب وتقضي على عدم المساواة بين تعليم المرأة والرجل . وايد تقرير كاهم توصيات عكراوى الا انه اختلف معه في موضوع مد فترة التعليم الابتدائي الى ست سنوات . ويصعب على المرأة في غاب وشائج العمل التي اعتمدت عليها لحننا عكراوى وكاهم من معرفة الفلسفة التعليمية التي كانا يهتدان بها الا انه يمكن القول بأن التقريرين كانا يعكسان طموح السودانيين المتعلمين في ذلك الحين ، وتطلعاتهم في اصلاح التعليم عامة والثانوي خاصة وكذلك الاهتمام بموضوع الوحدة الوطنية في السودان خاصة بين الجنوب والشمال . ولم يكن خافيا ان الهيئات التشريعية لم تكن راضية عن السياسة التعليمية التي أعلنها أول وزير سوداني في عام ١٩٤٧ بالنسبة للجنوب والتي تضمنت قرارا يقضي بان تكون اللغة العربية في النهاية اللغة الرسمية في الجنوب وفي الشمال معا وان تكون الحكومة الشريك الاكبر مع الهيئات التشريعية في التعليم في الجنوب .

ولم يكن خافيا ايضا ان كثيرا من المتعلمين من الجنوبيين والذين كانوا جاهرون بمعارضتهم للغة العربية ورغبتهم في الانفعال كانوا في التمرد عام ١٩٥٥ . كل هذا جعل الحكومات المتعاقبة يصرى النظر عن الحزب الذي تنتمي له شهتم اهتماما خاصا بقصة التعليم في الجنوب . وكان المتعلمون في الشمال يقللون من نظرة العداة من جانب المتعلمين الجنوبيين والحديث عن تحارة الرقيق والمحاورة من جانب الكثيرين منهم بان توجههم هو "افريقيا " وليس "العرب" وكانوا يقللون ايضا من توجه نحو الكنيسة ونحو الغرب من جانب الخوسيين .

ولاحدال من أن الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤ أى فترة الحكم العسكرى قد  
نميزت سانبها كانت قاسية ومرسرة بالنسبة للتعليم فى الجنوب . فقد  
اغلقت اعلسة المدارس وهرب كثر من المدرسين الى خارج السودان نتجة  
للتفرد او بسبب القهر الذى تعرض له المجتمع فى الجنوب صفة عامة .  
ولما أعلنت الحكومة العسكرية انها ستتخذ كل الوسائل المتاحة لتنفيذ  
ساسة "التعريب " والاسلمة " ارداد الصراع واعمج الموقف بالنسبة  
للتعليم اكثر تعقيدا . ولم يكن ممكنا فى مثل هذه الاوضاع ان تنجح  
اللجنة التى تكونت برئاسة خير اجنى فى اللعان من اكمال مهامها فى  
كتابة اللهجات المحلية فى الجنوب بالحروف العربية كخطوة أولى لتعليم  
العربية , حسب الساسة المعلنة . ولانبعد كثرنا عن الحقيقة حس نقول  
سأن النظام التعليمى انهار انهيارا كاملا وانهار معه النظام  
الإدارى .

وخلافا لما كان يحرى فى الجنوب نجد ان الساسة التعليمية من  
الشمال حاولت أن تهتدى سما حاء فى مقارسر اللعان الساسقة من آراء  
"واعطاء" الاغلبية العظمى تعلبها متكاملا ومستعدا من بيئة التلاميذ  
الاقتصادية والاقتصادية معدا اياهم للانخراط فى نوع العمل المبور فى  
كل اقليم من اقاليم بلادنا الواسعة مع تهشة فرعى التعليم الاكاديمى  
والعننى للصفوة حتى تجد البلاد حاجتها الصناع المهرة والفسيين من كل نوع  
فى فروع الادارة والانتاج " (٥) .

الا ان تنفيذ هذه الساسة لم يكن دائما ميسورا نسبة لضيق  
الموارد وعدم الاستقرار الساسى وفى المقام الاول للرؤفة الخاطئة  
والسائدة فى ذلك الوقت بان التعلسم يند من بنود الخدمات ولبس  
استثمارا فى القوى البشرية وفى عملية الانتاج فى المدى البعيد .  
والاشارة المتكررة فى عدد من التقارير الى "ازمة التعليم" كانت تعنى  
فى الحقيقة ان التوسع الذى حدث قد أدى الى تدهور فى نوعية التعليم  
وفى المستويات كما سراها المسؤولون . يحدث هذا فى الوقت الذى لم يكن  
التوسع الذى تم يرضى تطلعات المناطق والأقاليم التى اهللت فى الماضى .  
ويوضح الجدول (٢) التوسع فى عدد الطلاب فى المراحل المختلفة فى  
الفترة (١٩٥٩-١٩٧٠) . وسحاب ذلك فقد أرتفع عدد الطلاب فى جامعة  
الخرطوم الى ٤٠٤٣ وجامعة القاهرة الفرع الى ٥٠٩٨ فى عام ١٩٧٠ .

وتأسست الجامعة الإسلامية عام ١٩٦٥ . ويلاحظ أن التوسع المحدود كان أسرع في المناطق والإقاليم التي كانت أملا متقدمة في هذا المجال بالمقارنة مع المناطق الأخرى في الشرق والغرب والجنوب .

ولعل هذا هو واحد من الأسباب التي أدت إلى قيام الحركات السياسية ذات الطابع الإقليمي مثل مؤتمر البجة واتحاد حبال البوابة وجبهة نهضة دارفور . ويلاحظ أن البرامج السياسية للمنظمات الثلاثة تضمنت إشارات إلى التوزيع غير العادل للخدمات التعليمية في مناطقها وكانت تطالب جميعها بإعطائها أسبقية وتكثيف الجهد التعليمي في مناطقها .

وتحدر الإشارة هنا إلى أن الدعوة لهذه التنظيمات قامت أساسا من المعلمين من أبناء هذه الأقاليم خاصة من حرجي الجامعات والمدارس الثانوية العليا .

نخلص من هذا إلى أن الفترة التي أعقبت الاستقلال تميزت بسياسة تقليدية في التعليم من حيث الكم والنوع وأنها لم تخرج عن الخط التقليدي الذي ورثته . ولهذا فإن موضوع الوحدة الوطنية من زاوية التوزيع العادل للخدمات التعليمية والمناهج - خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية - لم تزل الاهتمام الكافي من جانب واضعي السياسة التربوية والتعليمية .

#### السياسة التعليمية ١٩٦٩ - ١٩٨٠

إن السمات الرئيسة من الفترة الثانية والتي تبدأ عام ١٩٦٩ يمكن تلخيصها في الآتي :-

- ١/ إعادة النظر في أهداف وأغراض التعليم .
  - ٢/ "توسع في كل المراحل التعليمية ونمو أعداد الطلاب والطالبات في كل المراحل وبصورة خاصة في تعليم البنات بسمية أكثر من أي وقت مضى .
  - ٣/ استبدال السلم التعليمي (٤-٤-٤) والذي استمر لأكثر من خمسين عاما لسلم جديد (٦-٣-٣) .
- بالنسبة إلى إعادة النظر في أهداف التعليم ووظيفته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدأ هذا في عام ١٩٦٩ حين انعقد مؤتمر

التربية القومية الذي أصبحت توميتها حجر الاساس لما يطلق عليه الثورة التعليمية والتي تأثر بها النظام التعليمي في كل مراحله والتي ارتكزت على المبادئ التالية :- (٧)

- ١/ التعليم حق ديمقراطي مشاع للمواطنين في المجتمع الاشتراكي الجديد وتتكافأ فيه الفرص وتحقق فيه العدالة .
  - ٢/ التعليم استثمار لطاقت الفرد وامكانيات البيئة وموارد المجتمع من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- صحب هذه السياسة أذخال العلم التعليمي الجديد عام ١٩٧٠ وتنوع التعليم الثانوي العالي كما ادخلت تعديلات على المناهج وانشئت مدارس حرفية ومراكز للصناعات القومية . ونتيجة لسياسة تشجيع العون الذاتي في تشييد المدارس نما التعليم بنسبة اكبر مما كانت في الماضي . فقد سلخ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ١٤٣٥٠٠ في عام ١٩٨٠/٧٩ بالمقارنة مع ٦١١٠٠٠ في عام ١٩٧٠/٦٩ . بمعنى آخر زاد التعليم بمضاعف قدره ٢٫٣ مرات في فترة عشر سنوات وبجانب ذلك تم انهاء الازدواجية التي كانت متمثلة في مشات المدارس المعفري ومدارس القرى .
- لقد واجه هذا المشروع الكثير من المشاكل تركزت في :
- (١) عدم تأييد بعض العاملين في حقل التعليم لفلسفة وفكرة المشروع
  - (٢) شح الموارد المالية المتاحة .
  - (٣) النقص في القوى العاملة المؤهلة والمدربة .
- أما فيما يتعلق بمحو الامية وتعليم الكبار فقد صدر قانون محو الامية والتعليم الوظيفي للكبار في فبراير ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٦ أنشئ جهاز سياسي متفرغ تابع للاتحاد الاشتراكي المنحل صمى الجهاز المركزي لمحو الامية بغرض تكثيف العمل في مجال محو الامية وتحقيق أهداف القانون في مدة لا تتجاوز ستة أموام .
- لكن الاهداف والآمال شيء والواقع شيء آخر . وان الانجازات في هذا المجال أقل بكثير من الاهداف ويتضح هذا من الجدول (٣) الذي يوضح عدد الدارسين في مراكز محو الامية في السنوات ١٩٦١-١٩٧٢ . وفي هذا المدد يقول الدكتور منير بشور " ان ثورة الآمال والعزائم التي تفجرت في مطلع السبعينات لم تأت في فراغ بل سبقها تاريخ طويل

عامر بالبحار والمبادرات والتوصيات على المعبدین الشعبي والرسمي في مبادئ نسبة المجتمع وتعليم الكبار ونشر الثقافة الشعبية " (٨) . ويقول أيضا ان "قلب المشكلة يبدو في غلو الآمال وأفعال الإمكانيات الفاشلة" (٩) ويقول "ان الخطط والاهداف مانرال تطرح متعالية عن الواقع" (١٠) ويلاحظ ان عدد الدارسين في مراكز محو الامية بقى على وتيرة واحدة لمدة عشرين عاما . كما يلاحظ انها انخفضت في العام ٧٩-٨٠ الى مستوى لم نعرفه في اي من السنوات السابقة . واذا احذنا في اعتبارنا ان نسبة الأمية تبلغ ٨٠% من مجموع السكان بين العاشر والخمسين من العمر وانها اكثر كثافة في الشرق والعرب والجنوب منها في الإقليم الأخرى وان حوالي ٤٠% من الأطفال في سن ٧-١٢ فقط يحدون فرصا في التعليم الابتدائي اتضح لنا ان هذه استراتيجية الترسية في تعميم التعليم الابتدائي لن ممكن تحقيقها في نهاية القرن الحالي (١١)

### تكافؤ الفرص في التعليم بين الإقليم والمناطق

ان الميزة العامة لتكافؤ الفرص في التعليم بين الأقاليم يمكن تلخيصها في الآتي :- (١٢)

١/ تبلغ نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي (٧-١٢) والذين يحدون فرصة في التعليم الابتدائي في المدن ٩٠% بالمقارنة مع ٣٠%-٣٥% في الريف .

٢/ توجد معظم المدارس الثانوية العليا في المدن واغلبها مدارس داخلية .

٣/ نسبة الفرص المكفولة للبنات في التعليم العام لا تزيد عن ٣٥% من المجموع الكلي بينما يعادل عددهن عدد الذكور في الإحصاءات السكانية . وبالنسبة للتوزيع الجغرافي يكفي ان ننقل هنا ماحا في استراتيجة الترسية المعلنة "وحين ننظر للامر من ناحية التوزيع الجغرافي تبرز حقيقة ان الإقليم الجنوبي الذي يعيش فيه خمس سكان القطر لايريد نسبة التسجيل فيه على ٨٢% في المرحلة الابتدائية و٦٥% في الثانوية العامة و٤٢% في الثانوى العالي" (١٣) .

وحا' أيضا :

"واذا نظرنا الى مديريات القطر عامة وقصرنا النظر على التعليم الابتدائي باعتبار التكافؤ في فرصه أدعى وايسر تحقيقا ظهر التباين



في التسجيل بالنسبة للأطفال في سن السابعة ، إذ سترواح سن ٨١٣% في مديرية النيل و١٦٦% في مديرية البحيرات واحتلت بقية المديريات مكانها بين ذلك بنسب متفاوتة تجعل المتوسط للقطر ٤٥٧% " ١٤ .

والجدول (٤) يوضح الحقائق اعلاه بالنسبة لاقليم السودان وفي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية لعام ١٩٨٠-١٩٨٢ .

يعزى تقرير استراتيجية التربية عدم التوازن في التعليم بين الشمال والجنوب الى عدم الاستقرار الذي استمر نحواً من سبعة عشر عاماً في جنوب البلاد ولكنه لايعطى تفسيراً للتفاوت بين المديريات الاخرى . كما وان التقرير لا يقترح حلاً او اجراءات تزيل عدم التوازن وعدم التكافؤ الواضح .

### المناهج الدراسية بين القومية والاقليمية

لقد اشرنا من قبل الى أن تعديل السلم التعليمي قد صاحبه محاولات لاصلاح البرامج التعليمية على ضوء الفلسفة والمبادئ التي اشار اليها ميشاق العمل الوطني والمؤتمرات التعليمية والثقافية . وبهذه هنا ان نناقش البرامج الدراسية في المرحلة الثانوية خاصة المواد الاجتماعية كالتاريخ والجغرافية وبرامج اللغة العربية .

والاشارة الى المدرسة الثانوية ترجع الى انها المؤسسة التعليمية الرئيسية التي تتطور فيها شخصية الفرد من حيث تنمية القدرات العقلية والخلقية والمهارات وتنمو فيها ايضا الاتجاهات التي تدل على الولاء والانتماء والرؤية الوطنية أو الاقليمية . ولقد اشارت استراتيجية التعليم الى اهمية الربط المحكم بين التعليم والبنيات المتنوعة في السودان وعدم التقيد بالاشكال التقليدية للتعليم في المرحلة الابتدائية من ناحية وتنويع المرحلة الثانوية من ناحية أخرى .

ولقد كونت وزارة التربية بعد اعلان السلم التعليمي عدداً من اللجان الفنية بهدف وضع مقررات جديدة وتأليف كتب جديدة تتفق مع الاهداف والهيكل الجديدة ومع الاهداف التي اقترحتها استراتيجية التربية . وكمثال للمواد الجديدة التي ادخلت يمكن الاشارة الى الاتي :-

١/ التربية الوطنية والمحتمع السوداني والدراسات البيئية

٢/ الرياضيات الحديثة واللغة الفرنسية

## ٨٢ مواد الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والثقافة الغذائية .

ويجدر بنا ان نذكر هنا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أغراضها خاصة فيما يتعلق بخلق المفاهيم الجديدة في طلاب المدرسة الثانوية وفي توجيههم العقلي والوجداني . ويمكننا ان نقرر في ضوء المناقشات التي اجريناها مع بعض اساتذة هذه المرحلة وفي ضوء نتائج الامتحانات ان المدرسة الثانوية تعاني من مشاكل عديدة من بينها تدهور المستويات والنظرة الفردية والمحلية وهاجرة المنفذ وعدم التسامح . وهذه صفات لا تساعد على نمو الانتماء والولاء القومي . يرى بعض اساتذة المدرسة الثانوية أن نمو حاسة الانتماء القومي يستدعي إعادة النظر في مقررات التاريخ والمواد الاجتماعية وتوفير المعلم المؤهل واثرا المكتبة المدرسية بفرض توفير الحد الأدنى من المعرفة بالسودان والبلدان العربية والافريقية والعالم .

## اللغة العربية وقضية الوحدة الوطنية

ان اللغة تمثل واحدا من مظاهر التنوع الثقافي في شمال السودان . ان البجة في شرق السودان ، والفور في غرب السودان بالرغم من اعتناقهم الاسلام لازال لسان بعضهم غير عربي ولهم لغاتهم الخاصة التي يتكلمونها بجانب العربية . كما ان السكان في جنوب السودان (حيث يقل التأشير الاسلامي ) يتكلمون لغات تربو على المائة ولكن اللغة العربية هي لغة التخاطب اليومية بين المجموعات المختلفة . ونسبة الى ان الغالبية في السودان يتكلمون العربية كلغة ام ولغة ثانية او لغة تعامل فان دورها في تنمية العلاقات بين المجموعات المختلفة وفي التوجه القومي كان وما زال رئيسيا وهاماً .

لقد اعترفت اتفاقية اديس ابابا باهمية اللغة العربية اذ ان المادة (٦) من الاتفاقية تنص على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان ، وان الانجليزية لغة رئيسية للاقليم الجنوبي مع الاعتراف باللغات المحلية . كما ان المادة (١١) من الاتفاقية جعلت من تطوير اللغات والثقافات المحلية احد الواجبات الرئيسية للحكومة الاقليمية . وقد أكدت هذه الحقيقة في قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديرية الجنوبية (١٩٧٢) في النص الاتي :-

"اللغة الرسمية للسودان هي اللغة العربية وتعتبر اللغة الانجليزية لغة رئيسية للأقليم الجنوبي وذلك مع عدم المساو باستعمال اية لغة أو لغات أخرى قد تخدم ضرورة عملية أو تساعد على اداء المهام التنفيذية والإدارية بطريقة فعالة". وقرر المجلس التنفيذي العالى للأقليم الجنوبي بناءً على هذا النص أن يجعل العربية لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والمتوسطة والانجليزية لغة التدريس فى الثانوية العليا . ولما عرّض هذا الأمر على مجلس الشعب الإقليمى عند مناقشته لموضوع اللغة فى عام ١٩٧٤ اتخذ قراراً مخالفاً ورأى العودة الى استعمال اللغة الانجليزية فى مدارس الإقليم الجنوبى . ولما كان من العسير من الناحية السياسية والعملية تنفيذ هذا القرار توصل المجلس التنفيذى العالى للأقاليم الجنوبى الى حل وسط وهو أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس الابتدائية و المتوسطة واللغة الانجليزية لغة التعليم فى المدارس الثانوية العليا مع الاستعانة باللغة المحلية فى المدين الأولى والثانى بالمدارس الابتدائية فى المناطق المختلفة . وهكذا أصبح التلاميذ فى مدارس الجنوب يدرسون ثلاث لغات .

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية التربية قد تقدمت بالتوصيات التالية فيما يتعلق باللغة: "جعل اللغة العربية اداة للتعليم فى كل مراحله ولكل أنواعه مع العمل على تحسين الاداء فيها كمادة دراسية ولغة لتدريس المواد الأخرى وبالتأهيل الجيد لمعلم اللغة العربية واخضاع كتب المناهج كلها للمراجعة اللغوية والعناية بالمكتبة المدرسية واثرائها بالكتب العربية فى المستويات التى تناسب التلاميذ فى كل الصفوف الدراسية مع العناية فى المراحل الدراسية الباكرة بظروف المناطق التى لا تستعمل فيها اللغة كلفة ام" (١٥) . كما قررت اللجنة أن توصى بإنشاء جهاز فنى دائم للتخطيط اللغوى مهمته :

أ/ دراسة واقع اللغات السودانية من حيث كثافة المتحدثين بها وانتشارها واستخدامها فى أغراض الحياة المختلفة وموقف اللغة العربية بينها جميعاً والمشكلات التى تواجهها كلغة تعليم ولغة مشتركة للتفاهم .

ب/ ايجاد الوسائل العلمية لشر اللغة العربية بأعتبارها اللغة القومية

على أوسع نطاق في كل ربوع الوطن وخاصة في المناطق التي لاتتحدثها في الوقت الحاضر .

ج/ اجراء الدراسات الخاصة بسوحيد المناهج الدراسية على مستوى القطر مع مراعاة ظروف المناطق التي لا تتحدث العربية كلغة ام او تتحدث معها لغة اخرى وخاصة المديرية الجنوبية واقترح الطرة المناسبة لظروفها المحلية .

د/ اجراء السوح والدراسات المسدانة في مناطق مختلفة من القطر الوقوف على طسمنها اللغوية وما يتطلبه نشر اللغة العربية فيها وارالة المعوقات التي تعترض استعمالها كلغة للتعليم .

ولكن الامر اكثر تعقيدا من هذا الذي افترضته اسنراتحية العرسة خاصة فيما يخص جنوب السودان اذ انه لاسمك اتخاذ قرار حول السباسة اللغوية سمعزل عن الظروف الاجتماعيه والتاريخية والمصالح الطبقية والفئوية كما بقول الدكتور عشارى احمد محمود في دراسة الممتازه باللغة الانجليزية عن اللغة العربية في جنوب السودان (١٦)

ومن ناحية اخرى نجد ان الجهاز الفنى الذى اوصت به الاسنرانية لم يقم وان التعاون مع معهد الخرطوم الدولى للفه العربية لزال محدودا والاهتمام باللغة العرسة كعامل من عوامل الوحدة الوطنية لزال قاصرا .

### التعليم الجامعى والعالى

لم نقنصر التنميرات التعليمية على التعليم العام بل امتدت الى التعليم الجامعى والعالى . لقد احتلت جامعة الخرطوم مكانا بارزا في مداولات ومناقشات مؤتمر التربية القومى في سبتمبر ١٩٦٩ قبل صدور قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٠ . وفي فبراير ١٩٧١ تم انشاء وزارة التعليم العالى والتي شملت اختصاصاتها :

- ١/ سظم وتخطط التعليم الجامعى وما فوق الثانوى على ضوء خطة التنمية القومية والاشراف الكامل على جميع مؤسساته .
- ٢/ سظيم وادارة البحث العلمى وتوظيفه لخدمة التنمية والتحديث .
- ٣/ التنسيق بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمى لضمان الاستفادة القصوى من الامكانيات المشتركة ماديا وبشريا .

١٤/ تنسيق العلاقات بين الجامعات ومراكز البحث في السودان  
ورصفياتها في الخارج . ومما لا شك فيه ان انشاء وزارة التعليم  
والعالي كان خروجاً على "الطريق القديم " وخطوة يمكن ان توصف بانها  
وصفت الجامعات والمعاهد العليا لأول مرة تحت سلطة سياسية مباشرة .  
ويرى البعض ان في هذا سلب لاستقلال الجامعات .

ولما صدر الدستور عام ١٩٧٣ تضمن فقرات ومواد ذات صلة  
مباشرة بالتعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي . فقد نصت المادة  
(١٨) من الدستور على رعاية الدولة للبحث العلمي والدراسات الأكاديمية .  
وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون جديد للتعليم تم بموجبه انشاء المجلس  
القومي للتعليم العالي وأسندت اليه مهمة الاشراف على تخطيط وتنسيق  
السياسة العامة للتعليم العالي ووضع السرائر لتنفيذها .

ويلاحظ أن جميع هذه التقارير والقوانين تتحدث عن وظيفة  
التعليم الجامعي في تأهيل وتدريب الكوادر وفي البحث العلمي ولا تشير  
الى دور الجامعات الهام في ترسيخ الوحدة الوطنية .

ومن جانب آخر فعدتم انشاء كل من جامعة جوبا (١٩٧٧) وجامعة  
الجزيرة (١٩٧٨) وصحب ذلك شعور متزايد بأهمية اقلية التعليم الجامعي  
والدعوة لقيام جامعات في كل اقليم في السودان . بعد صدور قانون  
الحكم الاقليمي في عام ١٩٨٠ برزت الدعوة بأن يكون لكل اقليم جامعته  
الخاصة به . وبينما يؤكد المسئولون عن التعليم الجامعي والعالي بأن  
مثل هذه المؤسسات ستكون قومية الاهداف واقلية التخصيص يظن اليها  
الآخرون بانها اقلية الهوية والتخصيص والتوجه بما في ذلك تعيين  
الاساتذة وقبول الطلاب . ان التعليم الجامعي في نظرنا لابد ان يبقى من  
اختصاصات الحكومة القومية دعماً للوحدة الوطنية ودرءاً للاقلية  
الضيقة .

### الخلاصة

ان السودان كيان قاري . انه امتداد وتنوع في المكان والسكن  
بالاضافة الى اختلافات في محالات ومستويات المناشط الاقتصادية بكل ما  
تفرزه من تباين اجتماعي ونسبي نفسي .

وواقع حضاري وتنوع ثقافي . والوحدة الوطنية اذا تأخذ هذه  
الحقائق الموضوعية في اعتبارها لاتعني الذوبان أو الانصهار الكامل بل

تقبل التعدد والتنوع على اساس انه ظاهرة موضوعية تشرى حياة الجماعة الكبرى .

والولاة المحلي لا يتناقض بالضرورة مع الولاة القومى اذا توفرت له القيادة ذات الرؤية الايجابية والمصادلة التربوية والتعليمية والثقافية التى تستجيب للواقع وللمستقبل والهيكل الاداريه الملائمة .  
بالاضافة الى ذلك لابد من وجود النظام السياسى الذى يتيح المشاركة والمساهمة الفعالة فى اتخاذ القرار ويسعى لتعزيد الوحدة الوطنية .  
ان الازمة الحقيقية التى تواجه التعليم والثقافة فى السودان هى الانفصام بين القول والفعل وغياب العلاقة بين ما هو مكتوب فى الاهداف وفى الاستراتيجية والممارسة . ان اشد ما نخشاه هو ان تتحول السياسات التعليمية والثقافية الى ممارسات لاملة لها بالاهداف الرثيعة المتمثلة فى بناء الامة والوحدة الوطنية والتقدم الاقتصادى والاحتماى.

جدول رقم (١)

عدد طلاب كلية فسرطون حسب المديرية من ١٩٣٤ - ١٩٤٤ م

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	المديرية
٢٣٣	٢٧٠	٢٩٢	٢٨٥	٢٧٥	٢١١	١٦٦	١٥١	١٤٦	١٧٥	١٩٤	الخرطوم
١٣٤	١٢٤	١٢٠	١١١	١١٦	١٠٠	٩٤	٨٦	٦٣	٨٥	٨٨	الشمالية
٩٥	٨٩	٨٠	٧٨	٨٢	٦٧	٥٥	٤٧	٤٣	٣٩	٥١	النيل الأزرق
—	—	—	—	—	—	١١	١٤	١٠	٢١	٢٢	النيل الأبيض
١٧	١٩	١١	١٨	١٦	٢١	٢١	١٥	١٤	١٠	١٢	كردفان
١٨	٢١	٢١	٢١	١٩	١٣	٩	٨	٥	١١	١٤	كسلا
—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١	دارفور
٥٠٨	٥٢٠	٥٢٤	٥٢٦	٤١٣	٤١١	٣٧٥	٣٤٤	٢٨٨	٣٤٢	٣٨٢	الجمالية

Source : M.O. Beshir Educational Development in the Sudan,  
1898 - 1956.





جدول رقم (٣)

أعداد الدارسين في مراكز معـهـو الأمية ١٩٦١ - ١٩٨٠م

عدد الدارسين	المنـهـ	عدد الدارسين	المنـهـ
٦٨٠٤٠	١٩٧٠ / ٦٩م	٢٥٧٠٠	١٩٦٢ / ٦١م
٦١٢٦١	١٩٧١ / ٧٠م	٥٣٣٨٨	١٩٦٣ / ٦٢م
٦٤٥٦٩	١٩٧٢ / ٧١م	٥٧٨٤٠	١٩٦٤ / ٦٣م
٥٢٥٦٩	١٩٧٣ / ٧٢م	٥٢٨٦١	١٩٦٥ / ٦٤م
٥٨٠٨١	١٩٧٤ / ٧٣م	٥٥٩٤٣	١٩٦٦ / ٦٥م
١١٠٥٥	١٩٧٥ / ٧٤م	٥٤١٨٧	١٩٦٧ / ٦٦م
٦٨٣٥٥	١٩٧٨ / ٧٧م	٥٤٥٠٠	١٩٦٨ / ٦٧م
٤٤١٤٤	١٩٨٠ / ٧٩م	٦١١٧٢	١٩٦٩ / ٦٨م

المصدر : وزارة التربية - الخـرطـوم .



## المواش

انظر: (١)

Mohamed Omer Beshir: Educational Development in the Sudan, London 1969 .

----- Educational Policy and the Employment Problem in the Sudan. (D.S.R.C. monograph No. 3 Khartoum 1977.)

Ali Saad Ali Ahmed: Educational Contribution to National Integration in the Sudan, (Diploma Dissertation, Institute of African and Asian Studies, Khartoum 1973)

Mohamed Omer Beshir: Diversity, Regionalism and National Unity (Uppsala, 1979)  
Philosophical Society of the Sudan :  
16th Annual Conference - Modern  
Nation Building. Vol. 1 Khartoum 1971

انظر: (٢)

أ/ محمد عبد المنعم: مشكلات التباين الثقافي في السودان رسالة دبلوم معهد الدراسات الأفريقية - الخرطوم ١٩٨١  
ب/ يوسف أبو قرون: قبائل السودان الكبرى - امدرمان ١٩٦٩ .

Sayid Hamid Hurreiz: Linguistic Diversity and Language Planning in the Sudan. (Sudan Research Unit (KUP) 1968 .

J.D. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan From Within (٣)  
London 1935 p. 345.

(٤) تقرير اللجنة الدولية للتعليم - الخرطوم ١٩٥٥ م - ص ٦٠ .  
(٥) استراتيجية التربية الخرطوم ١٩٧٧ م .



## الفصل التاسع التراث الشعبى والوحدة الوطنية فى ظل الحكم الاقليمى

بروفيسور سيد حامد حريز

### مقدمة

هناك عناصر محتلفة ترتبط بموضوع الوحدة الوطنية وتؤدي الى الوصول اليها بمرور شتى ويدرجات متفاوتة من النجاح . نذكر من بين هذه العناصر الاشتراك فى الرقعة الجغرافية ووحدة الهدف والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والاحساس بالمصير المشترك . كما ان العمل المكثف فى اطار الابدلوحية السياسية الواحدة قد يؤدي الى نوع من الوحدة على النطاق القومى او الاقليمى . غير ان المقومات الثقافية ، كالدين واللغة والتراث الشعبى (الفولكلور) من اقوى عناصر الوحدة القومية .

وبالرغم من اننى سأركز حديثى فى وقت لاحق على المقومات الثقافية والتراث على وجه الخصوص كمعاصر رئيسة من مميزات تأكيد الوحدة الوطنية الا اسى احاول ان اوضح هنا كيف تعمل العناصر الاخرى - غير التراث الشعبى - على تقرب الشقة بين المجموعات العرقية المختلفة وتمهد بذلك للوحدة الوطنية . واختار هنا موضوعين: اولهما وحدة الهدف والمصير المشترك وثانيهما اللغة الواحدة . بالنسبة لوحدة الهدف والمصير نعلم ان المصائب والمشاكل الكبرى هى خير ما يجمع الشعوب والجماعات ويعفدها ويوحدها . وكما يقولون "ان المصائب تجمعن لمصابين" . وكثيرا ما يتحد الشعوب امام الفرو الاستعماري وتترك خلافاتها جانبا وتبدي استعدادا لتجاوز الفوارق الثقافية . وبضرب مثلا لذلك لما حدث بين الدينكا عندما تصدت الثورة المهدية للاستعمار التركى . فلقد عاش الشعب السودانى فى الشمال وفى الجنوب - على حد سواء<sup>١</sup> - من هفيان الحكم التركى، وتولد نتيجة لذلك اساس مشترك ووحدة فى الهدف بتلخيص فى الرغبة فى الخلاص من الاستعمار .

عندما سمع الدينكا عن ثورة الامام محمد احمد العهدى وحاجه فى الممدى للاستعمار التركى ودحره ، تجاوزوا نفسا وعقائديا

مع الإمام المهدي ومع فكرة "المهدية" بالرغم من اختلافاتهم الدينية والعرقية . بل ذهبوا الى ابعد من ذلك وجعلوا المهدي ابنا الروح دينق وحسبوه في عداد آلهم وصاروا يستنجدون به عند الشدائد والملمات (١) . والواضح من هذا المثال ان الهدف الواحد والرغبة المشتركة في الخلاص من نير الاستعمار ربطا بين شطرى القطر، او على وجه التحديد، ربطا الدينكا وجدانيا بالمهدية - ثورة الشمال المسلم .

وفي مجال الحديث عن دور العوامل الأخرى - غير التراث الشعبي في تحقيق الوحدة الوطنية، الذكر عاملا آخر في غابة الأهمية، هو عامل اللغة . وبالرغم من ان موضوع اللغة والوحدة الوطنية موضوع شائك ومتعدد الجوانب وسوف يجد ما يستحق من عناية في مجال آخر، إلا أنه لا يمكن اغفاله في أي بحث عن الوحدة الوطنية في السودان . فاللغة العربية انتشرت في جميع مناطق السودان، في شرقه وغربه وشماله وجنوبه . ففي أغلب مناطق السودان نجد ان المواطنين يتحدثون اللغة العربية كلغة أولى (لغة أم) . وفي مناطق التداخل اللغوي والعرقى، نجد ان اللغة العربية هي لغة التخاطب المشتركة التي تربط بين افراد القبائل المختلفة وتوحد بينهم . فاللغة إذا من أهم مقومات الوحدة الوطنية في السودان .

اخلى بعد ذلك للحديث عن التراث الشعبي والوحدة الوطنية، بدءاً بوقفه قصيرة عند مفهوم التراث الشعبي ونظرة الدولة والمثقفين له .

### مفهوم التراث الشعبي :-

في هذا المقال استعمل عبارة (التراث الشعبي) لتعني (الطولكلور) في معناه ومضمونه الواسع الذي يشمل الادب الشعبي والعادات والتقاليد والانماط الفنية من الثقافة المادية، أي بمعنى آخر ما يحكي عن الحياة الشعبية التقليدية، لاسيما الانماط الفنية الموروثة منها . ونفضل هذا الاطار على سواه كالاتجاه الذي صاد دراسات التراث الشعبي في العالم العربي لزمان طويل، والذي ركز على (الادب الشعبي) لأنه يمكننا من اعطاء صورة أكثر شمولاً والتعاقباً بواقم الحياة، ولأنه يربط بين الانماط الفنية والأدبية وبين مضمونها الاجتماعي وبيئتها الثقافية . فالحديث عن الاساطير والأمثال (والدوبيت) ... إلخ يقودنا بالضرورة الى

التطرق الى ما تحتويه من عادات وتقاليد ومعتقدات . وهو يقودنا بالضرورة ايضا الى التطرق للمجتمع الذى تبلور فيه وانتشر هذا المضمون الثقافى .

واذا نظرنا الى واقع الحال فى السودان - بل فى العديد من الدول الافريقية - نجد اننا لا نكون بعيدين عن الحقيقة اذا قلنا ان التراث الشعبى بهذا المفهوم الشامل، والذي يعبر عن المبادئ الأعظم للامة، لا يختلف كثيرا عن مفهوم الثقافة . من الواضح اننا لانتحدث عن الثقافة المصغرة، بل نعنى القطاعات الشعبية غير المصغرة . كما نركز على الجوانب التقليدية من تلك الثقافة والتي تم تداولها سن الافراد والجماعات عبر السنين . ومعنى ذلك ان التراث الشعبى هو المعرفة الشعبية (الاسما تلك التى سبقت فى قوالب فنية) التى يتم تداولها بين المجموعات التقليدية والتى تعبر عن ماضيها وواقع حياتها اليومية .

#### التراث الشعبى والوطنية نظرة عامة

عندما نشعر المجموعات التقليدية بخطر يهدد كيانها ووحدتها فان اول رد فعل تلقائى للاحساس بالخطر يتمثل فى الرجوع لذات الكيان المهدد والالتفاف حوله . يحدث هذا فى كثير من الاحيان بصورة اشبه بالفريضة . ولعل اول شئ تلتفت اليه المجموعة وتلتفت حوله هو تراثها الذى يميز افرادها، والذي لا يختلفون حوله . قد تصغر المجموعة او تكبر، بحيث تكون مجموعة عرقية صغيرة او قبيلة او امة بحالها . قد يكون التراث الذى يتم الالتفاف حوله فى شكل اغاني واشعار شعبية او تقاليد بعينها او معتقدا تقليديا، او حتى دينا سماويا، وقد يكون مجموع هذه الاشياء . واحيانا تلتف الجماعة حول عناصر ثقافية اخرى كاللغة والزي والسلوك الاجتماعى العام .

فى اللحظات الحرجة التى نشعر فيها المجموعات التقليدية، لاسما الاقليات والمجموعات المستغففة سياسيا او عسكريا بخطر يتهدهدها، فانها ترحم لذاتها ولتراثها بصورة دفاعية مكثيفة . وسرعان ما تحدث عملية تعبئة شعبية تنتج عنها محاولة التصدى للخطر الماثل . وقد يكون هذا الخطر فى شكل غزو عسكري او ثقافى او فى شكل تفول واحتواء سياسى، كما قد يكون رد الفعل من ذات النوع . غير انه

للعرب التراث دورا هاما في جميع هذه الاحداث، في الاعداد النفس، وفي استرجاع التاريخ والتذكير ببطولات رجاله، وفي التعبئة العسكرية وما قد تؤدى اليه من معارك حربية . الامثلة تتنوع في مجال استعمال التراث في الاستنفار الوطنى . وبالرغم من اننا لانود ان نمس في هذا المجال، الا اننا ننوه لبعض الامثلة .

في ابان وقوع فنلندا تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى التف الشعب الفنلندى لقطاعاته المختلفة حول تراثه الشعبى، لاسيما تاريخ الابطال وسيرهم البطولية . ونتج من ذلك جمع ودراسة ونشر الملحمة الفنلندية الشهيرة باسم "الكالافالا" على نطاق واسع ووحدت "الكالافالا" حماسا وطنيا وعاطفيا اضفى عليها نفحة من التقديس وبذلك صارت شمرة من ثمار الاستنفار الشعبى الوطنى وادت لتحقيق المزيد منه . (٢) ونجد وضعا مشابها في ايرلندا من حيث الاهتمام الفائق بالتراث الشعبى وربطه بالحس الوطنى، ومن حيث الوضع السياسى الذى تمخض عنه هذا الاهتمام .

واذا نظرنا حولنا في افريقيا نجد العديد من الامثلة التى تتعلق بالتراث الشعبى والوطنية لاسيما في مجال ارتباط التراث بالتحريك الوطنى . ونشير هنا في اختصار الى مثالين: - الاول من جنوب افريقيا، والثانى من كينيا ويتعل بحركة "الماوماو" . في جنوب افريقيا استعمل الشعب الافريقى المتهور الشعر الشعبى كأداة هامة من ادوات الاستنفار وكوسيلة من وسائل جمع شمل المواطنين وتحريكهم ضد التسلط العنصرى والقمع الاجتماعى . كما استعمله ايضا في تعبئة العناصر الرخوة التى استكانت للحكم العنصرى واستجابت لاغرائه او ضعفت امام تهديده . (٣) وفي كينيا نجد ان حركة "الماوماو" قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالارض وارتكزت على عناصر تراثية مختلفة من عادات ومعتقدات . واستعملت قسم الولاء التقليدى والتعارف عليه بين ابناء المنطقة، فربطت بينهم في حركة ثقافية وسياسية تحررية انشرت للمستعمر وتمدت له (٤) .

واذا كان هذا هو الحال على الصعيد الشعبى ، فاننا نجد كذلك ارتباطا قويا بين التراث والوطنية في اوساط المثقفين. نذكر في هذا المجال الدعوة الى فكرة الزنوجة والتى راجت بين بعض القادة



والمثقفين الافارقة لاسيما في غرب افريقيا . نذكر هذه الدعوة , ونشير الى ان الانعتاق والتحرر الثقافي والرجوع للتراث كان من أهم مقوماتها . وفي اماكن متعددة من افريقيا , بما في ذلك جمهورية السودان , نجد في اوساط المثقفين الدعوة الى "الذاتية" و"الاصالة" . ويمكن اعتبار هذه الاتجاهات اشكالا مختلفة من اشكال الوطنية المرتبطة بالتراث القومي او الثقافة المحلية .

## التراث والوحدة الوطنية في السودان

### النظرة للتراث في السودان

واذا نظرنا في شيء من التمعن الى المثقفين والى قادة العمل الثقافي والسياسي في السودان , وحاولنا التعرف على موقفهم من القضايا الثقافية ومن التراث على وجه التحديد , نجد انهم ينقسمون الى مجموعتين اساسيتين .

المجموعة الاولى تنظر الى التراث , بل والى الثقافات المحلية في اشكالها المختلفة على اساس انها معوقات تحول دون الانطلاق في طريق الوحدة الوطنية والتنمية (على النمط الغربي) .

فالتراث في نظر هؤلاء هو الاساطير والحرافات والعادات البالية التي بدأت تندثر والتي يجب ألا نحزن لانشارها لانه لم يعد لها مكان في العالم المتحضر . من بين اصحاب هذه النظرة من على ازدرافه للتراث في غير حرج , بل وفي اقتناع تام , ومن بينهم ايضا من يبوح بتشككه - الذي يصل مستوى الازدرافه احيانا - الى من بثق فيهم من خاصته .

المجموعة الثانية تبالغ في تعجيد التراث بصورة رومانسية , بل احيانا تبالغ في احترام كل ما هو قديم , وتحسب تراثا مائس لتراث ونجد ان افراد هذه الفئة يتعاملون مع التراث وكأنه شيء مهم لا يقبل التحديد ولا الحدال فهو القديم الجليل الذي نقله على علته . فجماله في قدمه , ولكن يجب ان نعي ان ليس كل قديم تراث وليس كل تراث قديم .

وبين هاتين المجموعتين نلمح فئة معتدلة من افراد الجمهور ومن المثقفين - بما فيهم بعض المتشككين - تتعامل مع الإنماط الفنية

من التراث كالأغاني الشعبية والمدائح والأشعار الشعبية أحيانا . نجد ان المراد هذه الفئة يعجبون بتلك الانماط الفنية . يتفاعلون معها ويتفنون بها . ولكن يندر ان يتخطى هذا الإعجاب الأغاني وبعض الأشعار أحيانا . فحدود التفاعل مع التراث بالنسبة لهذه الفئة ضيقة لاترتبط بالتراث في مفهومه الشامل ولا في أنماطه المتعددة . وكثيرا ما ينحصر هذا التفاعل في حدود تراث المجموعة العرقية التي بألفها الفرد وحتى بالنسبة لتراث تلك المجموعة التي ينتمى إليها الفرد ، فهذا التفاعل - كما ذكرنا - ينحصر في بعض الانماط الفنية .

فبينما نجد ان هذا الإعجاب والتفاعل يظهر جليا بالنسبة للأغاني والمدائح والأنماط التي ترتبط بالتنغيم والتغنى والطرب نحده لا يمتد لبعض الانماط الفنية الأخرى كالقصص الشعبي . ويندر ان يمتد هذا التعاطف خارج إطار القبيلة . فقلما نجد الشايقي يتغنى بأغاني الحمير والحمري يتغنى بأغاني البطا حين .....

وفي وسط هذا الجو المشوش نجد ان النظرة الى التراث تتأرجح بين الإزدراء والتشكك من جهة والانسهار والتعاطف المتعصب من جهة أخرى. في مثل هذا الجو يفتقد الإطار الفلسفي للتراث ويصعب على المواطن العادي - وعلى بعض المثقفين على حد سواء - فهم المفرد والهدف وراء هذا الاهتمام. بينما يتوقع المواطن ان يجد الاحياء من اجهزة الدولة ومن الاجهزة الثقافية على وجه التحديد يجد ان هذه الاجهزة نفسها تفقد الهدف والإطار الفلسفي الواضح المعالم . فتسم عن ضرورة الاهتمام بالتراث وعن ان التراث هو ضمير الأمة ، كما نسمع عن ضرورة بحث الشخصية القومية .. الخ ولكن كيف؟ وبأي الطرق والوسائل؟ ولتحقيق أي الأهداف؟

هذه الاسئلة وغيرها ما تزال تحتاج للإجابة . وهنا يأتي دور الباحث . فمن اهم متطلبات هذه المرحلة بالنسبة للتراث الشعبي ، ان تتمدى الباحثون لتوضيح الفهم الصحيح لأهداف ووظائف وفلسفة التراث . ولعل من اهم خصائص التراث الشعبي ارتباطه بالوطنية على مر الأجيال وبين مختلف الشعوب وهذا ما يهمنا في هذا المجال .

### التراث والوحدة الوطنية في المواثيق الهامة للدولة

بعد ان تطرقنا لجوانب من نظرة المثقفين ونظرة الدولة للتراث في السودان ، نتطرق لبعض مواثيق للدولة - وعلى رأسها الدستور الدائم للبلاد - ونحاول ان نستخلص موقفها من التراث والوحدة الوطنية . بالنسبة للتراث ، نجد ان هنالك مادة واحدة في دستور السودان (الملغى) تشير صراحة لموضوع التراث ، وهي المادة رقم (٩) والتي جاء فيها مايلي " تعنى الدولة بالتراث الوطنى وتعمل على رعاية ونشر الثقافة والآداب والفنون " كما يشير الدستور الى امور مختلفة يمكن ان تدخل ضمن التراث بصورة غير مباشرة . ومثال ذلك الحديث عن الاديان السماوية والمعتقدات الروحية (المادة رقم ١٦) . وما جاء عن العمون الذاتى النابع من الارادة الشعبية (المادة رقم ١٧) والحديث عن العرف كمصدر من مصادر التشريع (المادة رقم ٩) .

بما اننى لم أهدف الى حصر جميع المواثيق التى تتحدث عن التراث والوحدة الوطنية ، بطريق مباشر او غير مباشر، فاننى اكتفى بما ورد ذكره ، واحاول اتخاذه مرتكزا للنقاش . ما ذكرته فى نهاية الجزء السابق من البحث ، والمتعلق بموضوع "النظرة للتراث فى السودان" يمكن ان يقال فى هذا المجال ايضا . فعدم وضوح الرويا ما زال يلزمننا . نجد ان المواثيق المختلفة التى اشرنا اليها تتحدث عن الاهداف من غير تحديد الوسائل والخطوات التى تمكننا من تحقيق هذه الاهداف . فعلا نسلم ان الحكم الاقليمى يساعد على خلق الشخصية القومية السودانية المتميزة من غير ذكر لطريقة تحقيق هذا الهدف . قد يقول البعض أن الدستور لايدخل مادة فى مثل هذه التفاصيل . وهذا حديث مقبول ، ولكن، مابال المواثيق الاخرى . وكذلك لابد من ان نذكر هنا أنه ليس فى جمهورية السودان ميثاق ثقافى واضح المعالم ولكننا نجد مؤشرات عامة نلتقطها من هنا وهناك .

اعود للمواثيق التى اوردها ، فاذكر ملاحظة - اعتبرها هامة - وهى ان تلك المواثيق لم تربط بين التراث والوحدة الوطنية . ولعلها عجزت عن ان ترى فى التراث دعامة من دعائم الوحدة الوطنية . فالتراث المشترك عنصر وحدة ووشام ، ولكنه يمكن ان يصبح فى نفس

الوقت عنمر فرقة وشتات شأنه في ذلك شأن الحكم الاقليمي . فهو اذا سراح ذو حدين . وهنا يأتى دور العمل الرشيد المخطط المبرمج والا لصارت الاهداف مجرد نوايا طيبة وغايات نتطلع اليها ولانبلفها .

### التراث والتكامل القومى

للشعب السوانى استعداد فطرى للترابط والتعاقد . يبدو هذا الترابط على مستوى الاسرة والحي والقبيلة . وهناك من الامثال والقصى والعمادات والممارسات الموروثة التى تغزى هذا الاتجاه مايفيق المجال لحصره . واداشتنا ان ننوه لبعضها فى اقتضاب , يمكننا ان نذكر دور الامثال الشعبية فى تقوية الاسرة وتركيز مفهومها والحقى على الحفاظ على سلامتها . ومن العمادات يمكن ان نذكر دور النطير والفرع كمثال للموروثات التى تستنفر الازادة الشعبية وتنظمها فى عفوية واقتدار .

غير ان القبلية والاقليمية من بين المشاكل التى تواجه دول العالم الثالث وتعرقل جهودها نحو تحقيق الكيان القومى المكتمل . ولكن السودان قد عرف مفهوم "الدولة " ومفهوم "الامة " منذ ابعد العصور فهو اذا لا يواجه مشاكل الكيان القومى لأول مرة فى هذا القرن , كما هو الحال بالنسبة لبعض دول العالم الثالث . فلقد اسس المهدي دولة معتدة تحمل فى طيها شتى مقومات الدولة العصرية ودولة الفونم التى شملت اجزاء لا يستهان بها من السودان لتغيب عن بالنا . ومن بين المؤرخين من ذكر ان ميلاد الامة السودانية يبدأ بمملكة مروي (٦) . ولكن بالرغم من كل ماسلف فان السودان بحدوده المتزامية الاطراف والمعروفة اليوم بجمهورية السودان , يفظى رقعة لم تبلغها اى من تلك "الدول" والممالك القديمة التى تحدثنا عنها . وبهذا الفهم تصبح قضية الوحدة الوطنية او التكامل القومى من اولى تحديات هذه المرحلة .

فالقبلية والاقليمية مازالت موجودة كأشكال ثقافية , وقد تتخذ اشكالا سياسية ان لم تجد البرنامج الواعى للتعامل معها .

واذا كان التراث قد دمى ترابط الاسرة وجمع شمل القبيلة حتى جعل منها وحدة ثقافية لها كيانها المنفرد , فمن الممكن , بل ومن المتوقع , ان تصبح الدولة عبارة عن مجموعة كيانات ثقافية ترتكز على تراث مشترك ووحدة "لغالية " حقيقية او متوهمة . يتفاهم الامر اذا

اتخذت هذه الكيانات الثقافية المتعددة اشكالا سياسية . فهذا امر يهدد الوحدة الوطنية وقد يفتتها كما حدث في بعض اقطار العالم الثالث .  
فالتراث كما ذكرت سلاح ذو حدين يحتاج الى التعامل الواسع والمدرک من قبل الدولة ومؤسساتها الثقافية والعلمية والسياسية .

ولكى تكتمل الصورة عن الصلة بين التراث والوطنية السودانية اقف وقفة قصيرة عند موضوع التراث والتحرر الوطنى ثم التراث ونشأة الاحزاب الوطنية . وذلك باعتبارهما يمثلان مرحلتين هامتين من مراحل الحركة الوطنية . ثم اخلص بعد ذلك لعرض ومناقشة بعض جوانب التراث الشعبى ارى انها تسهم في تعزيز التكامل .

لعل العديد من السودانيين يذكرون الدور الذى قام به التراث الشعبى - ممثلا في الشاعرة الشعبية مهيبة بنت عبود - في استنفار الشايقية ضد الحكم التركى . على حسب الروايات المتداولة رأت مهيبة بنت عبود "ملك" الشايقية وهو في حيرة من أمره ، وفى حال اقرب الى الخنوع والاستكانة ، فاستنفرته بقولها :

الليلة العقيد فى الحلة متمسك

فى قلب التراب شوفنو مكن

الراى فاقد ولا يدرك ولا يمكن

تتعجبن فيم الرجسالى مكن

ثم تستمر الروايات فتحدث عن استجابة العقيد لهذا الاستنفار اذ ينهض ويقود جيوشه الى المعركة ضد الفازى المستعمر . وعندئذ تبوح مهيبة باعجابها بأبناء قبيلتها وتلهب حماسهم بقولها المشهور

الليلة استعدوا وركبوا خيل الكر

وقدامن عقيدن بالفرد دفر

جنياتنا المزار الليلة تنتر

وبالرغم من ان هذا مثال يرتبط بقبيلة الشايقية الا انه يمكن أن يعتبر استنفارا وطنيا ( وليس قبليا ) يدور فى اطار التحرر الوطنى . وليس المهم فيه حدث بين الشايقية وحكت عنه شاعرته ، ولكن أهمية من كونه مواجهة ضد المستعمر . ومما يدل على ذلك ان السودانيين ينفعلون لهذا الموقف ويتجاوبون معه ويحفظون الشعر الذى

يصوره بغض النظر عن انتماشهم القبلى . فالشائلى والجعلى والمنمورى  
... الخ كلهم يلتقون فى هذا الموقف . هناك امثلة أخرى طريقة تحكى  
من محاربة المستعمر من خلال التراث .

وعندما تبلورت الحركة الوطنية فى السودان ، ونتم عن ذلك نشأة  
الأحزاب السودانية نجد ايضاً ان التراث قد لعب دوراً هاماً فى نشأة  
وتكوين هذه الأحزاب . فإذا نظرنا فى كيفية نشأة حزب الأمة وما  
كان من ارتباطه بالانصار وحزب الشعب الديمقراطى ، وماكان من  
ارتباطه بالختمية ، نرى ما ذهبنا اليه من امر صلة تلك الأحزاب  
السياسية بالتراث الشعبى السودانى . فهذان الحزبان ارتكزا - الى حد  
كبير - على الطرق الصوفية والاسلام الشعبى الممارس فى السودان . وتلك  
الافيرة تغذت بدورها من الفولكلور والتقاليد المحلية . ولقد مكن  
ذلك الحزبين المعنيين من تجاوز القبلية الضيقة وخلق ارضية صلبة كانت  
من اهم متطلبات تلك المرحلة .

نعود للحديث عن كيفية ومدى مساهمة التراث الشعبى فى تعزيز  
الوحدة الوطنية ودعم التكامل القومى وهناك زوايا مختلفه تتم من  
خلالها تلك المساهمة .

اركز حديثى فى الجزء التالى على العناصر المشتركة فى تراث  
المجموعات السودانية المختلفة . فالتراث المشترك يقرب الشقة بين  
المجموعات ويخلق وحدة فكرية وتقاربا وحدانيا يمثلا دعامة من  
دعائم الوحدة الوطنية . وناقش هذا الموضوع من خلال :

أ التشابه فى المعتقدات

ب المبادئ والتقاليد المشتركة

ج التشابه فى المعتقدات

من بين العناصر المشتركة فى مجال المعتقدات، فكرة الآله  
الاعلى ووحدانية هذا الآله بين المجموعات السودانية المختلفة . يتفق  
فى هذا المبدأ العام السودانيون المسلمون والمسيحيون وغيرهم من  
معتنقى الديانات المحلية (غير السماوية) . وأتينا نجد فى اساطير  
ومعتقدات المجموعات السودانية ، غير المسيحية وغير المسلمة ، اشارات  
واضحة لآله اعلى خلق الكون بجمع مافيه ومن فيه وخلق كذلك مجموعة  
معبودات اخرى فى شكل قوى دينية وسطى او آلهة صغرى ان شئت . وهذه

القوى الوسطى لا ترقى الى مكانة الاله الاعلى ، ولا تسمو بمقدرتها الى مقدرته . فهو الذى خلقها واسند اليها ادوارا دينية محددة ، ووظائف معينة فى المجتمع . فهي اذا تستمد قوتها من قوتة وسلطتها من سلطته وتدير الحياة اليومية بأسمه . وبعد ان خلق ذلك الاله الكون ونظم ادارته بهذه الصورة ، سما الى عليائه لا يزعجه احد . هذه الصورة من الديانات السودانية المحلية تشبه الى حد بعيد صورة الديانات الافريقية التقليدية .

### دور القوى الروحية الوسطى

وكذلك نرى ان الصورة الواقعية للممارسات الدينية والتي تهيمن على الحياة اليومية وتشغل ذهن المواطن البسيط تبين تقاربها آخرا فى مجال العقيدة بين المجموعات السودانية المختلفة . نذكر هنا على سبيل المثال فكرة القوى الوسطى (والوسيطه فى آن واحد) والتي تربط بين الانسان العادى البسيط والاله الاعلى . نجد هذه الفكرة فى المعتقدات المحلية المرتبطة بديانات غير سماوية . كما نجدها فى صلب الاسلام الشعبى ( Popular Islam ) والذى يمارسه أغلبية المسلمين فى السودان . وذلك بالرغم من تعارض هذه الفكرة مع روح الاسلام الذى يرى ان الصمد لا يحتاج لوسيط يربط بينه وبين الله سبحانه وتعالى .

اذا نظرنا فى اماكن انتشار الديانات المحلية السودانية (خلال المسيحية والاسلام) كجنوب السودان وجبال النوبة ، ونقبنا فى اساطيرها ومعتقداتها ، نجد امثلة متعددة للقوى الدينية الوسطى التى تحدثنا عنها . فمثلا نجد روحا مقدسا او كجورا للمطر وآخرا للزرع وثالشا للانجاب ورايحا للحرب ... الخ نلاحظ النزعة الوظيفية التخصيصية بالنسبة لتلك القوى الروحية الوسطى . فكجور المطر هو الذى يتوسط بين المواطنين والاله الاعلى فى شئون المطر ولا يستطيع الخروج عن الدائرة والوظيفة . وهكذا الحال بالنسبة لبقية الارواح . وعندما يعتنق الدينكا والنيماج المسيحية او الاسلام فانهم يحتفظون بالمعتقدات القديمة حنبا الى جنب مع الديانات السماوية . وكثيرا مايمارسون شعائر ديانتهم المحلية التقليدية من غير ان يروا تعارضا بينها وبين الاسلام .

ولعل الامر يذهب الى ابعد من ذلك . فاذا امعنا النظر فى

الإسلام الشعبي الشائع في السودان ، فاننا نجد فيه الكثير من عناصر الديانات الأفريقية المحلية ، بما في ذلك فكرة القوى الروحية الوسطى ، والفضل برجع لروح المتصام في الإسلام .

فلقد اعتنقت العديد من قطاعات الشعب السوداني الإسلام من هذا المنطلق ، ويتمثل هذا الروح المتصام المرن في الوضع الخاص الذي جعله الإسلام "لدار المهادنة" و "المؤلفة قلوبهم" .

نجد ان الأغلبية العظمى من المسلمين يعتقدون ان المشايخ والاولياء يلعبون دوراً روحياً هاماً في حياتهم اليومية وفي حل مشاكلهم بالموالي عز وجل . كثير من المسلمين السودانيون يتوجهون لمشاكلهم الدينية والدنيوية للمشايخ والاولياء . ومن الأمثال الشائعة في أماكن مختلفة من السودان "الما عندو شيخ شبخه ابلبس" . ويلاحظ الباحث تشابهاً بين الدور الذي تقوم به المشايخ والاولياء الله في السودان والدور الذي تقوم به القوة الروحية الوسطى ، على النحو الذي اسلف ذكره .

#### الأسلاف أو الاموات الأحياء

وهناك مجال آخر نلاحظ فيه تشابهاً بين المعتقدات السودانية المحلية ( بل والديانات الأفريقية التقليدية بوجه عام ) وبين الإسلام بصورته الممارسة في السودان . اعنى هذا المجال وضع الأسلاف والدور الذي يلعبونه في حياة أحفادهم ، بل في المجتمع بصورة أشمل . وفي إطار الديانات التقليدية نجد ان الأسلاف يحتلون مكاناً بين القوى الروحية الوسطى . وأحياناً يتخذون موقفاً آخر يضعهم بين الرجل العادي والقوى الروحية الوسطى ، ونفس الصورة التي تقف فيها تلك القوى بين الأسلاف والآلهة الأعلى . كما نجد ان أرواح الأسلاف مسئولة عن حماية المجتمع والأحفاد بوجه خاص . وإذا كانت في أرواح الأسلاف واجبات نحو المجتمع (توفير الحماية) فلديها حقوق من أهمها تقديم القرابين بصورة محددة والاحترام الذي يبلغ حد التقديس . وإذا كنا نجد تلك الصورة بشكل مكتمل في الديانات السودانية التقليدية (غير السماوية) فاننا نجد بعض ملامحها الرئيسية في الإسلام الشعبي الممارس في السودان .

وهناك العديد من القصص الشعبية والمناقب التي تدور حول الأسلاف



وتوضح مسئولية الموتى من أحفادهم الأحياء ، بالذات فيما يتعلق بحمايتهم وتأمين مصالحهم . نجد هذه القصص والمناقب في أماكن مختلفة من السودان المسلم . وتكثر عندما يكون الأسلاف الذين تدور حولهم هذه الروايات من الأولياء والصالحين، بحيث يمكن تفسير قوتهم الخارقة في إطار الإسلام . أمثل لما ذكرت بملخص لقصة جمعت روايات متعددة منها من المجاذيب .

تروى تلك القصة التي تدور حوادثها في فترة العهدية ، أن أحد الأمراء أمر إحدى فصائل جيشه بغزو الدامر ، وأنه عندما تقدم ذلك الجيش وأقبل على الدامر من جهة المقابر (الجبانة) رأوا فرسانا لا حصر لهم ينتظرونهم في منطقة الجبانة . وماكان من أمر الجيش الفارز إلا أن قفل راجعا . وبعد ذلك أخبر قائد الجيش الأمير الذي بعث به بأنهم أخطأوا عندما صدقوا أن المجاذيب ليس لديهم جيش وأخبره بكثرة الجيش الذي رآه . ولم يصدق الأمير ماجاء على لسان قائده ورماه بالجنون والخوف . وأخيرا صوب الأمير ذلك القائد والفصيلة التي كان يقودها ليستبين الأمر بنفسه . وعندما وصلوا لذات المكان (الجبانة) رأى الأمير أن كل قبر قد أصبح فارسا مدججا بالحلاح على صهوة فرسه . عندئذ أدرك الأمير ومن معه أن الدامر محروص "برجالهم" فلاذوا بالفرار. (٨)

فتلك المعتقدات التي أشرنا إليها على سبيل المثال لا الحصر توجد في أقاليم السودان المختلفة ، في شرقه وغربه وشماله وجنوبه . وتوجد بين المسلمين والمسيحيين كما توجد بين معتنقي الديانات السودانية المحلية، فهي إذا تشكل تراثا مشتركا ، لاشك أنه يلعب دورا هاما في التقارب الفكري بين المجموعات السودانية المختلفة .

### العادات والتقاليد المشتركة

هنالك الكثير من العادات المتشابهة والتقاليد المشتركة بين شتى أقاليم السودان مما يضيف المجال من حصره . ولعلنا اكتفى في هذا البحث بمثال واحد وهو عادة النفير . وقد كان اختياري لتلك العادة لما تتمتع به من انتشار جغرافي وعمق تاريخي . النفير كعادة سودانية ونظام للتكامل الاجتماعي والمسلوك الاشتراكي في الحياة ينتشر بين

مجموعات مختلفة . أذ يوجد بين النوبيين والنوبة وفي دارفور وفي منطقة الكرمك وبين القبائل التي تسكن وادي النيل وفي معظم أرياف ووادى السودان . ويلاحظ انه ينتشر بين المجموعات السودانية الأصلية كما ينتشر بين القبائل العربية او المستعربة . كما وان هناك ما يدل على شيوعه منذ اقدم العصور التاريخية وحتى الوقت الحاضر . وقد استعمل على العميد الشعبي والرسمى على حد سواء .

عند مناقشة النفير كنمط من انماط الانتاج الزراعى التعاونى فى جنوب دارفور يذكر عبد الفغار محمد احمد ان البيئة الطبيعية تكاد تحتم وجود النفير على المجتمع الذى يعيش تحت ظل تلك البيئة . وذلك حينما يذكر "ان زمن هطول الامطار قصير وان الاعمال التى يجب ان يقوم بها المزارع فى هذه الفترة بجانب اعداد المزارع التى تسبق فصل الامطار كثيرة جدا . ونسبة لان الفرد لا يستعمل ادوات تقنية متقدمة ويستخدم يديه فى الغالب الاعم فأنه معددا لا يمكن ان ينحز كل ما يستحتم عليه من اعمال حتى تنجح زراعته . ولهذا فقد اتبع الناس هنا نظام الدعوة للنفير كما هو متعارف عليه فى انحاء السودان الريفية . " (٩)

ويؤكد عبد الفغار محمد احمد نفس السبب - قصر فصل الحريف - فى دراسة سابقة تتعلق بمنطقة اخرى هى منطقة الكرمك . كما يضيف سببا آخر وهو أن ضرورة تحرك المزارعين فى مجموعات سهل عليها الدفاع عن النفس فى بقعة تبعد عن أرض القرية (١٠) . وذلك لأن ضيق الرقعة الزراعية بالقرب من القرية يفرض تحرك المزارعين بعيدا عنها .

واذا كان ما اشرنا اليه يعطى صورة عن وضع النفير فى المجتمعات الزراعية التى تعتمد على الامطار ، فاننا نجد العادة تمارس بين المجموعات التى تعمل بالزراعة الفردية مثل النوبيين . والواضح ان الدوافع للاهتمام بالنفير فى تلك المناطق التى تحررت من الاعتماد على المطر ، يختلف عن مناطق الزراعة المطرية . واذا اخترنا السكوت من منطقة النوبة كمثال للنفير فى اطار الزراعة المروية ، نجد أنهم يتعاونون على تجهيز السواقي الواحدة تلو الاخرى ، ومن أول القرية لآخرها . واذا تأخر اى شخص فى حث أرضه وتجهيزها للزراعة ، ينحول الآخرون الى تلك المزرعة - بعد الفراغ من اعداد مزارعهم - ويقومون

معاونة صاحبها في تجهيزها . والهدف من وراء ذلك ان تبدأ الزراعة في كل القرية في زمن واحد ، او ازمان متقاربة . ويذكر سيد محمد عبد الله ان السبب في ذلك (حسب ما اورده افراد تلك المجموعة ) هو ضمان توزيع الطيور بالتساوي عندما ينضج المحصول ، مما يفهم على انه دعوة لتحقيق الاشتراكية في الخير وفي الشر .

ولعل التركيز على عادة النعير في مناطق الزراعة (مطرية كانت او مروية) وفي اماكن الرعى ، بل وفي الحياة العامة ، وفي المناسبات الاسرية والقبلية والقومية ينسجم من احساس مشترك بضرورة العمل الجماعي والتكافل الاجتماعي .

ولقد ركزت على هذه العادة لاسالتها في المجتمع السوداني وشيوعها وانتشارها ، ولانها تصلح كمرتكز لانطلاق اكبر . فالمواطن السوداني ينتمي لعائلته اولا فلقبيلته ثم للسودان . واذا كان انتماء الفرد لعائلته لا يمنعه من ارتباطه بقبيلته ، فكذلك انتماء المواطن القبيلة لا يمنعه من ارتباطه بالسودان ككل .

وهذه الروابط المتداخلة (اسرية كانت ام قبلية ام قومية) تمثل كلها قواعد تنظيمية حاهزة ومجربة منذ ابعد العصور . وعليه فهي تصلح كمرتكزات للاستنفار والانطلاق القومي الموجه .

بجانب المعتقدات والعادات التي اوردها في شيء من التفصيل في الجزء السابق ، هناك عناصر ثقافية اخرى متعددة يمكن ان أنوّه لها من غير أسهاب . ففي مجال المعتقدات هنالك الكثير من الغيبيات التي تمثل الايمان بها تراشا مشتركاً لدى المجموعات السودانية المختلفة . وكذلك نجد ان المعتقدات المرتبطة بالنيل وما يحتويه من كون خفي وقوى روحية (فيها المحسن وفيها الشرير ) تؤثر على حياتنا ، لانها تدخل ضمن صياغة نظرتنا للحياة وللكون من حولنا . نجد هذه المعتقدات تنتشر على مدى وادي النيل . نجدها بين المحس والسكوت في شمال وادي النيل ، وبين الجعليين في اواسطه ، وبين الدينكا في جنوبه .

وفي مجال نظم وتقاليد الحكم ، نلاحظ ارتباط الحكم بالدين ، والسياسة بالعقيدة في مختلف اقليم السودان . فاذا اخترنا من هذا المجال تقليد القتل الطقسي ، فان الدراسات التاريخية توضح ان هذا التقليد انتشر بين مجموعات سودانية مختلفة كالفونج والفور والشلك .

وإذا رجعنا لمجال العادات مرة أخرى ، فإننا نجد (بجانب تلك التي تحدثنا عنها مثل النغير والفزع ) من بين العادات المشتركة الأخرى ما يتفق في المضمون والمدلول بين القبائل السودانية المتعددة ، رغم اختلافه في الشكل المميز من قبيلة لأخرى . واذكر كمثال لذلك عادة الشلوخ التي انتشرت بين الجعليين والشايقية والعبدلاب والشلك والنوير والدينكا وخلافهم . وهناك عادات وتقاليد مشتركة لأحمر لها تتعلق بالطهارة والزواج بل وبطقوس العبور بوجه عام تربط بين المجموعات السودانية المختلفة .

وبالنسبة لمقتنيات الثقافة المادية كالادوات المنزلية والآلات الموسيقية فإننا نجد تراثا مشتركا ينتشر في أقاليم السودان المختلفة وبنفس الصور والأشكال ، أو باختلافات طفيفة . فالربابة أو الطنبور - على سبيل المثال - يوجد في شرق السودان وفي غربه ، كما يوجد في شماله ووسطه وجنوبه وبنفس الشكل وعدد الأوتار (رغم اختلاف اسمائه ) مما يؤدي إلى تشابه في الموسيقى الشعبية والوترية .

وإذا كان تركيزنا على التراث المشترك بين أقاليم السودان وقبائله المختلفة ينبع من اقتناعنا بأن هذا التراث يشكل إطارا للوحدة الفكرية والتقارب الوجداني يجدر بنا أن نذكر أنه (أي هذا التراث المشترك ) قد تأمل عبر قرون طويلة . ومعنى ذلك أن دعائم تلك الوحدة الفكرية قد تم أرساؤها منذ أزمان غائرة . فعلى سبيل المثال نجد أن ارتباط السلطة السياسية بالسلطة الدينية وقتل الحاكم قتلا طقسيا يرجع إلى عهد مملكة كوش (٧٢٥ ق م - ٣٥٠ م ) (١٢) . وعادة الشلوخ ترجع إلى أيام مملكة مروي (القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الميلادي الرابع) (١٣) . ومن المرجح أيضا أن عادة النغير وما ارتبط بها من عمل جماعي تعاوني ترجع إلى القرون الوسطى (١٤) .

### كلمة أخيرة عن التراث بين القبيلة والقومية

في بلد متعدد القبائل كالسودان يصبح الحديث عن الإقليمية محفوف بالخطر، وذلك لأن الإقليمية تحمل في طياتها القبلية الضيقة في أذهان البعض ممن يعتقدون أن الانتماء القبلي يتعارض تعارفا تاما مع الانتماء الوطني. وإذا اتفقنا مع أهل ذلك الامتقاد بالتالي يصبح

الاهتمام بتراث أى قبيلة ماثباتية ابتعاد عن الوحدة الوطنية . ولقد حاولت أن أوضح أن الأمر ليس كذلك ، إذ تتدخل الانتماءات وتنداح دواثرها فتكبر ويمكن الاستفادة منها فى ترسيخ قواعد التكامل القومى . واضيف هنا أن هناك توجسا عاما مرده الاعتقاد بأن القبائل عبارة عن وحدات عرقية وثقافية مغلقة . وقد يحدث ذلك فى بعض الأحيان ، وبالنسبة لبعض القبائل ، غير أننا إذا نظرنا للعديد من القبائل السودانية نجد أن الأمر خلاف ذلك . فبعض القبائل الكبرى فى السودان عبارة عن عدة تجمعات قبلية سلالية . كما نجد أن التراث الشفهى الشفاهى يسعى لربط تلك الجماعات بجد واحد . وقد يكون هذا الجد حقيقة كما قد يكون وهما . وما يهمنا أنه يمثل نقطة التقاء تتحد عندها تلك الجماعات . فالمجموعة الجعلية فى صورتها العريضة تشمل الجعليين والشايقية والحوابرة والميرفاب والمناصير والرباطاب ، أى أنها تنتشر فى رقعة تمتد من أرض النوبة فى الشمال وحتى الشلال السادس - على مقربة من الخرطوم - جنوبا (١٥) .

وإذا كانت المجموعة الجعلية تنتشر عبر رقعة واسعة على امتداد حوض النيل ، فهناك مجموعات أخرى كالعبدلاب تمتد من أواسط السودان إلى أقصى شماله وإلى منطقة البحر الأحمر فى شرقه . فنجد بعض فروعهم فى الحلفاية والكاملين والهلالية والباوقة وارتولى وحجر العسل ودنقلا . كما نجدهم بين الأمراء فى شرق السودان (١٦) . والدور الذى يلعبه التراث هنا هو أن الحكايات الشعبية والروايات الشفاهية ذات المدلول التاريخى والتى يتداولها أفراد الفروع المختلفة من تلك القبائل تمثل جسورا متينة للالتقاء ، وتربط تلك الفروع بل وتلك القبائل ، بأصولها التاريخية وسهويتها . فعندما سجلنا بعض تلك الروايات التاريخية من عدد من الرواة فى الحلفاية والهلالية كانوا يقصون علينا تلك القصص وكلهم إيمان بأن لهم أخوة فى الباوقة وارتولى وحفير مشو (دنقلا) يرتبطون بهم تاريخيا وعرقيا ويتعاطفون معهم وجدانيا . بالرغم من أنهم لم يرونهم من قبل وقد لا يلتقون بهم أبدا . ومن نفس المنطلق يمكن أن نذكر أن العديد من القبائل المسلمة فى كردفان ودارفور تربط أصولها التاريخية ونشأتها بقبائل أخرى فى أواسط وشمال السودان . وفى ذلك الحال نجد أيضا من الأساطير

والقصص التاريخية ما يكفي لدعم هذه الروابط وترسيخها في رؤوس الافراد وفي الذهن الشعبي الجماعي.

يتمتع مما سلف أنه في كثير من الاحيان نجد أن القبيلة لا تكون وحدة مغلقة ، بل على العكس من ذلك فهي تتمتع بشبكة من الانتماءات وتلك الانتماءات يدعمها تراث يعتنقه الشعب اعتناقاً لشك فيه ولا ريبه . ونلاحظ أيضاً أن تلك الشبكة من الانتماءات تتجاوز حدود القبيلة ، بل وتتجاوز حدود الاقليم . وهي بذلك تمثل إحدى الوشائج الهامة في دعم الوحدة الوطنية .

### خلاصة ومقترحات

التراث تعبير عن الذاتية وهي خير سلاح ضد تسلط باشكاله المختلفة كما اثرت سابقا. والشخص الذي يعيش تحت تسلط ثقافي متوجس بطبعه ، متشكك في ما يدور من حوله رافض لما يأتيه من خارج أطاره التقليدي الذي يألفه ، ولا يمكن ان يتم الحوار الهادف مع مثل هذا الشخص وبالتالي يصعب استقطابه وصهره في الاطار القومي الواسع ، وما يحدث للفرد يحدث كذلك بالنسبة للجماعة .

### الإنسان عدو ما يجهل

دعونا نتساءل أولا ماذا نعرف عن انفسنا وماذا نعرف عن بعضنا البعض و ماذا يعرف المواطن السوداني في رعيد البردى عن المواطنين في راجا وقوقريال وماذا يعرف المواطن السوداني في جوبا من اخوته في نوري وعبري ؟ لأشك ان هناك غياب تام للمعلومات مطبق وجهل<sup>١</sup> والإنسان عدو ما يجهل " كما يقولون . ومن الخطورة بكان ان ينقلب هذا الجهل الى عداوة او الى ما يشبه التعصب و الشوفينية . فنحن اذ نحتاج الى برامج مكثفة تهدف الى ربط المواطنين ببعضهم البعض والى تأصيل الشعور القومي بينهم ، لابد ان تشترك في هذه الحملة جميع الاجهزة . نحتاج للكتاب الذي يخاطب الصغار والذي يحكى لاطفال الجعليين والبطاحين عن بطولات الدينكا والنوير . وكذلك نحتاج للفيلم التسجيلي والبرامج الإذاعية التي تخاطب كل شخص على طاقته والتي تهدف الى ازالة الحواجز والى تكسير الصورة النمطية الشائعة ومجابهتها بالحقائق

وهذه عملية شائكة تتم بالتعاون التام بين وزارت الترسية والثقافة  
وتحتاج لدعم الصحف واجهزة الاعلام ودور النشر . وهي لاتتم بطريقة  
عشوائية. ماندعو اليه هنا هو ان التكامل القومى لا يتم الا بالفهم  
والفهم بين الافراد وبين المجموعات المختلفة وان خير مدخل لفهم  
الجماعات واحترامها هو تراثها .

ومن بين المتطلبات الرئيسية استنباط العناصر المشتركة من  
التاريخ والتراث بالنسبة لاقاليم السودان المختلفة وصياغتها بفهم مسخ  
او تبديل ثم تقديمها للمواطن السودانى بصورة تقنعه بالجذور  
المشتركة للحضارة السودانية رغم اتساع الشقة واحتلاف المكان .

وفى هذا المدد يمكن الاستفادة من التراث الذى يحكى عن الاصول  
التاريخية للفروع المختلفة للقبائل والذى يسعى لربط الفروع عبر  
الاقاليم المختلفة وخلق شبكة متداخلة من الانتماءات التى تعلم  
مرتكزا طمنا للوحدة الوطنية. كما تمكن الاستفادة من المعتقدات  
والعادات والتقاليد المشتركة التى اشترت اليها والتى يتفاعل معها وبلتف  
حولها الجميع ، بالرغم من الانتماء القبلى او الاقليمى . وكل هذه  
المنطلقات تعلم مادة خصبة للكتاب السودانى ولل فيلم السودانى ولمواد  
التربية الوطنية قبل هذا وذلك .

### الوحدة القومية والسياسة الثقافية

من الواضح ان عملا بهذه الجسامة لا يتم بالجهد العشوائى المنفرد  
ولا بحسن النية . فالامر يحتاج الى سياسة ثقافية واعية . فلا بد من  
توضيح معالم واهداف هذه السياسة ولابد ان تكون تأكيد الوحدة القومية  
على رأس هذه الاهداف كما وانه لابد من رسم الاطار العام لهذه السياسة  
الثقافية .

## الهوامش

- Francis M. Deng, Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan Khartoum University Press 1973 p.28. (١)
- Elias Lonnrot The Kalevala translated by Francis P. Magoun, Jr. Harvard University Press, Cambridge, U.S.A., 1963. (٢)
- Archie Mafije, "The Role of the Band in Contemporary African Community", African Studies Bulletin, Vol. 4. 1961. (٣)
- El-Risala E. Mohammed, African Folklore and Politics, M.A. Dissertation University of Khartoum, 1977, pp. 51 - 62. (٤)
- جمهورية السودان الديمقراطية : الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية (الخرطوم ١٩٧٣ م) . (٥)
- L.P. Kirwan, "The International Position of the Sudan in Roman and Medieval Times" Sudan Notes and Records, Vol.40 1959 pp. 23 - 37. (٦)
- محمد محمد علي : الشعر السوداني في المصارك السياسية ١٨٢١ - ١٩٢٤ م ص ٦٩ - ٧١ . (٧)
- Sayyid H. Hurriiz, Ja'maliyyin Folktales : An Interplay of African, Arabian and Islamic Elements, Bloomington, Indiana University Press, 1977, p. 153. (٨)
- عبد الخفار محمد أحمد وشريد عبد الله حريز: المجتمع السوداني حركته واتجاهاتها ، جامعة الخرطوم ، مركز الدراسات والبحوث الانصافيه ١٩٨٢ م ص ٥٥ - ٥٦ . (٩)
- الدراسات السودانية الممدد الثاني ، المجلد الرابع يوليو ١٩٧٤ م ، ص ١٠ . (١٠)



- (١١) سيد محمد عبد الله: من حياة وتراث النوبة ، سلسلة دراسات في التراث السوداني رقم ٢٠ ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم المصطفي ١٩٧٤م ص ١٣ - ١٤ .
- (١٢) يوسف فصل حس : دراسات في تاريخ السودان الحر الأول ، الخرطوم ١٩٧٥م ص ٩ .
- (١٣) Peter Shinnie, Meroe : A Civilization of the Sudan, New York, Praeger Inc., 1967, p.155.
- (١٤) Ali M. S. Osman, The Economy and Trade of Medieval Nubia, Ph.D. Thesis, Cambridge University, 1978, p.60.
- (١٥) See Sayyid H. Hurreiz, Op.cit, p.1.
- (١٦) احمد عبد الرحيم نصر ، تاريخ العبدلاب من خلال رواياتهم السماعية سلسلة دراسات في التراث رقم ٧ ، شعبة ابحاث السودان - جامعة الخرطوم ١٩٦٩م ص ٢٥ .

## العمل العاشر

### الاداب والفنون والوحدة الوطنية

#### د. خالد المبارك

ستتناول الصفحات التالية وضع الفنون في المجتمع السوداني بعد قيام الحكم الاقليمي في البلاد ، وسوف تنقسم الورقة الى ثلاثة اجزاء<sup>١</sup> يركز اولها على التجربة في البلاد الاخرى ويركز الثاني على التجربة السودانية والثالث على مقترحات وافكار محددة بالنسبة للمستقبل .

#### تجارب الاقطار الاخرى :-

كان الشاعر الفرنسي فيكتور هوجو من اوائل الذين حلموا في القرن الماضي بأن يتم الحكم الاقليمي العالم اجمع وان يكون هناك برلمان واحد لكل الدول تنتسب اليه جميعها بصورة فدرالية . (١) غير ان واقع العلاقات داخل الدول المختلفة يبين ان التقسيم الاقليمي ليس في حد ذاته ضمانا للثنام والاستقرار ١-٥ اوضحت تحارب الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٦٠ وتجربة نيجريا (سافرا) (٢) . وقد دفع هذا دولا مثل السنغال لان تضمن دستورها فقرات تمنع اي "دعاية اقليمية" خشية ان تفوت حدودها وتهدد وحدة الوطن (٣) . فما هي العلة بين التوحيد الوطني والتقسيم الاقليمي ؟

يحدد الباحث الكيني البروفسير/ على المزروعى عناصر بناء الامة

الموحدة بخمسة عوامل هي : (٤)

١/ قدر من التلاحم الثقافي .

٢/ تشجيع التداخل الاقتصادي بين مختلف فئات واقسام القطر .

٣/ التداخل الاجتماعي .

٤/ مؤسسات قادرة على حل النزاعات .

٥/ التراكم النفسى للتجارب القومية المشتركة . ويركز على دور اللغة

في محاولات التلاحم بشرقى افريقيا .

ونلاحظ ان اثنين من العوامل الخمسة يستندان على الاداب والفنون  
(رقم واحد وخمسة) .

ويدعم آراء البروفسير على المزروعي ما هو حدث ثابت من ان  
الدعوة الى الوحدة الفدرالية الأوروبية التي أتت بعد الحروب العالمية  
الثانية وجدت سندها الاساسي في الحركة الأوروبية التي سعت لتحقيق  
الوحدة الفدرالية الأوروبية ارتكازا على الوحدة الثقافية المشتركة في  
اطار الحضارة الغربية (٥) . وان الاقطار الستة التي كونت السوق  
الأوربية المشتركة فعلت ذلك لاقتناعها بوحدة القيم الثقافية والدينية  
بينها . (٦)

ومن زاوية اخرى فان عددا من الدول الأوروبية التي تبدو لنا  
متجانسة الان (مثل المانيا وايطاليا) تكونت في واقع الامر من  
انصهار اقاليم متعددة وشعوب مختلفة في بوتقة واحدة ذابت فيها  
الفروق وتلاشت بعض اللسن والثقافات وطفى لون واحد وسادت صيغة واحدة  
مشتركة . (٧)

#### التجربة الأمريكية -

والمتأمل في التجربة الأمريكية الخاصة بمكانة الفنون بين  
رعاية الولايات ورعاية الحكومة الفدرالية عليه ان يضع نصب عينيه بعض  
المعالم المهمة وهي :-

أ/ ان الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية اقدم من الحكومة المركزية  
وان الولايات هي التي تجمعت واعلنت الدولة في ٤ يوليو ١٧٧٦ (٨) .  
ب/ ان الولايات لم يتم تقسيمها على اساس تنوع قبلي او اقليمي قديم  
رغم وجود قسما معينة في هذه الولاية او تلك استنادا على الاصل  
الأوربي (مثلا الاصل الانجلو ساكسوني عند ولايات الشمال الشرقي) . الا  
ان الفروق بين الولايات ليست ذات جذور تاريخية اصيلة كما هو الحال  
بين الاجزاء المكونة ليوغسلافيا مثلا .

ج/ ان الولايات المتحدة الأمريكية بلاد الرأسمالية القحة (غير الملونة  
بتعديلات شبيهة بالنس ادخلها حزب العمال مثلا في بريطانيا) وان فكرة  
تدخل الدولة لرعاية وتشجيع الفنون كانت مرفوضة على اساس انها ضد  
قوانين السوق الرأسمالي الطليق (٩) . كما انها كانت مرفوضة ايضا على  
اساس الخشية من السيطرة على الفكر، الامر الذي يعارض ان حدث حريصة

التعبير المنصوص عليها في الدستور الأمريكي (١٠) . وعلى هذا فان الولايات المتحدة ليست لديها سياسة ثقافية مرسومة . كانت كل ولاية تعمل بما يرونها الى ان كونت في عام ١٩٦٥ مناهستان حكوميتان مركزيتان هما مجلس توزيع الهبات على الفنون ومجلس توزيع الهبات للعلوم الانسانية (١١) .

خلق الوضع السابق لعام ١٩٦٥ تفاوتاً عظيماً بين الولايات المختلفة أكثره وضوحاً التفاوت بين الرعاية الكافية للفنون في نيويورك بالمقارنة مع باقي الولايات . أما الوضع الذي أعقب عام ١٩٦٥ فله مزاقه أيضاً اذ لوحظ أنه يجبر منظمات الفنون على ان تتنافس بغراوة لنيل الهبات وتهدر قدراً كبيراً من امكانياتها الادارية في هذه الناحية . كما يحفل تخفيضها للمدى الطويل شبه مستحيل لانها لا تدري اي مبالغ ستمنح في العام القادم (١٢) . والنسبة الحالية في رعاية الفنون هي ان المجلسين (لرعاية الفنون والعلوم الانسانية) يدفعان للولايات المختلفة حوالى ١٥ الى ٢٠ بالمئة من مجموع المنصروفات الخاصة بالفنون . علينا ان نذكر ان مجموع ميزانية المجلسين تعتبر متدنية اذا ما قيست بما يرد من تبرعات الافراد والاشرياء . وتبلغ نسبة هذه التبرعات ثلثي المبلغ الكلى الذي يصر على الآداب والفنون (١٣) . وهناك بالطبع الشركات العملاقة التي لأمثيل لها في العالم والتي تساهم في تمويل الفنون (ساهمت ٢١٠٠٠ شركة بالتبرعات عام ١٩٨٧) (١٤) . وللشركات في ولاية نيويورك لجنة تنظم تبرعاتها وتنسقها .

صفوة القول ان الولايات المتحدة الامريكية وجدت نفسها عام ١٩٦٥ مضطرة الى ان تعدو حذو بريطانيا والبلاد الاسكندنافية والمانيا وفرنسا وغيرها من البلاد الصناعية التي برهنت تجاربها ان تمويل الدولة للفنون لايعنى بالضرورة سيطرة الدولة على الفكر . والامريكيون يعترفون بان البلاد الاوربية لاتزال تمنح الثقافة عناية اكثر مما يحدث في الولايات المتحدة (ربما باستثناء نيويورك) (١٥) .

صحيح انهم لم يقرروا تأسيس وزارة للثقافة غير ان المجلسين اللذين اسسا عام ١٩٦٥ لرعاية وتمويل الفنون والعلوم الانسانية يؤيدان مهمة مقاربة التي تؤدبها الوزارة . كما أن السماح بنشاط الولايات المستقل عن واشنطن لآخطورة فيه لان الولايات في الاساس لم تنشأ كاستمرار لمميزات وخصائص ثقافية تاريخية تفرق بينها .

## التجربة السوفيتية -

أما في الاتحاد السوفيتي، الذي يشكل توحيدا وتجميعا لجمهوريات عديدة لها تاريخها المستقل ولغاتهما المستقلة وثقافتهما المستقلة فإن شؤون الثقافة متركزة وتخضع للسياسة التي يرسمها الحزب الشيوعي . يقول أ.أ. زفوريكين: " أن الحزب بوصفه القوة القائدة الرائدة في المجتمع السوفيتي يخطط ويرسم اسي السياسة الثقافية التي من شأنها ان تعبر عن مصالح وطموحات الشعب" (١٦) . وتبع هذا بصورة منطقية قوله : "تحدد معالم النشاط الثقافي في الاتحاد السوفيتي منظمات حكومية وغير حكومية" (١٧) .

هنالك وزارات للثقافة في الجمهوريات المختلفة وهناك ميزانية مركزية وميزانيات بالجمهوريات المختلفة وميزانيات محلية على مستوى القرية والمركز والاقليم تلعب فيها النقابات ومنظمات الادباء والفنانين دورا بارزا (١٨) . وينص الدستور السوفيتي ان تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للثقافة في كل الجمهوريات (١٩) . الامر الذي يضمن (على المستوى النظري) احترام اللغات والسمات المحلية .

وان نظرنا الى هذه التجربة من وجهة نظر التمويل فانها تنتزع الاعجاب . فالممثلون والمازفون يجدون المرتبات المحزنة والامكانيات الهائلة والعناية المحية والرعاية عند التعاقد ، والوزن الادبي الرفيع في المجتمع . لايشين هذا الا انهم كالعصفور القريد في القفص محرومون من حرية التعبير التي هي كالحرمان من الماء والهواء .

أما الأسلوب الذي حلت به مشكلة اللغات في الاتحاد السوفيتي هو ان يتعلم الجميع اللغة الروسية بجانب لغة الجمهورية المعنية ان وجدت ففيه الكثير من الحكمة . وهو افضل من الوضع المهيمن ثقافيا الذي تعيشه الهند مثلا اذ تعتمد على لغة من خارج الحدود كلغة تخاطب مشترك بين السكان المتعددي اللسان .

## تجربة المملكة المتحدة

ينص الكثيرون ان بريطانيا ليست دولة متجانسة عرقيا وأن اقاليمها المختلفة انجلترا - ويلز - اسكتلنده - ايرلندا الشمالية

ذات خصائص مختلفة وذات اوضاع متباينة اداريا وان جمعت معا تحت التاج البريطانى . ولعل غلبة اللغة الإنجليزية على اللغات الأخرى داخل المملكة هو الذى يعطى الأجنى شعوراً بالتناسق والوحدة .

وتجربة المملكة المتحدة فى رعاية الثقافة مهمة لان عددا كبيرا من المستعمرات السابقة تأثرت بها ، ليس فقط فى بلاد العالم الثالث بل فى كندا وأستراليا ونيوزيلندا . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لاتخلو حتى اليوم من الذين بشيدون بالتجربة البريطانية ولاسيما فى تمويل الفرق المسرحية والموسيقية الثابتة المصوبة اذ يتم التعاقد فى الولايات المتحدة "بالموسم" او "العرض" ولاتجد الفرق الفرصة لكى يعمل افرادها معا لسنوات طوال كما يحدث فى عريقة شكسبير الملكية مثلاً .

يقول شايكل أسكرامسى فى شرحه للسياسة الثقافية فى المملكة المتحدة أنه لاتوجد بالمملكة المتحدة - ولم توجد فى الماضى - اية وحدة سياسية تعادل وزارة للثقافة . غير انه وجدت منذ عام ١٩٦٤ وظيفة وزير مختص بالفنون (يكون عادة وزير دولة فى وزارة التربية والعلوم يساعد عدد من موظفى الخدمة المدنية الدائمين) . ورغم ان هذا الوزير يخضع للوزير المركزى للتربية والعلوم الا انه يختص "بمسئولة مستقلة عن الفنون" ورعاية الدولة للمكتبات العامة وتسمى ادارته "مكتب الفنون والمكتبات" (٢٠) . غير ان لبريطانيا كالمعتاد خصائص تحير غير البريطانيين . فكل ما يخص صناعة السينما يتبع لوزارة التجارة . وكل ما يخص حقوق النشر والتأليف يتبع لوزارة التجارة . اما القضايا التى تخص الإذاعة والتلفزيون (المستقلان عن الحكومة) فان الجهة الحكومية التى تتابعهما هى وزارة الداخلية بينما تقع حماية التراث تحت مظلة الوزيرين المسئولين عن الخزانة وقسم البيئة (٢١) .

وبالمملكة المتحدة مجلس مركزى للفنون لاسكتلندا واخر لويلز وثالث لشمالى ايرلندا غير أنها مستقلة ولا تتبع للوزير المختص بالفنون (٢٢) .

وقد أنفق مجلس الفنون لآيرلندا الشمالية ١٦ ( مليون وستة من عشرة جنيهها استرلينيا) . عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ - كما أنفق مجلس الفنون لويلز ٣٥ (خمسة ملايين واثنين من عشرة جنيهها استرلينيا )

ومجلس الفنون لانتخبتا ٥٠ ( خمسين مليوناً وخمسة من عشرة جنيهها  
استرلينياً ) ( ٢٣ ) •

## التجربة المصرية

أن التجربة الثقافية المصرية مهمة في هذا المقام بسبب الوشائج  
التاريخية ، ولأن اشتراك مصر الحديثة والملكية في إدارة السودان قد  
ترك بعض البصمات الدائمة . كما أن الطلاب المتننة بين البلدين جعلها  
في السودان نخباً بأبصارنا نحو ما يحدث في مصر .

بدأ الاهتمام الحاد بسياسة الثقافة عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م  
إذ كونت مصلحة العموم عام ١٩٥٥م والمجلس الأعلى للآداب والفنون في  
١٩٥٦م ثم تلت ذلك وراثة الثقافة عام ١٩٥٨م التي نفع على عانفها  
كل المسائل المتعلقة بالثقافة في مصر . وربما كان لتحالف مصر  
وقتئذ مع الدول الاشتراكية أثره في هذه الناحية وفي تأسيس مصور  
الثقافة بالمحافظات المختلفة والأنفاق بسحا على مؤسبات بآرب  
العنانيين مثل المعهد العالي للفنون المسرحية ومعهد السينما ومعهد  
الباليه ومعاهد الموسيقى وقاعه سد درويش ، والتي تعرف معا باسم  
مدينة الفنون . ولا يستطيع حتى أكثر أعداء عبد الناصر كراهية له أن  
ينكر اهتمام الرجل الشخصي بتمويل العموم وتشجيعها . ويشهد على ذلك  
التخبط الذي ساد أجهزة الثقافة المصرية بعد انتهاء عهده . هـاك الآن  
وزارة للثقافة وهناك مجلس أعلى للثقافة . أما الأعلام فقد صار  
هيئة عامة تتبع لوزارة دولة بمجلس الوزراء ( ٢٤ ) •

وقد كان ضمن اجراءات التمرکز الثقافي إسان رئاسه عبد الناصر  
تأميم الصحف عام ١٩٦٠م وسيطرة الحكومة والحرب الواحد التامة على  
الإذاعة والتلفزيون وتزايد الرقابة الفنية بصورة اجهص الكثير من  
الافكار والمشروعات . ويدعى البعض أن أثار تلك الفترة لا تزال باقية  
وملموسة في بعض الجيوب . ومن ذلك ما كتبه عبد الرحمن الشرقاوي  
غاضباً ما ينبغي أن نترك مسئولية الثقافة ودورها لرقب احمق أو  
جاهل يقمع حرية الثقافة ويلغى دورها ويسمح بالغث الذي يفسد الإذواء  
ويحطم القدرة على التذوق الأدبي والعسى ، كما حدث الآن في المسرح

والسينما والتلفزيون ". فلعل من اسباب نكبة الثقافة واغترابها هو تسليط القمع عليها من خلال هذا المنفذ من موظفي الرقابة في أجهزة نشر الثقافة (٢٥) .

فالتجربة المصرية لها ايجابياتها في توحيد اجهزة الثقافة والانفاق عليها بسخاء ولها طبعياتها التي بلغت اوجها في السنوات الاخيرة لحكم الرئيس عبد الناصر .

المتأمل في تجارب هذه البلاد يلاحظ اختلاف السبل مع الاتفاق حول الهدف النهائي . فالأمريكيون يعتمدون على تمويل الدولة للفنون كمصدر شائى لتبرعات الشركات والافراد . ليست لديهم وزارة مركزية للثقافة ولا وزارات في الولايات ولكن الدولة لا تتخلى عن مسؤولييتها عن تشجيع الفنون . اما البريطانيون فلهيهم وزير بلا وزارة . ورغم ان المسؤولييات عن الفنون مشتتة وليست موحدة الا ان مجلس الفنون المركزى ( ومجالس الفنون باجزاء البلاد الاربعة ) تضمن تمويلا ودعاية كافيين للفنون والآداب .

وهناك تشابه بين التجربة السوفيتية والمصرية ( رغم اختلاف النظم السياسية والادارية ) في مركزية التخطيط . وهناك اختلاف في وجود وزارات مستقلة للجمهوريات المختلفة بالاتحاد السوفيتى . ما هو موقفنا في السودان ؟

### الموقف في السودان

يحدد قانون الحكم الاقليمى لسنة ١٩٨٠ تقسيم البلاد الى : الاقليم الشمالى / الاقليم الشرقى / الاقليم الاوسط / اقليم كردفان / اقليم دارفور / الاقليم الجنوبى - بموجب قانون الحكم الذاتى الاقليمى لسنة ١٩٧٢ (٢٦) . ويحدد القانون ضمن سلطات الاجهزة الاقليمية .  
"تنظيم واداء الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاعلامية بالاقليم" (٢٧) .

كما جاء في قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٨١ مايلى في مجال الثقافة العامة .

- ١/ انشاء وادارة مراكز للإرشاد والاعلام .
- ٢/ تنظيم النشاط الثقافى العام ودعم التربية الوطنية .



- ٣/ تنظيم المعارض ووسائل الترفيه العامة .
  - ٤/ الاحتفال بالمناسبات والاعياد الدينية والقومية .
  - ٥/ المحافظة على الآثار .
  - ٦/ تشجيع النشاط الرياضى والثقافى والتصديق بالاندية الرياضية والثقافية ومراقبتها .
  - ٧/ تطوير الفنون الشعبية .
  - ٨/ اقامة المتاحف العامة وخدمات الحيوان .
  - ٩/ النهوض بالمرافق السياحية .
  - ١٠/ انشاء وإدارة وتشجيع وتطوير المسارح (٢٨) .
- والمأمل فى هذه الوثائق يسجل ثلاث ملاحظات :-
- أولاً:- لاتوجد اية اشارة على الاطلاق للتخطيط الثقافى عند ذكر واحيات الحكومة المركزية .
- ثانياً:- لم تحدد اية اجراءات لتمويل الآداب والفنون .
- ثالثاً:- حددت المهمات الاقليمية ولم تحدد الاجهزة التى تتمدى لها .
- لندقق النظر فى هذه الملاحظات الثلاث .

#### التخطيط الثقافى :-

التخطيط الثقافى امر لا مهرب منه لمن يرقب فى تطوير الثقافة ودعمها . وتشير وثيقة اليونسكو عن سياسة الثقافة الى تزايد ادراك دول العالم لضرورة ان يرتبط "تطور الاقتصاد والتنمية القومية بالتنمية فى حقل الثقافة , اذ ان "مسيرة التنمية الاقتصادية تنعكس بوجه عام فى الميدان الثقافى بينما يفضى الازدهار الثقافى الحياة الاقتصادية" (٢٩) .

وقد ساهم السودان عام ١٩٧٥ فى مؤتمر لدراسة السياسة الثقافية فى افريقيا ووافق على التوصيات النهائية , وبعضها يضم مؤشرات شاقبة فيما نحن بصدده من تلمس العلاقات فى هروك الحكم الاقليمى . يقول التقرير الختامى لذلك المؤتمر : " سجل المؤتمر ان التنوع الثقافى فى افريقيا يعكس حقيقة واقعة" (٣٠) . كما رأى المؤتمر ان التنوع الثقافى ينبغى ان ينظر اليه كأحد عوامل التوازن والوحدة لاصوامل الفرقة . ان التوصل الى حوار مستمر بين الثقافات المختلفة والمشاركة

الفعالة من قبل المجموعات المختلفة في الحياة الثقافية للامة من شأنه ان يقوى التداخل الوطنى والوحدة الوطنية" (٣٠) .

ان المجتمع السودانى بالرغم من انه مجتمع سياسى واحد على امتداد السيادة الوطنية، الا انه مجتمعات متباينة اجتماعيا واقتصاديا صاغته قيم حضارية متفاوتة تاريخيا وشكلته علاقات انتاج متعددة وانماط حياة متنوعة فرضها البعد الزمانى والبعد المكانى .

ليس من المستغرب بعد هذا ان تمت كل الوثائق الخاصة بالحكم الاقليمى من الاشارة من قريب او بعيد للتخطيط الثقافى فى اطار الحكم الاقليمى؟ ليس من اللازم ان يكون هناك تحديد واضح جلى للجهة المسؤولة عن التخطيط الثقافى فى الملاد ككل بل سنا فريدين فى هذا الموقف ، وقد طالب السيد/ريم كريال بأن يكون التخطيط للثقافة جزءا من التخطيط التنموى العام . وشكا من ان التخطيط يترك فى معظم الاحيان للاقتصاديين وحدهم الأمر الذى يجعله محصورا وضيقا (٣١) .

### تمويل الآداب والفنون

يسود اعتقاد فى شرقنا العربى بأن الفنون تستند على الالهام وحده ولا نذكر الا نادرا ان الشعراء الملهمين ماكانوا سيلفون الذرى التى نالوها الا بعد أن رووا لعشرات الشعراء السابقين وقلوا لفتحهم وعشيت عيونهم من الاطلاع . ويبدو أن اعتقادا موازيا يسود بأن النشاط الثقافى يحدث من تلقاء نفسه . وواقع الامر انه كان فى الماضى يعتمد على تمويل من الخلفاء والامراء والسلاطين . وانه لن يزدهر فى المجتمعات الحديثة الا بتمويل من اجهزة الدولة أو اجهزة متصلة بالدولة أو جهات أخرى مثل الشركات والافراد والاشرياء بجانب عامة المواطنين .

لقد أسسنا مملكة الثقافة عام ١٩٧٢ وكنا سابقين بذلك بالمقارنه لدول كثيرة ثم أسسنا مجلس الآداب والفنون عام ١٩٧٦م وكان بالمؤسستين خلل اساسى هو فآلة المبالغ المخصصة لتمويل النشاط الثقافى . المكاتب والمرتبات والايارات والعربات تبتلع الميزانية ولا

يبقى منها شيء يذكر لتمويل المشاريع الفنية . هناك أساسى لآساس به هو أن الإذاعة والتلفزيون يدفعان لمن يتعاونون معهما وأن المسرح القومى يشتري النصوص وأن مصلحة الثقافة ومجلس الآداب والفنون يشتريان أحيانا بعض اللوحات من الفنانين التشكيليين وستنساق عروض أوجولات بعض الفرق . غير ان المبالغ المخصصة شحيحة بدرجة لا تشجع أحسب على التفرغ للنشاط الأدبى أو الفنى .

والفرق الرئيسى بيننا وبين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هو أننا نقلنا عنهم الاطار، نقلنا الهياكل، والاجهزة البيروقراطية ثم افرغناها من محتواها فصارت هى نفسها عينا ماليا محسوبا على الآداب والفنون ولم تدفع عجلة التقدم فى هذا المضمار الا بقدر يسير .

جدر بنا ونحن فى منعطف الحكم الاقليمى أن نحدد وسيلة سنة قاطعة المعالم لتمويل النشاط الفنى والإدبى .

### تحديد الاجهزة المسؤولة

لا توجد اجهزة مستقلة مسؤولة عن الثقافة فى الاقاليم المختلفة، بل تجمع المسؤولية عن الثقافة مع عدة مهمات . هل يعنى هذا أن شؤون الثقافة ليست من القضايا التى تستحق معالجة فى وحدة صغيرة خاصة بها وقد اتفق المشاركون فى ندوة عالمية على أن خلق جهاز مركزى يجمع اجهزة الثقافة امر لازم لأسباب نلخصها فيما لى (٣٢) :-

١/ يقوم مثل هذا الجهاز بالتنسيق بين المسائل المحلية وبين مايمثلها فى اجزاء الوطن المختلفة .

٢/ يقود الى استفادة افضل من الموارد المالية المتاحة بالتوصل الى انجع السبل لتنظيم نشاط ثقافى يتسم بالتماسك والتسلسل .

٣/ امكانية التوصل الى الاولويات فى النشاط الثقافى قبل تحديد لامركزيته لأن قدرا من التمركز ضرورى لخلق لامركزية اصلية .

٤/ امكانية منح الشؤون الثقافية وزنا ادبيا وسياسيا مناسبا على المستوى الحكومى (الاملى (٣٢) .

وبحتاج السودان لهذه المميزات على المستوى المركزى كما يحتاج لما يتفرع منها على المستوى الاقليمى .

ان عين الاسباب التى تدعو لخلق جهاز قومى مركزى مستقل للثقافة تدعو للضرورة لخلق اجهزة اصغر على نطاق الاقاليم المختلفة. وبما ان واحدا من اهم اسباب اختيارنا للحكم الإقليمى هو اختلاف الثقافات داخل الوطن الواحد فان الجبهة الثقافية لا تقل فى هذا المقام عن اى جبهة رئيسية اخرى بل هى فى ظروف السودان من اصعب الجبهات واكثرها تعقيدا، لاننا لا نريد للتمدد ان يسيروا عداءا وتناحرا .

### مقابلتان

أحررت اثناء الاعداد لهذا البحث مقابلتين . الأولى مع الدكتور الطيب أبوسن وزير شئون الاقليم والادارة سابقا بالاقليم الشمالى - وهو الوزير المختص بالمسائل الثقافية (٣٣). والثانية مع الأستاذ المسرحى أبو العباس محمد طاهر (٣٤). ورغم اعتقادى الجازم بأن تجربة الحكم الإقليمى فى السودان اصغر سنا من أن تقوم أويحكم لها أو عليها فاننى رأيت ان المقابلات قد تعطى مؤشرات أولية غير قاطعة.

#### د . الطيب أبوسن :-

أوضحت المقابلة مع د. الطيب أبوسن بما لايدع محالا للشك أوالتشكيك ان نظام الحكم الإقليمى يمكن أن يفتح منافذ عديدة ماكننا سنحلم بها فى ظل الحكم المركزى للسلاذ. ومن ذلك ان' الاقليم تمكن فى فترة وجيزة من :-

- ١/ ارسال فرق من الأدباء لتسجيل ذكريات المعمرين على اشرطة
- ٢/ تحويل صحيفة الرياض الى النخيل ، وتوسيع نطاقها لتغطى الآداب والفنون .
- ٣/ أكمل تشييد مكتبة عامة بالدامر ستكون نواة كتبها مكتبة د. عبد المحيد عابدين التى أهدها للإقليم الشمالى .
- ٤/ تنظيم الروابط والجمعيات الفنية .
- ٥/ بداية اول موسم للمحاضرات العامة .
- ٦/ بداية حصر وجمع وثائق وآثار التراث الإسلامى الموجودة عند المواطنين بالاقليم

ويضم الكتاب الذى أعدته وزارة الدكتور/ أبوسن للتعريف بالاقليم الشمالى مشاريع ثقافية عديدة طموحة . واذا تذكرنا ان السودان لم يشيد حتى الآن مكتبه عامة بالخرطوم العاصمة رغم المطالبات والوعود المتكررة قبل وبعد الاستقلال لأدركنا أهمية أن تنجح وزارة اقليمية فى تشييد مكتبه عامة بالداير عاصمة الاقليم .

#### الاستاذ/ ابوالعباس محمد طاهر

جاء الاستاذ/ ابوالعباس محمد طاهر من بورسودان وكسلا والقفارل وخشم القرية وحلفا الجديدة ومدنى بمصرعيته لهوى سنة ٢٠٠٠ وذلك فى عام ١٩٨١ - وأوضح لنا انه والممثلون المشرة لم يعودوا منتفخي الجيوب من الجولة . والسبب هو أن المسرحى يدفع :-

- فريضة مركزية
- فريضة ملاهى
- ١٠٠ جنيه عن التمديق (بالخرطوم)
- رسوم تجميل (بكسلا)
- اجور رجال الشرطة
- ايجار الكراسى
- ايجار المسرح
- الدعاية
- طباعة التذاكر
- اجور موظفى الاستقبال
- الاقامة بالفنادق
- المواطلات
- الاعاشة

وفوق كل هذا فان المسرحى يدفع فريضة الدخل الشخصى سنويا بينما تستقطع الاداعة والتلفزيون ١٠% من اى اجر يناله منها نظير اى جهد ثقافى يساهم به .

وهذا يوضح اننا ننظر للفنون كبقرة حلب دون ان نساعدنا على ادائها واجبها فى المجتمع . ولاغربة فى ان جولات الفرق توقفت .

## أفكار المستقبل

لن نعمل إلى المستقبل الذي سرى إلا إذا تأملنا في العاصي البعد وحددنا الهدف الذي نطلبه . وان اتفقا على أن الهدف البعد هو أن نخلق في بلاد السودان قطرا موحدا على تعدد ثقافته كخطوة نحو وحدة أكبر من الوحدة الوطنية القومية هي الوحدة العربية الإسلامية والوحدة الأفريقية فان مواطني اقدامنا تتضمن . اذا نظرنا لمصدر قوة الاتحاد السوفيتي ومصدر قوة الولايات المتحدة الأمريكية فاننا ندرك (كما أدركت الدول الأوروبية في السوق الأوروبية المشتركة) أن الهدف الاسمي ينبغي أن يكون نظرتنا غير الصيقة للقومية وسعيها التدريجي للتلاحم في وحدات أكبر عرصة اسلامية وأفريقية كخطوة نحو الحلم الإنعدي وهو لسائل أن نعالم أن يعرف تهدي والاسفرار إلا اذا ما انتهت النعرات القومية فيه . ولا مستقبل للبشرية من غير حلم كهذا لأن محزون الأسلحة النووية عند القوتسن الأعظم يكفي في وقتنا الراهن لتدمير كرتنا الأرضية .

خطواتنا في هذا الطريق - باتفاقية ادبي ابابا عام ١٩٧٢ موفقة وخطواتنا الملزمة بالوحدة الأمريكية موفقة وخطواتنا بتوقيع ميثاق التكامل مع مصر في اكتوبر عام ١٩٨٢ اشارة في الدرب الصحيح من الناحية الاستراتيجية .

ولكن ماذا عن الواجبات الداخلية الملحة .

بفينا أن نذكر أن السعرة الإقليمية المتطرفة في دارفور اعطتنا اشارة خطر للمستقبل فقد سال فيها الدم ووددت الشعارات المعادية لأبناء بعض الأقاليم الأخرى مثل (ألف قطر لأولاد البحر) . ومن ناحية أخرى فان اختصار حكام كل الأقاليم والوزراء على اساس قلمي قد جعل القبيلة تطل برأسها من حديد . وقد كان دماء الاستقلال الوطني في السودان من أوائل اعداء القبيلة .

يروى السيد/ خضر حمد ماحدث له مع نائب العكرتير العالي

(السريطاني الجنسية) عقب تخرجه من كلية غردون كما يلي (٣٥)

- خضر أفندي جنسه شنو

- سودانى

- أقعد قبيلتك

- لا أعترف بهذه القبليات

- هل كلية فردون تعلمكم ان تنسوا اجناسكم

- ان كلية فردون لاشآن لها بالقبايل

- طيب الشلوخ دى عشان شنو

- عشان تثبت انى سودانى

ويؤكد احد قادة ذلك الجيل الرائد أن الفن ساهم بدور كبير في كفاحهم من اجل أن تتغلب النزعة السودانية الوطنية على العنصرية القبلية، فيقول معددا العوامل التي ساعدت على الصهر "أولها الحركة الصناعية في خزان سنار والحزيرة وثانيها ارتباط السودانيين عن طريق السيارة وعامل آخر ساهم به الفنانون السودانيون عن طريق الفونوغرافى" (٢٦)

ومما قد ينير لنا السبل ان الخريجين في مذكراتهم وافعالهم ركزوا على الاداب والفنون كعناصر توحيد للامة ومن أجل ذوبان القبائل في بوتقة واحدة فنظموا أول مهرجان أدبى عام ١٩٣٩م (٢٧) ونظموا لجنة لشئون الثقافة وطالبوا الحكومة المصرية بتأسيس مكتبة عامة عربية بأقصرمان وشجعوا التأليف والنشر وشركات السينما والمحف . وقد أشرت في كتابى عن المسرح العربى الى ان معظم المسرحيين السودانيين كانوا قادة الحركة الوطنية . كما أن المسرح عبر عن الروح السودانية الراضى للقبيلة في أعمال مثل الملك نمر (٢٨)

كل هذا بقودنا الى انه بجانب بناء الطرق والهجرة من الريف الى المدنية والمصانع التي يختلط فيها العمال من كل بقاع السودان فان عنصر التوحيد القوى المضمون هو النشاط الثقافى . والذين يستكثرون على المغنبيين أو المسرحيين أحورهم القبيلة لا يفكرون بالمهمة غير المرسية وغير المحسوبة أو المحسوسة التي يقوم بها هؤلاء الفنانون في خلق وعى جماعى مشترك للامة . بل انهم مهذون للوحدة الاوسع نطاقا عندما تتردد اغانياتهم أوركستاتهم في اثيوبيا ودول الخليج وتشاد وفى جنوب مصر .

## خاتمة :

من الضروري أن تراجع وثائق الحكم الإقليمي، وأن تنص صراحة أن التخطيط الثقافي مهمة مركزية . ومن الضروري أن تصبح وزارة الثقافة والإعلام مركزا للنشاط الثقافي وتنسيق العمل في الوزارات الإقليمية للثقافة التي ينبغي انشاؤها . ومن شروط النجاح أيضا خلق صندوق ستع لوزارة الثقافة والإعلام لتمويل النشاط الثقافي للجماعات والأفراد مع خلق صناديق للأقاليم لفرض ذاته تجمع المساهمة من الحكومة الإقليمية ومن تبرعات المواطنين والمؤسسات والشركات . كما أن الأوان قد آن لفرض ضريبة على أجهزة التلفزيون بخصم دخلها لتمويل برامج تلفزيونية سودانية وللمساعدة في تمويل العنون بوجه عام (أي أن لا تسلم العائد وزارة المالية وتضمه للخزينة العامة) .

وبما أن قضايا الثقافة ليست بيسيرة كما يتصور الكثيرون في بلادنا فإن التدريب ينبغي أن يجد عناية خاصة . وفي هذا الصدد فإن التعليم العالي في بلادنا - أسوة بالتعليم العالي في العالم العربي - متحجر ومتقاعس إذ لا تعترف الجامعات كلها عندنا بأي فرع من فروع الفنون كأمر حدير بالدراسة الجامعية أو الدراسات العليا . ولهذا السبب فإن آفاق تطورها في الموسيقى والمسرح والسينما والفنون التشكيلية والتلفزيون والإذاعة محصورة ومخوقة بصورة محزنة . ونحن نحتاج لكل هذه الوسائل لدعم الوحدة الوطنية في ظروف التنوع الإقليمي كما نحتاج لها لصد الغزو الثقافي الذي يهدد بحو شخصيتنا وثقافتنا .

والحكم الإقليمي ليس تجربة سهلة ، إنه تعبير كبير وحديث وينبغي ألا نفزع إذا لاحظنا بعض الثغرات في التطبيق، لأن انحن التحارب في التي ترمد وتعديل على أرضية الواقع واستنادا على الممارسة التي تكشف لنا سدو على منصة الرسم والتصميم ، والصورة النهائية التي سرسوم عليها محاولتنا لتنمية الثقافة في إطار الحكم الإقليمي لن تكون مطابقة لتجربة أي قطر آخر . ستأخذ بطرف من كل تجربة وتحيي مرده متميزة تميز ماء النيل الذي تمتزج في مجراه عشرات الخيرات والعدران والأنهار فتحعله شريانا للخطرة والشركات .



## المواضيع

- (١) ايغود. دوشاسيك : الفدرالية المقارنه : البعد الاقليمي للسياحة. (هولت رانيهارت وونستون - نيويورك ١٩٧٠) ص ٢٤٩ (بالانجليزية) .
- (٢) المرجع السابق ص ٣٥٠ .
- (٣) المرجع السابق ص ٨٩ .
- (٤) في بحثه بعنوان "محاولات التلاحم في شرقي افريقيا" الذي نشر بكتاب جمعه ونظم نشره أس. ن. ايزنشادات واس . روكان (مطبوعات سيج المحدودة - بيفرلي هيلز ولندن - ١٩٧٣م) المجلد الاول ص ٤٦٩ (بالانجليزية) .
- (٥) ارنست ب. هاس: توحيد اوربا. (مطبعة جامعة ستانفورد - كاليفورنيا - ١٩٥٨م) ص ١٨ (بالانجليزية) .
- (٦) المرجع السابق ص ٢٩١ .
- (٧) ايغود. دوشاسيك. سبقت الاشارة اليه ص ٨٨ .
- (٨) تشارلس ا. بيرد وماي ر : التاريخ الاساسي للولايات المتحدة (نيويورك ١٩٦٨م) ص ٤٩١ .
- (٩) ديك نتزر: امانات الفنون (مطبعة جامعة كامبردج لندن ١٩٧٨م) ص ١٥ (بالانجليزية) .
- (١٠) جون هارديسون الابن "تمويل الشكافه في الولايات المتحدة" بحث في مجلة ثقافات التي تصدرها اليونسكو - ١٩٨٠م رقم ٧ المجلد ٣ ص ٦٣ . (بالانجليزية) .
- (١١) المرجع السابق ص ٦٣ .
- (١٢) المرجع السابق ص ٦٣ .
- (١٣) المرجع السابق ص ٦٥ .
- (١٤) المرجع السابق ص ٧٢ .
- (١٥) المرجع السابق ص ٦٨ .
- (١٦) ديك نتزر - سبقت الاشارة اليه ص ٣ .
- (١٧) أ.أ. زوفركنس بالتعاون مع ن . أي . جولوتموفا واى . آى . رايبنوفيتش : السياسات الثقافية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (اليونسكو - باريس ١٩٧٠م) ص ١٩ (بالانجليزية) .
- (١٨) المرجع السابق ص ١٨ .
- (١٩) المرجع السابق ص ١٩ .

- (٢٠) نايجل ابركروس : السياسة الثقافية في المملكة المتحدة (اليونسكو باريس ١٩٨٢ م) ص ٢٣ .
- (٢١) المرجع السابق ص ٢٤ .
- (٢٢) المرجع السابق ص ٢٥ .
- (٢٣) المرجع السابق ص ٢٦ .
- (٢٤) فاروق عبد القادر: ازدهار وسقوط المسرح المصري - دار الفكر المعاصر القاهرة ١٩٧٩ م) ص ٥٠ - ٥١ .
- (٢٥) عبد الرحمن الشرقاوي: "ثقافتنا بين الغياب والاضراب" في الاهرام ١٤ فبراير ١٩٨٢ م ص ١٣ .
- (٢٦) قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ م وثيقه بالرونيو .
- (٢٧) المرجع السابق ص ٤ .
- (٢٨) مكتب الحكم اللامركزي بالاتحاد الاشتراكي السوداني قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١ م (وثيقه بالرونيو) ص ٤ من الملحق .
- (٢٩) "سياسة الثقافة" - دراسة اوليه - اليونسكو، باريس ١٩٦٩ م ص ٨
- (٣٠) التقرير النهائي لمؤتمر الحكومات عن السياسات الثقافية في افريقيا اليونسكو - باريس ١٩٧٦ م ص ٧ .
- (٣١) مقتبس من كتاب آرثر ابراهام: السياسة الثقافية في سيراليون (اليونسكو - باريس ١٩٧٨ م) ص ٦١ و ٦٣ .
- (٣٢) سياسة الثقافة : دراسة اوليه اليونسكو - باريس ١٩٦٩ م ص ٣٦ (بالانجليزية) .
- (٣٣) مقابلة بمنزله بالخرطوم يوم ٢ اكتوبر ١٩٨٢ م .
- (٣٤) مقابلة بمصلحة الثقافة يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٨٢ م .
- (٣٥) خضر حمد: مذكرات خضر حمد - مكتبة الشرق والغرب - (الشارقة ١٩٨٠ م) ص ٢٣ .
- (٣٦) احمد خير: كفاح كفاح جيل - الدار السودانية - الخرطوم ١٩٧٠ م ص ٦٥ .
- (٣٧) المرجع السابق ص ٨٤ - ٢٠٩ - ٢٧٤ - ٢٧٥ .
- (٣٨) خالد المبارك : المسرح العربي (مخطوطه لم تنشر بعد) - بالانجليزية - ١٩٨٢ م ص ٩٨ .

THE ADDIS ABABA AGREEMENT AND NATIONAL UNITY

BY

RAPHAEL KABA BADAL

1988

**Publisher : Council For Studies on Regionalism  
University of Khartoum  
1988**

**Printed by  
KHARTOUM UNIVERSITY PRESS  
P. O. Box 321, Khartoum**

# THE ADDIS ABABA AGREEMENT AND NATIONAL UNITY



DR. RAPHAEL KOBA BADAL

## INTRODUCTION

The Agreement signed on 27 February 1972 and ratified on 27 March in Addis Ababa by President Jaafar Nimeiri and General Joseph Lagu, leader of the Southern Sudan Liberation Movement, (SSIM), brought to an end 17 years of warfare. The conflict had been between the central Government dominated by Islamic and largely Arabic-speaking elements in the North and the Southerners who follow traditional religions, with a small Christian political elite that received most of its education in mission-run schools. The Agreement was initialled by members of the Government of the Democratic Republic of Sudan, members of the Southern Sudan Liberation Movement and witnessed by the representatives of the former Emperor of Ethiopia, the World Council of Churches, the All-Africa Conference of Churches and the Sudan Council of Churches. It is common knowledge that the Emperor and the church movements had contributed substantially to the conclusion of the Agreement, acting as midwives. The Addis Agreement was therefore an internationally

recognised peace treaty between the North and South.

It consisted of essentially three parts:

- a) a draft organic law to organise regional self-government in the South;
- b) a cease fire agreement and
- c) protocols on interim arrangements.

#### Main Features of the Agreement

A prominent feature of the Agreement consists of a set of anomalous arrangements indicative of the compromises reached at Addis. The first achievement was the regionalization of the South itself. Politically, the Agreement met the demand of Southern nationalists that the then three Southern provinces of Bahr El Ghazal, Equatoria and Upper Nile should be treated as a single region with the power to act autonomously.<sup>2</sup> The South was thus endowed with a distinctive personality of its own. Until the enactment of the regional legislation of 1980, the South was the only region in the Sudan. It had a regional assembly and an executive known as the High Executive Council (HEC). Furthermore, the Agreement instituted something less than a federal system of divided powers. This pseudo-federal structure provided Southerners a monopoly over a regional bureaucracy and

police force without, however, severing completely central administrative council.

The Agreement also created another anomaly in the form of a prime ministerial or responsible system of government in the South within what shortly turned out to be a presidential system at the national level with a one-party system. An elected regional assembly was assigned a specific list of areas in which it had the jurisdiction to legislate subject to the qualification of national policy and standards. The assembly, at least theoretically also controlled the executive by choosing its president. Technically, however, it submits its recommendations to the national president who made the choice.<sup>3</sup> Another concession designed to conciliate southern nationalists sentiment was contained in the provision that Arabic was "the official language for the Sudan and English the principal language for the Southern Sudan."<sup>4</sup>

The national assembly reserved the right to legislate, inter alia, in matters of national defence, external affairs, currency and coinage, foreign trade, transport, communications, education and customs. The regional assembly controls economic, social and political activities in the South. It could raise

money through regional taxation and through specifically enumerated contributions from the national treasury for construction, development and social services projects that it undertook. The regional assembly could, by a two-third majority, request the national president to postpone any law or withdraw any bill from the national assembly which adversely affected the welfare of Southern citizens, until the view of the regional assembly could be heard. But the national president could accede to send a request only if he thought fit.<sup>5</sup>

The provisions of the Addis Ababa Agreement were made extremely difficult to amend. By the very first provision of the Self-Government Act, any change in the agreement required, "a three quarter majority of the People's National Assembly (in Khartoum) and confirmed by a two-third majority in a referendum held in the three Southern Provinces of the Sudan."<sup>6</sup> As if for double insurance or protection, Southern negotiators were later able to entrench the entire agreement within the permanent constitution of the Sudan adopted in 1973. It reads:



"Within the unitary Sudan, there shall be established in the Southern Region a Self-Government in accordance with the Southern Provinces Regional Self-Government Act, 1972, which shall be an organ law, and shall not be amended except in accordance with the provisions thereof."

Further precautions were taken to pre-empt the possibility of other constitutional clauses whittling away protections achieved by Southerners in the agreement. For instance, the extent to which Islamic law would be made the basis of legislation was severely restricted by compromises written into articles 9 and 16 of the constitution. The former states in no uncertain terms that "The Islamic Law and custom shall be main sources of legislation. Personal matters of non-muslims shall be governed by their personal laws." The other provision recognises the dominant role of both Islam and Christianity in the national life of the Sudanese people while also accommodating noble aspects of spiritual beliefs.

The Addis Ababa Agreement was universally acclaimed as an act of statesmanship and exemplary to African or even Third World countries beset by similar problems of regional developmental imbalances and cultural or ethnic pluralism. ■ By and large this political and constitutional arrangement had gone a

long way towards meeting some of the basic Southern demands such as the accorded recognition for a separate status. The Black African peoples of the South were somehow able to reach an accommodation with the dominant Arabic and Muslim elements in the North. Secessionist claims were dropped or temporarily placated; relative peace and security were achieved<sup>9</sup> and freedom of movement to and out of the Southern Sudan, and within it, was assured. Juba was officially and even legally designated as the seat of the Southern Regional Government and the nation's second capital.

A regional University was started in Juba in 1978 which graduated its first batch in December 1982, thereby realizing a long standing demand of the South for tertiary education catering for its trained manpower needs.<sup>10</sup> Juba also acquired a powerful broadcasting station which, on a clear evening could be heard a thousand or so miles down stream in Khartoum. The city also experienced a physical transformation in terms of new buildings and physical infrastructure. Firstly there was the enlargement and modernization of its airport to international standards to receive larger aircrafts and jet liners. For the first time

ever the principal roads and streets in Juba town received tarmac treatment and rows of brand new, first-storey buildings for government offices as well as to house regional ministers and senior government officials dotted the low hill that command the Southern view to the airport. At the same time ~~groups~~ of similar structures to house branch offices of the United Nations specialized agencies and the numerous voluntary organizations that had mushroomed in the wake of the Addis Accord shot up in Juba town. In a matter of slightly over a decade the population of the town itself has almost doubled. From a humble African township of an estimated 60,000 people in 1972/73 it hit the 110,000 mark in 1982/83, and gradually approximating to a cosmopolitan city. It is, then, no exaggeration to say that before the redivision of the South, Juba town was on the threshold of becoming a secondary or intermediate city which, in a projected two or three decades would have posed as a rival to Khartoum. On the face of it, the Addis Accord satisfied a basic nationalist requirement for self-government. "In our times," wrote one observer. "people want to be governed by an accessible, predictable government that is compatible with their

values and functions in congenial ways. Then they can say, our government even if this government does not permit free debate or free discussion."

#### THE ADDIS AGREEMENT TEN YEARS AFTER

Slightly over a decade after the ratification of the agreement, the South had been split into three smaller regions along the old provincial boundaries by the Presidential decree number (1) of June 1983. The three sub regions are: Bahr El Ghazal Region (B.G.R) with its capital at Wau; Equatoria Region (E.R) Juba; Upper Nile Region (U.N.R), Malakal. A notable feature of the decree was the creation of two new provinces by splitting the former Bahr El Ghazal into a Western and an Eastern Province.<sup>12</sup> As can be seen the territorial boundaries of the new regions correspond exactly to those of the former three Southern Provinces. This is a vertiable defacto nullification of the Addis Ababa Agreement and it comes as no surprise that the whole exercise has been popularly referred to as "re-division of the South."

Each of the three regions had a regional assembly of its own, to be sure, but with a reduced ministry: in

place of 11 or 17 ministerial portfolios there were only five; the size of the regional assembly had been drastically trimmed to an average of 40 MPs. which also included appointed members. From a single political entity the South has been reduced to a mere geographical expression. The trio, both the three regions and their administrative headquarters represented British colonial administrative heritage dating back to 1948 and even earlier. For a long time afterwards in the post-independence period and down to 1972, the Southern Sudan comprised these three administrative divisions and their respective headquarters. The June 1983 decree did not mean further regionalization of the South; it meant provincialization. The clock has been put back fifty years.

Furthermore, the law governing the organization and operation of the new regional government system in the South was no longer derived from the Southern Provinces Regional Self-Government Act of 1972, but that of the Regional Government legislation of 1980, which led to the splitting of the North into five regions. According to this legislation the Governor of each

region was chosen through a complicated procedure: three candidates were recommended by the assembly and the national president appointed one of them.<sup>13</sup> There was no special protective language provision for the South. On the contrary Arabic, not English is now the language of official business in the South though this is not now being strictly observed. Whereas there was no provision for appointed members in the former regional assembly based in Juba, 10 percent of the assembly members whether in Wau, Juba or Malakal ought to be appointed. In brief, the political status of the South has been cut down in size and placed on equal footing with the regions in the North. There are no special privileges for the South and Addis Ababa accord is dead.

Ten years after the agreement President Nimeiri proclaimed the introduction of an Islamic penal code for the whole country. The Sharia penal code was decreed in September 1983, barely three months after the re-division of the South giving rise to the presumption that the sub-division was designed to weaken it in anticipation of the bitter pill that was to follow. The Sharia inspired code replaces the penalty of imprisonment for theft with amputation of

the right hand, a life sentence or even death; it prohibits alcohol and gambling and punishes adultery with stoning or lashing. Despite initial repeated assurances that the rights of religious and cultural minorities would be respected the subsequent indiscriminate application of this Sharia law has shocked many Southerners and Northerners alike. Shortly afterwards President Nimeiri made it plain that the Sharia legislation would also apply to non-Muslims. By sheer bad luck the first amputated victim turned out to be a Southerner and a Christian.<sup>14</sup> A few weeks later a Catholic priest underwent the punishment of lashing and imprisonment but got an early release through the intervention of the Vatican envoy in Khartoum. The attempt in July/August 1983 to amend the 1973 constitution by deleting, among other things, the crucial articles (from the Southern point of view) of the constitution numbers 9 and 16, was but sufficient testimony to the rising tide of Muslim fundamentalism which gravely threatens to unsettle the spirit of toleration characteristic of the Addis Ababa decade. It is a grim reminder of the social, cultural and political strife which had sapped both the energy and moral strength of the Sudanese people for seventeen years past.

A decade after the conclusion of the Addis Agreement some Southern Sudanese compatriots have resorted to armed struggle once more as a means to ventilate grievances and to seek redress. This group has been organized ostensibly under the labels of Anya-Nya II and Sudan People's Liberation Army (SPLA) and Movement (SPLM). Better-equipped, better-trained, and better-organized than their precursor, Anya-Nya I, both guerrilla organizations have a highly educated leadership and are parconsequence highly effective. Already, two major development project initiatives, the Jonglei Canal and the Chevron oil exploration venture were brought to a dramatic halt by the direct military activities of these dissidents.<sup>15</sup> The "rebels" also blocked the main communication arteries of the South by blowing off a key railway bridge over river Lol in the Bahr El-Ghazal Region and sinking a river boat in the Sudd.

In the meantime in the South itself, there was no visible mass protest or demonstration against the illegal and unilateral abrogation of the peace treaty.<sup>17</sup> Aside from separate and signed petitions by the three assemblies and a mass demonstration in Juba



against the attempt to change the constitution and turn the Sudan into a theocracy, inter regional cooperation or trade were at their lowest ebb. Ethnic and regional animosities were on the upsurge. At one time in 1984 Equatoria Regional authorities would not allow transit of goods and essential commodities destined for Bahr El Ghazal from East Africa.<sup>18</sup> Upper Nile Region authorities allegedly did the same to a consignment of commodities from the North to Juba. Freedom of movement of Southern citizens, particularly in Equatoria, was severely restricted - in the case of Equatoria for alleged security reasons.<sup>19</sup> A corollary to this was that each of the Southern regions became under the hegemony of at least one major or dominant ethnic or "tribal" group. In the Bahr El Ghazal Region, for instance, the overwhelming numerical preponderance of the Dinka there resulted in their virtual monopoly of the government thereby provoking a demand by the Sudanic speaking groups for a mini or fourth region for themselves.<sup>20</sup> In the Upper Nile Region, the Nuer are unquestionably in the ascendancy while in Equatoria Region the Azande and kindred peoples have an obvious controlling influence. Thus, it may well be the case that the re-division of the

South concomitant with the destruction of the arrangement issuing from Addis Ababa has merely substituted one form of ethnic domination for another and the difference being a matter of degree, not of kind.<sup>21</sup>

No sooner had the South been split than the representatives of the new regional governments began to assemble in Juba for the division and distribution of the assets of the former Southern Region. Almost immediately but not entirely unexpected, bitter rows soon ensued particularly over movable assets. But the sight was both shameful and disgusting. Scenes of angry and quarrelling officials were common enough, often over lawful ownership of petty and simple merchandise such as an office cooler or fan, a chair or office utensils of insignificance.

The assets that mattered most in terms of common or inter-regional services and institutions experienced severe disruptions as soon as the new governments were installed in their regions. The training institutions especially affected include: Yambio Agricultural Training School and Research; the Rumbek Agricultural Training Centre; Malakal Fisheries Training Institute;

and the May Diagnostic Veterinary Laboratory at Juba; the Multi Purposes Training Centre (M.T.C.) at Juba; the Maridi Institute of Education; and the Broadcasting Station at Juba. The common practice was for each region to claim the institute concerned by virtue of its location. However, not only did the region involved not had the requisite manpower and financial resources to run these services on its own but it also meant that the other regions had been deprived of these common services. The May Diagnostic Veterinary Laboratory represents an extreme example. Equipped with some of the most expensive and most sophisticated pieces of machinery available, it is reputed as being the second of its kind in the whole country. Because of wrangling over its ownership the laboratory has fallen in disuse and the expensive machinery faced the inevitable threat of mal-function due to rusting and inattention.  
22

Finally, the enormous scale of human sufferings that accompanied mass deportation in the wake of the demise of the agreement could not escape observation and due recording. In general, three categories of those affected may be distinguished. The first category comprised those who were born and bred in

either Wau or Malakal but of Equatorial stock or mixed parentage. Some of these youngsters and grown-ups lived all their lives outside of Equatoria and had never been to Juba before; they suffered deportation after the re-division. The second category was made up of emigres from Equatoria who had spent anything between forty and fifty years outside their region of origin, were residents in Wau or Malakal and had considerable amount of property; most of them had had spouses from the local population. This group of Southerners faced deportation and lost most of their immovable property without compensation and in some cases experienced the emotional stresses engendered by divorce. The case of the Moru community in both Wau and Malakal is especially notable. The Third category consists of similar cases except that here the movement was in the opposite direction. Cases came to light whereby individuals had migrated to Equatoria in search of jobs particularly at the Loka West and Katire Sawmills in the 1930s and 40s. In due course some of them have had spouses from Equatoria. Together with their offsprings they too were expelled from Equatoria. There were stories of victims dying from shock either before or shortly after expulsion. In any case the

overall effect was the creation of uncertainty and hatred among the Southern peoples which tended to seriously challenge and undermine the social integration process that was already well underway.

23

### EXPLANATION AND ANALYSIS

It remains to pose the obvious question: what has gone wrong? How can one account for the demise of the agreement? How does one account for the fact that the two most important personalities that ratified the agreement either vigorously campaigned for or decreed the splitting of the South? Indeed, what are the social and political forces that necessitated this U-turn in policy? The primary concern of this section of the paper is therefore diagnostic, a kind of stock-taking. Engaging in stock-taking can and does lead to apportioning blame to the one or other side involved in the abrogation of the peace treaty, although this is not the primary intention here. The task of the social scientist is not just to castigate but also to account for the occurrence or non-occurrence of a social phenomenon; it is to offer a rational, plausible or scientific explanation, supported by reliable evidence.

It is a cardinal thesis of this study that three major variables, forces or contributing factors have operated jointly to unsettle the hard-won agreement. The first consists of the style of politics adopted by the regime since its inception in May 1969; the second may be described as the role of Northern Sudanese politicians; and, finally, Southern Sudanese factionalism. The regime's style of politics consisted in its ability to forge a governing coalition regardless of changes in policy that the regime was required to make. The end justifies the means seemed to be the guiding principle. It was dictated by the regime's need for solvency or survival. In practical terms, this meant that today's foes would be tomorrow's friends and the other way round. Employing this Machiavellian principle, the regime was able to make and un-make coalitions and allies at will, not only in the North but also in the South.

24

The record of the "May" regime provides abundant testimony to this hypothesis. When it came to power in May 1969, the regime pledged itself to liquidate the hold of Northern political notables and technocrats who had monopolized policy-making in the country since

independence. The style of Sudanese politics whether in the North or South was characterised by elite factions. The regimes' efforts were directed to terminate this state of affairs, with partial success.

However, it was unable to generate enough support for the single, secular political organization, the S.S.U., it had created. Nevertheless, the orientation of the regime was secular, combining a radical perspective with some form of Arab socialism.<sup>25</sup> In this first phase, the regime further alienated the popular Islamic leaders by mounting an armed attack on the "Ansars" stronghold on the Abba Island and by confiscating the assets of the wealthy families that controlled the popular Islamic movements. This was followed shortly afterwards by the coup of July 1971. During this phase the Southerners were rather suspicious of the regime's radical intentions.

Bereft of political allies in the period immediately after the July 1971 coup Nimeiri turned to non-political technocrats, who introduced reformist policies and turned the S.S.U. from a vanguard party to a mass organization. They may be termed the Mayoists and had had little or no identification with any of the

Sudanese sectarian parties who had hitherto dominated political life.<sup>26</sup> Thus time was ripe for Nimeiri to clinch a deal with the Southerners and thereby earn himself, until June 1983, a solid "Southern Constituency."<sup>27</sup> The point has been made that it is doubtful if a settlement with the South could have been reached at any other time during the entire life of the regime.

Things began to turn sour for the South after the national reconciliation of 1977. A third phase of the regime had been inaugurated by another almost successful attempt to overthrow the government in July 1976. The policy of national reconciliation was quite ominous for the Southerners.<sup>28</sup> It brought back into the government, the S.S.U. and other leadership positions elite politicians who were known proponents of Islam. This bold reversal of policy brought into the country leading notables such as Mr. Sadiq Al-Mahdi, a leading notable in the Ansar movement and Hassan al-Turabi, leader of the legitimate faction of the Muslim Brotherhood, a group advocating Islamic fundamentalism. These two leading politicians were not only prominent members of the exile National Front that had organized the abortive 1976 coup, but were



individually known for their militant opposition to the  
29  
Addis Ababa Agreement. The return of both was seen  
as threatening by Southern politicians.

Although national reconciliation brought back  
proponents of Islamization into the political arena,  
for several years afterwards Nimeiri merely paid them  
lip service. It is possible, however that after the  
1976 coup attempt Nimeiri himself underwent a spiritual  
30  
renewal or rebirth. At any rate, there is a limit to  
the policy of balancing the political factions in  
coalition formation. If the style had been for the  
leadership constantly to change the membership of the  
inner circle, to seek out and accommodate opponents  
but to drop them when expedient the Southern  
politicians had little political weight and the  
interest of the South was liable to sacrificing with  
impunity. That is what happened in June 1983; that is  
what may explain the fate of the agreement.

Many Northern political notables, particularly the  
then influential Attorney-General Dr. Hassan al-Turabi  
was urging Nimeiri to abandon the agreement. He was  
also a prominent public advocate of re-division of the  
South. As the Chief Law Officer of the land, he might

have been responsible for finally convincing Nimeiri to  
31  
issue the re-division decrees.

But the factor most accountable for the destruction of the agreement was Southern Sudanese factionalism. In simple terms, the growth of political competition among Southern factions created opportunities not only for intervention of the national government in Southern affairs but had enabled Nimeiri to decree the re-division of the South. Southern factionism or ethnicity is not something new. It had been a prominent feature of Southern politics and organization since the 1950s during the first party elections that were held. Since that time the same pattern has emerged under multi-party regimes, single-party-regimes and even in the organization of the  
32  
liberation movement. These factions, however, were never more than loosely organized coalitions of politicians with undefined mass support. Education and high office were more important than mass following though membership in an ethnic group and winning a parliamentary seat were just as crucial. The poverty of the South ensured that the educated Southern elite remained tiny and far removed from the rest of the

masses in wealth, outlook and objectives. The result has been that politics in the South has been shallow, the preserve of the few highly-educated, whose primary pre-occupation has been to secure salaried positions for themselves and for their proteges's.<sup>33</sup> Patronage for one's fellow tribesmen, friends and proteges helped in the creation and maintenance of these factions. As one Southern leader remarked, "The Problem of the South is inherent in the position of the Southern intellectuals, who ask the government for more than is within its capabilities. Every intellectual wants to hold an important post."<sup>34</sup>

This is precisely the sort of fertile ground conducive to the style of politics described in the preceding pages. By exploiting this Southern weakness the central government was able to maintain its way over Southern affairs. Southern politicians were accordingly classified into the "good guys" and the "bad guys". The strategy required for their good cooperation is simple: put the "good guys" in positions of power and authority in the South and prop them up with continuous flow of financial remittances for the smooth running of the regional government there as well

as the civil service. In return, they were expected to toe the line of the central government and avoid making what the latter regarded as unacceptable demand such as increased Southern representation in the central cabinet and the like.

This is the only plausible model that explains why from about 1978 onwards, Southern politicians began competing with each other to be in the good books of the central government. By the very logic of this strategy, and as we have already seen in the case of Northern factions, no alliances forged are ever permanent. As one group or faction becomes increasingly out of favour the regime simply switches its support to back another group of horses. As a result, the urge to maintain or please the Northern Constituency, became even stronger for the Southern politician of any importance. Thus, not to have a "Northern Constituency" was liability just as to qualify for a high political position, status as a notable in a local community was a valuable asset.<sup>36</sup> This drives politicians to strengthen their ethnic and sectional connections.

Of course, being appointed to a high office also makes one a notable and reinforces local support through the expectation of patronage.

For the stability of these factions other social identities were necessary to provide rather more enduring informal links than financial inducements. Prominent among these were the "insider outsider" <sup>36</sup> cleavage, the traditional rivalries between SANU and the Southern Front parties and, above all, the clash of personalities. It is an important insight to note that, in the post-Addis Ababa period at least, all these other cleavages clustered around two prominent personalities: Abel Alier and Joseph Lagu. The insider outsider dichotomy tells us whether a politician represented Southern interests in the national government, or the liberation movement during the civil war or SANU-outside. As for the political parties inside the country, Abel Alier and Clement Mboro were Secretary General and President of the SF, respectively while SANU-inside was headed by, first, the late William Deng and later Mr. Samuel Aru Bol, whereas the informalities of the former SSLM was led by Mr. Lagu. However, this paper takes the view that for

our purposes the crucial cleavage has been that between Lagu and Abel Alier. Except for a brief period in February 1978 when Clement Mboro joined lagu in a "wind of change" campaign, by and large, out-siders and politicians from the former SANU party often entered into coalitions with the Lagu group which included a good number of Equatorians. By contrast, insiders and former politicians of the defunct S.F. and only a sprinkling of Equatoria politicians found it easy to coalesce around Alier. This is a rough and gross over-simplification, nevertheless, it serves the function of analysis.

Throughout the 1970s Southern politicians laboured under the assumption that an attack on the agreement would be sufficient to unite all Southerners. The Southern Sudanese opposition to the National Assembly's attempt to change the borders with the South<sup>37</sup> in 1980 and the demonstrations and protests against the choice of Kost1, not Bentiu, as the site of Sudan's second refinery clearly supported this assumption. However, in so vehemently opposing the decision of the central Minister of Mining in reference to the site of oil refinery and later indignantly opposing and suppressing

any free discussion of the re-division proposal of Joseph Lagu, Abel Alier and his group fall out of favour with the regime.<sup>38</sup> He had offended his constituency in the North, consequently suffered the indignity of being stripped of his two posts as President of the High Executive Council in October, 1981 and Vice Presidency of the Republic in June 1982. At the same time Lagu was elevated to fill the Vice Presidency post vacated by Abel. Thus not only had factionalism in Southern politics allowed Nimeiri to dissolve the regional assembly in 1978 and 1981 and to redivide the South, but it had permitted him to argue that he had merely helped Southerners reach decisions that many of them, particularly in Equatoria, already publicly advocated.

-----

Increasing pressure by Northern Sudanese nationalists, particularly, muslim fundamentalists forced President Nimeiri to abandon the Addis Ababa Agreement. However, he could not have done so without the support of a substantial group of Southerners, particularly from Equatoria. As the regime depended

more on the support of Northern political notables than the Southerners, this vital constituency could not easily be alienated. It was much easier to sacrifice Southern interests.

Southern Sudanese politics has always been elitist and the Addis Ababa Agreement, an elitist accommodation. Because it rested upon no popular support, the agreement could be abrogated without provoking open, mass revolt in the South. Under the agreement the South was unified, but without adequate provision or prior arrangement for smooth cooperation among Southerners. In its excessive concentration on North-South relations it totally ignored or downplayed the importance of intra-communal conflict i.e. South-South relations. The Bari, Dinka and other ethnic groups in the South were for the first time brought into direct contact and hence confrontation with each other in stiff competition over the tangible benefits of modernization.

The leadership of the South must also take its full share of the blame. The roots of the present crisis in the South are embedded in the experiment of one decade of autonomous self-government. Although the



pace of socio-economic development was slow, at times inept, insensitive, corrupt and arrogant leadership was not only far from inspiring but itself lacked inspiration and a vision. Factionalism, the desire to keep a safe Northern Constituency and to maintain one's position at all cost led to the ruin of the agreement. Of all Southern politicians active in the post-Addis Ababa era, Abel Alier alone had a unique opportunity to unite the South. However, this task was impossible of realization given these political imperatives.

But what of national unity?

There can be little doubt that the Addis Ababa Agreement had been a boost to national unity. By the terms of the Agreement accommodation had been reached with the small but vocal group of southern intelligentsia, who with the southern masses had accepted the basic premise of national unity. However, this *modus vivendi* acted for only slightly over ten years when the precipitous action of splitting the South into three regions set the clock back to the pre-Addis era. Mutual fear, suspicion and mistrust between the central government and the southerners were resurrected as a result not only of the abrogation of

the treaty but also by the imposition of Sharia Law in September 1983.

Finally, to promote the cause of national unity it is imperative upon Sudanese leaders to work for restoration of the special status of the South, devise an agreeable formula for power-sharing at the central government level, tackle the pressing issue of balanced economic development in an effective manner and abolish the Sharia laws of September 1983.

## REFERENCES

1. The Agreement has been reproduced as appendices to the following works: Wai D.M. (ed.), The Southern Sudan: The problem of National Integration (London, 1973), appendix VII, pp. 25-32; Beshir, M.O.. The Southern Sudan: From Conflict to Peace (London, 1975), appendix "B", pp. 158-177; Ministry of Foreign Affairs, Peace and Unity in the Sudan: An African Achievement (Khartoum University Press, 1973), Appendices 5-8, pp. 133-149.
2. This had been a bone of contention at the Khartoum Round Table Conference held in March 1965; there, the representatives of Northern political parties were vehemently opposed to the idea of according the South the status of a single political entity. This particular issue partially accounted for the break-down of the peace efforts.
3. This was reportedly one of the most difficult compromises to work out at Addis.
4. Southern Provinces Regional Self-Government Act 1972, Article 6.
5. Ibid., Articles 14 and 15.
6. Ibid., Article 2.
7. The Permanent Constitution of the Sudan: (issued 8 May, 1973), Article 8.
8. For international reactions see: M.O. Beshir, Southern Sudan: From Conflict to Peace, op. cit., and Peace and Unity in the Sudan, op. cit., pp. 79-96.
9. For an early account of problems of institutionalization of the Agreement see Nelson Kasfir, "Southern Sudanese Politics since the Addis Ababa Agreement", African Affairs, Vol. 76, No. 303 (London, April 1977), pp. 143-160).

10. Resolution of the Round Table Conference in Wai and also M.O. Beshir, Southern Sudan: Background to Conflict (London, 1968), appendices IV and XIX, respectively.
11. Karl Deutsch, Politics and Government: How people Decide their Fate (2nd. Ed. Boston, USA. 1974), p. 132.
12. Note the subsequent creation of Unity province in U.N.R. with the capital at Bentiu, in 1984.
13. The Regional Government Act, 1980, Article 11 (2), Gazette No. 1279. 31st. December 1980.
14. "Opposition grows to Sudan's harsh Islamic laws," New Africa, September 1984, No. 204, pp. 34-35.
15. President Nimeiri's recent renewed call for dialogue with the outlaws and a unilateral declaration of cease fire announced in his March 3, 1985, Unity Anniversary Address may have been prompted by strong pressures from these foreign interests.
16. The SPLA through their radio broadcasts which can be heard in Khartoum contend that their object is to overthrow the existing regime in the Sudan and the establishment of a socialist system in the country as a whole.
17. The petitions or resolutions are each dated 26th June for B.G.R. and 4th July for Equatoria Region.
18. Interview with Governors of B.G.R. (Khartoum), April 1984.
19. Personal observation based on a two-week field trip to Juba, January, 1984.
20. The demand for a fourth region was first made in a public rally at the SSU head-quarters by Judge Emerio Mazino, representative of Western Bahr El Ghazal in the People's National Assembly, October 17, 1984; see also Sudanow, December 1984 p. 17.
21. Personal observation.

22. Interview with Dean, College of Natural Resources, University of Juba, January 17, 1984. Juba University itself had shown great interest in the Laboratory facilities for the training of its own students.
23. Personal observation based on a field trip to Juba. See No. 19 above.
24. Interesting and insightful examples may be found in the following accounts:
  - i) Africa Confidential (A.C.) "Sudan Change of Direction" Vol. 21, No. 1 January 1980;
  - ii) "Sudan: Nimeiri the operator", A.C. Vol. 21, No. 7, March 26, 1980;
  - iii) "Sudan: Party Game", A.C., Vol. 34, No. 9, 27 April 1983.
25. Dunstan M. Wai, "Revolution, Rhetoric, and Reality in the Sudan". The Journal of Modern African Studies, 17, (1979), pp. 71-93.
26. Dunstan M. Wai, "The Sudan: Domestic Politics and Foreign Relations under Nimeiri" African Affairs, Vol. 78, No. 312, July 1979, pp. 297-317
27. Nimeiri's popularity in the South was at its height from 1972 to about 1977.
28. See Bona Malwal's Editorial entitled, "Uncharacteristic Announcements" in which he expressed his misgivings about the reconciliation policy, Sudanow, September 1978. Bona was central Minister of Information and Culture; he lost his job the same month as the Editorial Article.
29. R.K. Badal, "The Rise and Fall of Separatism in Southern Sudan", African Affairs, Vol. 75, No. 301 (October, 1976), pp. 463-74.
30. I refer in particular to his book published in 1982 called, Why The Islamic Way?.

31. Le monde (Paris, October 4, 1983), pp. 1-5.
32. Dunstan M. Wai, The Southern Sudan: The problem of National Integration, op. cit., pp. 163-65.
33. R.K. Badal, "Rise and Fall of Separatism in Southern Sudan", op. cit.
34. Joseph Lagu in an interview with Al-Sahafa (Khartoum, 1st September, 1982).
35. R.K. Badal, Re-Division of the Southern Sudan: Causes, Debate and Aftermatch (fourth coming).
36. For an elaboration on this distinction, see Nelson Kasfir, "Southern Sudanese Politics since the Addis Ababa Agreement" African Affairs, Vol. 76, No. 303 (April 1977), pp. 143-166
37. The Border dispute and the location of the Oil Refinery controversy have been dealt by R.K. Badal, "Oil and Regional Sentiment and Loyalty with special Reference to the Southern Region", Sudan Journal of Development Research (ESRC.), Vol. 3, No. 1., June 1979, pp. 118-160.
38. "Sudan: The Scenario of Instability" Africa, No. 123, (November 1981), pp. 69-70.



## دكتور : العجب احمد الطريفي

حصل علي بكالوريوس العلوم السياسية (درجة الشرف) من جامعه الخرطوم وماجستير الاداره العامه من جامعه بيرمنجهام البريطانيه وعلي دكتوراه الفلسفه (اداره عامه) من جامعه بتسبرج الامريكيه .. عمل ضابط شئون افراد يدويان شئون الموظفين . وزاره الماليه . السودان .. عمل استاذاً ومديراً لمركز دراسات الحكم المحلي بمعهد الاداره العامه . السودان .. عمل رئيساً لقسم العلوم السياسيه . جامعه الخرطوم .. تم اختياره اول رئيس لقسم الاداره العامه . مدرسه العلوم الاداريه . جامعه الخرطوم .. الوظيفه الحاليه استاذ مشارك ومدير مجلس دراسات الحكم الاقليمي / جامعه الخرطوم صدر له كتابان : الحكم اللامركزي في السودان (مطبعه جامعه اكسفورد ١٩٨٧) والحكم اللامركزي في السودان : حاضره ومستقبله (دار جامعه الخرطوم للنشر مارس ١٩٨٩) .. له فوق العشرين بحثاً منشوره باللغتين العربيه والانجليزيه في كتب ودوريات علميه متخصصه .. اشرف علي العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي بجامعه الخرطوم وغيرها .. عضو عدد من الجمعيات العلميه الاقليميه والعالميه متزوج وله ولدان وبناتان :

## كتب اخري لمجلس دراسات الحكم الاقليمي . جامعه الخرطوم ( تحت الاعداد )

- \* ماليه الحكم المحلي والاقليمي باقليم دارفور . تحرير وتقديم دكتور : العجب احمد الطريفي .
- \* التنمية واعاده التعمير في الاقليم الشمالي / تحرير وتقديم دكتور العجب احمد الطريفي .

## اوراق غير دوريه

- \* سياسات الاراضي في معتمديه : الخرطوم : دكتور طه احمد عبدالرحيم
- \* الاداره الاهليه في السودان : منظور جديد دكتور : عوض السيد الكرسي
- \* الحكم الاقليمي في السودان : قضايا وآفاق تطوره : دكتور العجب احمد الطريفي
- \* اصلاح الخدمه المدنيه في السودان
- دكتور : العجب احمد الطريفي .